

المجلس

العدد السادس، أفريل 2025

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

رئيس الجمهورية يؤكد:

**المداولات في إطار الجلسات العامة
للمجلسين جديدة بالتتويه**

نشاط الهياكل

اللجان تضبط برامج عملها

وتعقد جلسات استماع

حول عدد من المواضيع

وتنظر في المبادرات التشريعية

العمل الرقابي

جلسات عامة مكثفة

لتوجيه أسئلة شفاهية

الى عدد من أعضاء الحكومة

الأكاديمية البرلمانية

مجلس نواب الشعب ينظم

سلسلة جديدة من الأيام الدراسية



- 2.....تقديم.
- رئيس الجمهورية يستقبل رئيسي مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم
- 3.....
 - المداولات في إطار الجلسات العامة للمجلسين جديدة بالتّنويع
- في كلمة رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة مرور سنتين على انطلاق العهدة النيابية
- 4.....
 - المجلس فضاء حرّ للرأي والرأي الآخر في إطار الاحترام المتبادل تكريسا لمبادئ الديمقراطية
- نشاط الهياكل
- 6.....
 - اجتماع تشاوري لوضع رؤية موحّدة لعمل المجلس في الدّورة الجديدة
 - مكتب مجلس نواب الشعب في تركيبته الجديدة يواصل إحكام تنظيم العمل البرلماني وحسن سيره
 - اللّجان تضبط برامج عملها وتنظر في المبادرات التّشريعية المعروضة عليها
- 8.....
 - اجتماعات لضبط برامج العمل وأولوياته
 - النّظر في المبادرات التشريعية، و جلسات استماع حول عدد من المواضيع
 - العمل المشترك للجنّي التّشريع العام والنّظام الداخلي
 - العمل المشترك للجنّي الماليّة والميزانية والتّخطيط الاستراتيجي
 - النّظر في عدد هام من مشاريع ومقترحات القوانين و جلسات استماع حول سير عديد القطاعات
- 13.....
- العمل التشريعي
- مجلس نواب الشعب يصادق على مشروع قانون تنقيح مرسوم مؤسّسة فداء و على مشروع القانون الأساسي المتعلّق
- 24.....
 - بالمجالس المحليّة والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم
- العمل الرقابي
- 28.....
 - جلسات عامة مكثّفة لتوجيه أسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة
 - النواب يتقدّمون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة
 - أعضاء لجنة الصحّة يزورون عددا من المؤسّسات الصحّية بولاية سوسة
- 47.....
- 47.....
- الدبلوماسية البرلمانية
- 48.....
 - استقبال وفود برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية
 - رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس
 - حضور فاعل في اجتماعات الاتّحادات والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدّولية
 - تفاعل متواصل مع تطوّرات الأوضاع في غزّة والتّعبير عن المساندة الدّائمة للقضية الفلسطينية
- 53.....
- الأكاديمية البرلمانية
- 54.....
 - مجلس نواب الشعب ينظّم سلسلة جديدة من الأيّام الدّراسية
 - الهجرة غير النّظامية في تونس
 - متابعة استراتيجية الوظيفة التنفيذية للمياه
 - مقترح قانون تنقيح القانون المتعلّق بالتّعليم العالي الخاص
 - مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمجالس المحليّة والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم
 - تقنيات صياغة النّص التّشريعي من أجل جودة تشريعية
 - ندوة تحت عنوان «الإستثمار في تونس: الرهانات والتّحديات»
- 54.....
- 56.....
- 57.....
- 59.....
- 61.....
- 64.....
- انفتاح متواصل على المنظّمات الوطنية والعربية والمجتمع المدني
- 67.....

تقديم

هذا العدد السادس من مجلة "المجلس"، نواصل عبره استعراض النشاط النيابي في مجالاته التشريعية والرقابية والديبلوماسية وكذلك في جانبه الفكري، وذلك خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى موفى مارس 2025.

ويأتي هذا الإصدار الجديد في تسلسل مع الأعداد السابقة من حيث تقديم عمل مختلف هياكل المجلس التي تكتفت اجتماعاتها ومبادراتها للقيام بعملها على الوجه الأفضل، تجسيدا للدور الموكل للمؤسسة البرلمانية. وهو يتزامن مع مرور سنتين على انطلاق العهدة النيابية في 13 مارس 2023، حيث أتيحت الفرصة لتقييم المنجز والوقوف على الإيجابيات والنقائص واستشراف سبل التطوير والتجويد لمزيد الارتقاء بالأداء النيابي وتحقيق النجاعة المرجوة، مع تجديد العزم على مواصلة البذل إسهاما في إنجاح مسيرة البلاد على درب البناء والتشييد.

وتميّزت الفترة المذكورة بنشاط مكثف في الجانب الرقابي تجسّم عبر عدد هام من الجلسات العامة المخصصة للأسئلة الشفاهية الموجهة من النواب إلى أعضاء الحكومة، والتي شملت مجالات الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، والتربية، والصناعة والمناجم والطاقة، والبيئة، وأملاك الدولة والشؤون العقارية، وكانت مناسبة لطرح عديد الاستفسارات بخصوص هذه المجالات الحيوية، وإثارة مشاغل ذات طابع محلي وجهوي، إلى جانب التساؤل عن عديد المشاريع التنموية وآفاقها. وقد وجدت مختلف التساؤلات صداها لدى أعضاء الحكومة المعنيين الذين قدّموا أجوبة ضافية. مع استعراض برامج العمل والمخططات الاستراتيجية. وكانت هذه الجلسات إطارا ملائما لتأكيد التعاون المثمر بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وللتجسيم الفعلي للعمل الرقابي للنواب، الذين توفّرت لهم فرصة جديدة لمزيد التدقيق والتوضيح من خلال التعقيب على الأجوبة المقدمة وفق خصوصيات هذه الآلية في العمل البرلماني.

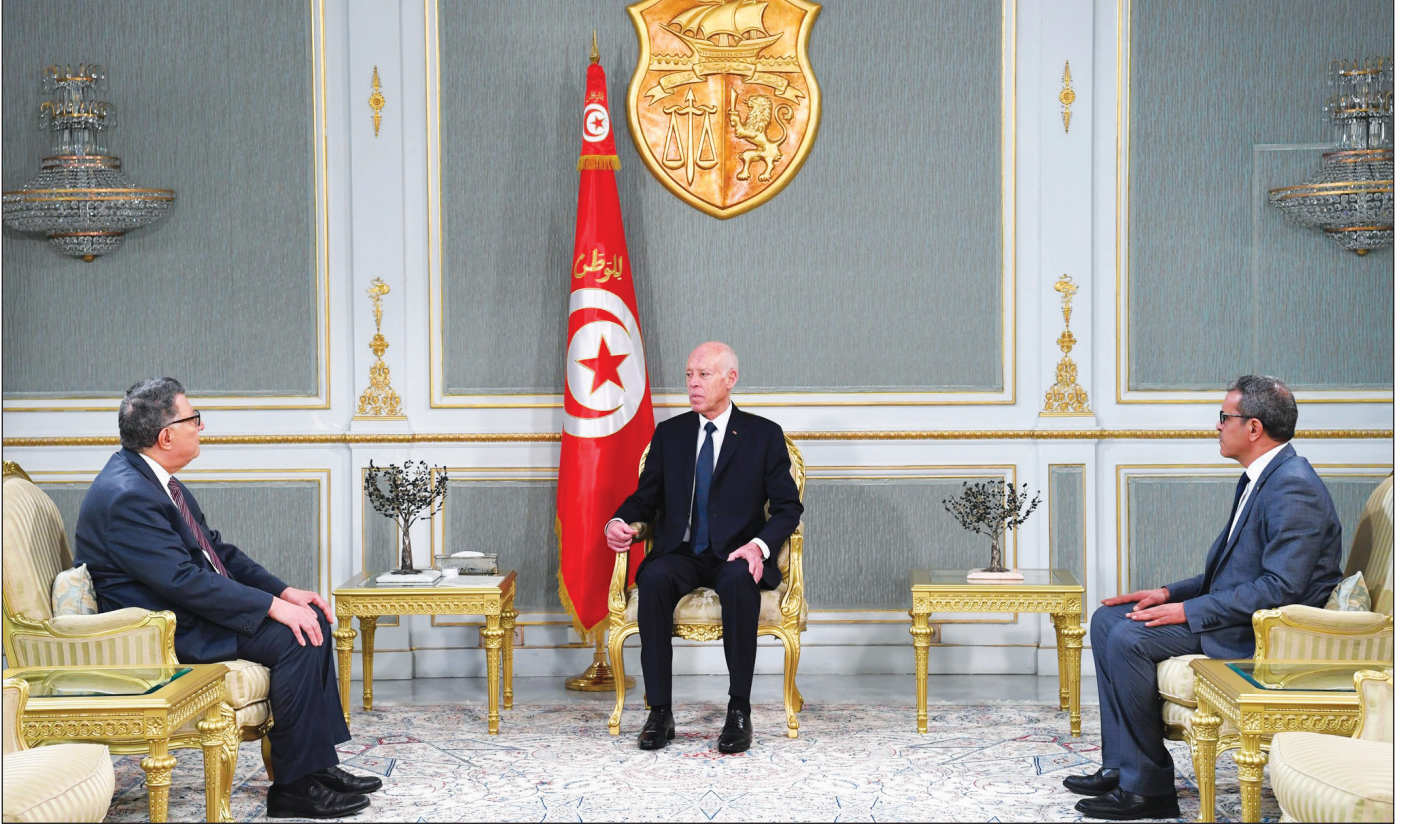
كما واصل المجلس عمله التشريعي من خلال المصادقة على عدد من مشاريع القوانين، التي تولّت اللجان المعنية النظر فيها وإعداد التقارير بشأنها بعد دراسة معمّقة وسلسلة من جلسات الاستماع حول العديد منها. وتميّزت الفترة الأخيرة بمصادقة المجلس على مشروع قانون هام يتعلق بالأول بتنقيح مرسوم مؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وإتمامه، ويتعلّق الثاني بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم. وقد كانت دراسة مختلف المبادرات التشريعية في مستوى اللجان والجلسات العامة مناسبة لمحاور الحكومة وتقديم الآراء والمقترحات بهدف الإثراء والتجويد في سياق الدور الذي يضطلع به نواب الشعب في هذا المجال.

وعلى صعيد آخر تكتّفت حضور مجلس نواب الشعب في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية عبر المشاركات النشيطة في اجتماعات ومؤتمرات المنظمات العربية والدولية وفي مقدّمتها البرلمان العربي، والاتحاد البرلماني العربي والبرلمان الافريقي. وكان الحضور في مختلف هذه الأنشطة البرلمانية إطارا ملائما لمزيد التعريف بمواقف تونس الثابتة من مجمل القضايا وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني العادلة وما تتطلبه من دعم عربي ودولي، ووضع حد لما يتعرض له من حرب إبادة على يد الكيان الصهيوني.

ويبقى الجانب الفكري كعادته عنصرا قويا في عمل المؤسسة البرلمانية، وإطارا ملائما لتجويد العمل النيابي، والتعمّق في مختلف المبادرات التشريعية عبر الاستشارة بأراء الخبراء والجهات المختصة، بما يمكن من الإلمام بكل جزئياتها تمهيدا للمصادقة عليها.

.... كل جوانب عمل مجلس نواب الشعب تجد صداها في مجلة "المجلس"، التي تقدّم عرضا مقصّلا عن مختلف الأنشطة وما رافقها من حوار وتبادل آراء، لتكون بذلك وثيقة مرجعية تؤثّق العمل النيابي في كلّ تجلياته، وتعرّف به على أوسع نطاق.

رئيس الجمهورية يستقبل رئيسي مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم المداولات في إطار الجلسات العامة للمجلسين جديرة بالتنويه



استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد يوم الثلاثاء، 11 فيفري 2025، بقصر قرطاج، السيدين ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وعماد الدريالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وأكد رئيس الدولة، في بداية هذا اللقاء، أنّ تونس أمانة في أعناقنا جميعاً وأنّ إعلاء الراية التونسية في كلّ مكان قاسم مشترك بيننا، وشدّد على أنّ الإرادة في رفع شتى أنواع التحديات تحدى الجميع، كلّ من موقعه وفي إطار الاختصاصات المحددة له في الدستور. فهذه الإرادة ثابتة وصلبة انطلاقاً من الشعور العميق المُفعم بالمسؤولية الوطنية، فكّما كانت هناك تحديات إلّا وكان الإيمان برفعها وتخطّيها أشدّ وأقوى.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أنّ الحوار والمداولات داخل المجلسين، فضلاً عن التصويت على مشاريع القوانين تُبرهن على أنّ تونس دولة تقوم على مؤسسات وتُثبت لمن لا زال يبحث عن دليل أنّ النواب بقصري باردو مفوضون من قبل ناخبهم للتعبير عن إرادتهم، والمداولات في إطار الجلسات العامة للمجلسين جديرة بالتنويه حتّى وإن اختلفت المواقف والآراء. فالاختلاف طبيعي، بل إنّ أكثر من ذلك منشود ومحمود.

وحمل رئيس الدولة السيدين ابراهيم بودريالة وعماد الدريالي إبلاغ كافة أعضاء المجلسين خالص تحياته لأنّه حين يتعلّق الأمر بالوطن ووحدة الدولة يُغلبون تونس على أي اعتبار.

الله أكبر

فقدت الأسرة البرلمانية يوم 13 مارس 2025 المغفور له بإذن الله المرحوم الأستاذ سامي السيد، النائب عن دائرة بنزرت الذي وافاه الأجل المحتوم وهو في أوج العطاء، وبعد مسيرة بذل وعطاء تميز خلالها بحرصه على القيام بواجبه الوطني بكل جدية وتفان، وتكريس حياته لخدمة الوطن طوال مسيرته المهنية والنقابية والبرلمانية. تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.



في كلمة رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة مرور سنتين على انطلاق العهدة النيابية:

المجلس فضاء حرّ للرأي والرأي الآخر في إطار الاحترام المتبادل

تكريسا لمبادئ الديمقراطية

بمناسبة مرور سنتين على انطلاق العهدة النيابية في 13 مارس 2023، توجه السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب بكلمة الى أعضاء المجلس، خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 12 مارس 2025، ثمن فيها ما قاموا به من عمل على مختلف الأصعدة، وحث على مزيد البذل لتحقيق الأهداف المرسومة، وفي ما يلي نصّها:

كما توصّلنا فضلا عن ذلك إلى المصادقة على سبعين (70) مشروع قانون بما في ذلك على وجه الخصوص مبادرتان تشريعتان للنواب، وهي نصوص شملت مجالات متنوعة وهامة من أبرزها قوانين للمالية ولتمويل مشاريع استثمارية وأخرى في مجالات اجتماعية وصحية ولتنظيم مجال البنيات المتداعية للسقوط ومكافحة المنشطات والمسؤولية الطبية وتنقيح المجلة التجارية والقانون الانتخابي وكلّ من المرسوم المتعلّق بالصلاح الجزائي والرسوم المتعلّق بمؤسسة فداء. وأخرها القانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم. زميلاتي، زملائي الأعزاء،

إنّ قيمة المنجز، لم تحجب عنا الحاجة الملحة للتقييم، لما لمسناه سويّا من نقائص وعوائق تتطلّب التشخيص والوقوف على مسبباتها في المقام الأول، بالقدر الذي يتطلّب استشراف الحلول وسبل التطوير والتجويد، ولما يحدونا جميعا من إرادة وعزم راسخ للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف التي تحمّلنا من أجلها هذه الأمانة.

وفي هذا السياق، فقد تمّ اتخاذ القرار المتعلّق بتكوين ثلاثة فرق عمل لتقييم أداء المجلس في المجالين التشريعي والرقابي وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، وقد باشرت هذه الفرق أشغالها من أجل الخروج بمقترحات عملية كفيلة ببلوغ الغايات التي نصبو إليها لمزيد الارتقاء بالأداء النيابي في جميع أوجهه.

وإنّ هذا الجهد، وكغيره من الأنشطة النيابية الرسمية أو الأنشطة الحوارية والتكوينية والعلمية التي تنتظم في إطار الأكاديمية البرلمانية، متّجه كلّ نحو تحقيق النجاعة المأمولة وبلوغ المردودية المطلوبة.

ونحن اليوم، وإذ نعرب عن إعترازنا بما حقّقه مجلسنا على امتداد الفترة المنقضية في إطار ممارسته لصلاحياته الدستورية، نغتنم هذه المناسبة لنجدد شكرنا وامتناننا لكافة أعوان وإطارات المجلس، بمختلف أصنافهم ورتبهم، لما يبذلونه من جهود مقدرة

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب، تمّر غدا سنتان على تسلّمنا لعهدتنا النيابية وفقا لما ضبطه دستور 25 جويلية 2022، وبهذه المناسبة: نوّكد اعتزازنا بمؤسستنا الدستورية، التي أنتم عمادها، والتي تعدّ الثمرة الأولى لمسارتونس الجديدة، هذا المسار الذي انخرطنا فيه بكلّ قناعة ومسؤولية، والذي أنهى، ودون رجعة، حقبة مظلمة في تاريخ تونسنا العزيزة،

بكم وبما أثبتّموه من وطنية خالصة ومن حرص وعزم على القيام بالواجب المحمول عليكم بكلّ جدية وتفان، نفخر اليوم بمجلسنا فضاء حرّا للرأي والرأي الآخر في إطار الاحترام المتبادل تكريسا لمبادئ الديمقراطية وبما يثري ويعزّز عمل الوظيفة التشريعية ويعلي صورتها في قطع تامّ مع الماضي خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

زميلاتي، زملائي الأعزاء، لقد أثبتّم، قولاً وفعلاً، تشبّعكم بروح الوطنية الخالصة وبقداسة المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا لمواصلة الإسهام الصادق والجاد جنبا إلى جنب مع بقيّة وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية من أجل غد أفضل لبلادنا وللأجيال القادمة.

كما أگدتم عبر مختلف المحطّات السابقة إيمانكم بالخيارات التي تنتهجها بلادنا تكريسا للسيادة الوطنية في كلّ تجلّياتها وتجسيدها لاستقلالية القرار الوطني، وما أبديتّموه دوما من حرص على صون المسار واستعداد للتصديّ لكلّ من يحاول عرقلة سير مؤسسات الدولة وإرباك المسار.

والمتابع لمسيرة المجلس يدرك أنّ المنجز التشريعي والرقابي وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية كان ثريا وهامّا ووجب تثمينه والعمل على تطويره، والأهمّ من ذلك أنّه تمّ في إطار الاحترام الكامل للمقتضيات الدستورية والقانونية. ويتجلّى هذا النجاح، على وجه الخصوص، في أوّل عمل مشترك مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تتطلبه ثورة تشريعية حقيقية بفكر جديد ومغاير، ثورة تشريعية تقطع مع ما كان سائدا وتضع في أولوياتها المشاريع التي تعمل على تنزيل فلسفة دستورنا الجديد، وتلك التي من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية للتونسيات والتونسيين في جميع ربوع البلاد. سنواصل بإذن الله وعونه أداء واجبنا على أحسن وجه والاضطلاع بمهامنا في إطار التناغم والتعاون بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية هاجسنا الأكبر إيجاد الحلول للصعوبات الماثلة والتغلب على المشاكل اليومية للمواطن، وغاياتنا الأسمى إرجاع الأمل والطمأنينة في النفوس وزرع ثقافة التفاؤل والبذل والعطاء بما يضمن حقوق المواطن في العيش الكريم ولكفالة مستقبل واعد للأجيال القادمة. وفقنا الله لما فيه خير ومصلحة وطننا

من أجل مرافقة ومساندة مختلف الهياكل النيابية وانجاح أعمالها، والشكر والتقدير موجّهان كذلك إلى مؤسسة التلفزة الوطنية والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وللمؤسسات الإعلامية والصحفية التي تواكب أشغالنا، وإلى كلّ من يسهر على أمن وسلامة المجلس ومحيطه. هذا، وأمام التحديات الجسيمة التي ندرکها جميعا، مثلما ندرك حجم انتظارات شعبنا وتطلّعاته المشروعة، فإننا لا نعوّل إلا على الثقة في مؤسّساتنا وفي تكاملها وتعاونها، كتعويلنا على الثقة في النفس، كلّنا عزم لا يلين، وإصرار لا ينضب على المكابدة وبذل قصارى الجهد من أجل مناعة بلادنا ورقّي وعزّة شعبها الأبيّ. السيدات والسادة النواب الأفاضل، إن مجلسكم يؤكّد مجدداً أنّه على أتم الاستعداد للقيام بما

عيد الاستقلال :

ذكرى مجيدة نستلهم منها العبر والدروس في حب الوطن والتضحية

تحيا بلادنا غدا ذكرى عيد الاستقلال، هذه المناسبة الهامة التي نستحضر خلالها، وبكلّ فخر واعتزاز، تضحيات ونضالات من قدّموا أنفسهم فداء لهذا الوطن العزيز وكلّ من ساهم في بناء الدولة الوطنية. فنحن وفي هذا المقام، وإذ نترحم على الأرواح الزكية للذين وهبوا أنفسهم ودماءهم الطاهرة في سبيل أن ننعم اليوم بالاستقلال وبالحرية، فإننا نوّكّد أنّها ذكرى مجيدة نستلهم منها العبر والدروس في حب الوطن والتضحية من أجل عزّته ومناعته، مثلما هي رسالة أمل وتفاؤل لنا جميعا في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا لنجعل من هذه المعاني والقيم والمبادئ بوصلتنا في معركة التحرير الوطني ومعركة البناء والتشييد التي نخوضها والتي تتطلب مضاعفة الجهد ومزيد البذل والعطاء لما فيه المصلحة العليا للوطن وإعلاء لمكانته وصيانة لوحده وتعزيزا لمقومات نمائه ورقّيه.

هذا ولا يفوتني بهذه المناسبة، وباسمكم جميعا، أن أتقدم إلى سيادة رئيس الجمهورية وإلى السيد رئيس الحكومة وأعضائها وإلى كافة الشعب التونسي، بأصدق التهاني وأطيب الأمنيات، راجيا من الله العليّ القدير أن ينعم على وطننا الغالي بالأمن والاستقرار وبمزيد من التقدم والرفق والإزدهار.

رحم الله شهداءنا الأبرار،
عاشت تونس حرةً أبيةً مستقلةً أبد الدهر،
المجد والعزّة للوطن

كلمة رئيس مجلس نواب الشعب . 19 مارس 2025

نشاط الهياكل

اجتماع تشاوري لوضع رؤية موحدة لعمل المجلس
في الدورة الجديدة

وشدّد السيد إبراهيم بودريالة على أنّ المجلس استعاد ثقة الشعب من خلال ما قام به من مبادرات هامة تصبّ في مصلحة الوطن، وهو ما يحفّز على مواصلة العمل بكل عزم وثبات وثقة في المستقبل. وأكد المسؤولية الجماعية في تحقيق المصلحة العليا للوطن، والعمل الجماعي لضمان النجاح.

وأبرز الحاضرون في تدخّلاتهم أهمية الخطوات التي قطعها مجلس نواب الشعب وما حقّقه من نتائج إيجابية على كافة الأصعدة. وأكدوا ضرورة البناء على هذا المنجز لمواصلة السير بخطى ثابتة على درب مزيد التطوير والإثراء وتعزيز الصورة الإيجابية للمؤسسة البرلمانية التي نجحت في كسب ثقة المواطن بحكم قطعها مع سلبات البرلمانات السابقة وحرص الجميع على أداء الأمانة على الوجه الأفضل.

وأبدوا استعدادهم لمزيد تطوير العمل في هذه المرحلة التي تمرّ بها البلاد وما تتطلبه من مجهود مضاعف وتحمل للمسؤولية بعيدا عن كل التجاذبات والحسابات الضيقة، بما يضمن حظوظا أوفر للنجاح ويحقّق مجمل الأهداف التي يصبو إليها الجميع. وتقدّم الحاضرون بعدد المقترحات المتصلة بالعمل التشريعي والرقابي وما يتطلبه من تجويد وتحسين ولاسيما في ما يتعلق بتقديم مقترحات القوانين والتعامل مع الأسئلة الشفاهية والكتابية التي يقدّمها النواب. كما أشاروا إلى أهمية الدبلوماسية البرلمانية ودورها في معاضدة الدبلوماسية الرسمية بهدف تعزيز علاقات تونس الخارجية ودعم إشعاعها في محيطها الإقليمي والدولي.

أشرف السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الخميس 2 جانفي 2025 على اجتماع ضمّ أعضاء مكتب المجلس الجديد، وأعضاء المكتب السابق، ورؤساء الكتل ونوابهم، وممثلي غير المنتمين.

وأكد رئيس المجلس في مفتح الأشغال حرصه على عقد هذا الاجتماع التشاوري في إطار ضمان التّواصل بين كل النواب ومواصلة العمل على تطوير عمل المؤسسة البرلمانية بمساهمة كل الأطراف.

وأبرز ما قدّمه المكتب السابق من عمل يستجيب للتطلّعات في إطار من الشفافية المطلقة والحوار البناء والعمل الجماعي والتضامن وتوحيد الكلمة، داعيا الأعضاء الجدد إلى السير على نفس المنهج.

وبين أنّ المجلس يحرص على الارتقاء بالأداء التشريعي والرقابي مع الاستفادة من التجارب السابقة وبناء المستقبل على أسس صحيحة، ومواصلة العمل اليد في اليد. وشدد في هذا السياق على اتّباع طريقة عمل تساهم في مزيد إعادة ثقة الشعب في المؤسسة البرلمانية مع الحفاظ على تماسك المجلس وصورته الناصعة التي تساهم في خلق الطمأنينة والأمل داخليا وخارجيا، بشكل يعزّز علاقات تونس الدولية في كنف الاحترام ومراعاة المصالح المشتركة. وأشار من هذا المنطلق إلى أنّ هذا الاجتماع يهدف إلى وضع رؤية موحدة لعمل المجلس في هذه الدورة الجديدة، مؤكّدا حرصه على اعتماد الشفافية المطلقة والحوار الصّريح والعمل الجماعي في إطار من التّوافق والإنسجام باعتبارهما من أبرز عوامل النّجاح.

مكتب مجلس نواب الشعب في تركيبته الجديدة يواصل إحكام تنظيم العمل البرلماني وحسن سيره



مباشرة إثر تجديد تركيبته واختيار المسؤوليات بتاريخ 2 جانفي 2025 ، واصل مكتب مجلس نواب الشعب الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه وفق الفصول من 40 الى 45 من النظام الداخلي ، في إطار من الحوار المثمر وتبادل الآراء بخصوص مجمل المسائل المعروضة قصد التوصل الى قرارات تضمن حسن سير العمل البرلماني وتنظيمه وضبط أولوياته.

وقد عقد مكتب مجلس نواب الشعب 11 اجتماعا خلال الفترة الممتدة من جانفي الى مارس 2025 ، إتخذ خلالها 72 قرارا متصلا بعمل المجلس على مختلف الأصعدة ، نستعرض أبرزها في ما يلي، وفق المحاور :

- في مجال العمل التشريعي
 - إحالة مبادرات تشريعية على اللجان المعنية ، 12 قرارا .
 - تعميم مبادرات تشريعية على جميع النواب ، 09 قرارات.
 - ارجاء النظر في مبادرات تشريعية ، 05 قرارات .
 - معاينة سحب إمضاءات وسقوط مبادرة تشريعية : 01 قرار .
 - إحالة تقارير اللجان إلى الجلسة العامة وإقرار مواعيدها: 06 قرارات.
- في مجال النشاط الخارجي
 - المشاركة في تظاهرات خارج تونس أو الاعتذار: 07 قرارات.
 - تقارير حول المشاركة في تظاهرات وأنشطة خارجية: 03 قرارات .
- في مجال العمل الرقابي
 - عرض الأسئلة الشفاهية على الجلسة العامة: 10 قرارات.
 - إحالة الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة: 10 قرارات
 - الإطلاع على تقارير الزيارات الميدانية، 01 قرار .
- أحكام تنسيق حسن سير أشغال المجلس.
 - اختيار المسؤوليات داخل المكتب : 01 قرار .
 - النظر في مذكرة تنازع اختصاص 01 قرار .
- في المجال الأكاديمي
 - برمجة أيام دراسية : 01 قرار .

اللجان تضبط برامج عملها وتنظر في المبادرات التشريعية المعروضة عليها

عقدت اللجان الفائزة مباشرة اثر إعادة انتخابها وانتخاب مكاتمتها سلسلة من الجلسات خصصتها للتداول حول مشمولاتها وخصوصيات عملها، ولضبط أولوياتها وبرامجها. كما عقدت جلسات استماع حول عديد المواضيع مرجع نظرها ومختلف المسائل التي تشغل الرأي العام. واجتمعت هذه اللجان خلال أشهر جانفي وفيفري ومارس 2025، لدراسة مختلف المبادرات التشريعية المعروضة عليها. وقد تمّ النظر في عدد من مشاريع ومقترحات القوانين في إطار عمل مشترك بين عدد من اللجان.

اجتماعات لضبط برامج العمل وأولوياته

تحديد أولويات العمل للفترة القادمة، تمثّلت أساسا في عقد جلسات استماع إلى كل من وزير النقل حول واقع القطاع وخطة الارتقاء به، وإلى وزيرة التجهيز والإسكان حول مدى التقدّم في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى، إضافة إلى الاستماع إلى ممثلين عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية حول أنشطته ودوره في رسم الاستراتيجيات الوطنية.

● **لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصّيد البحري:** أشار أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 20 جانفي 2025 إلى ضرورة العمل بالشراكة مع الوظيفة التنفيذية لبلورة حلول للإشكاليات التي تمرّ بها عدة قطاعات مثل زيت الزيتون والتّمور والقوارص، وتفشي الأوبئة سواء الحيوانية أو النباتية، إضافة إلى الإشكاليات التي تعيشها المركبات الفلاحية الدولية، وغياب خارطة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار التغيّرات المناخية المتسارعة.

● **لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة:** أكد النواب خلال اجتماعهم يوم 16 جانفي 2025 ضرورة تسريع تفعيل دور المجلس الأعلى للتربية والتعليم، والإعلان عن نتائج الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم، والحرص على معالجة وضعية الدكاترة المعطلين عن العمل. وتمّ اقتراح برمجة جلسة استماع إلى وزير التربية، وزيارات ميدانية لمعينة وضعية المؤسسات العمومية ذات العلاقة بقطاع التربية والتعليم العالي والشباب والرياضة والتشغيل والتكوين المهني، ومتابعة المشاريع المعطلة بالجهات.

● **لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة:** تطرّق النواب خلال اجتماعهم يوم 20 جانفي 2025 إلى مواضيع تتعلق بقطاع الثروات الطبيعية وإلى ما تمّ تداوله حول شهادات تهريب المحروقات من تونس. وتمّ الاتفاق على عقد جلسة استماع إلى الأطراف المعنية. كما تداولوا حول عقد جلسات للتطرّق إلى المسائل المتعلقة باستراتيجيات الانتقال الطّاقوي والتحديات البيئية ومنظومة الدعم. وتمّ الاتفاق على برمجة زيارات ميدانية.

● **لجنة السياحة والثّقافة والخدمات والصناعات التقليدية:** تداول أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 9 حانفي 2025 بخصوص مقترحات القوانين المعروضة على اللجنة في إطار إبداء الرأي، كما أكدوا ضرورة متابعة الإشكاليات والتوصيات التي تضمّنتها تقارير الزيارات الميدانية السابقة، وبرمجة زيارات جديدة. وأشاروا إلى مزيد تفعيل الدور الرقابي للجنة

● **لجنة الحقوق والحريات:** تداولت يوم 22 جانفي 2025، حول اختصاصات اللجنة وأهمية مشمولاتها باعتبارها تعنى بجميع الحقوق والحريات. وتمّ التطرق إلى مواضيع تمحورت أساسا حول الحياة الجمعياتية في تونس، والإعلام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والهجرة غير النظامية.

● **لجنة التشريع العام:** نظرت خلال جلستها يوم 13 مارس 2025 في برنامج العمل بعد استعراض مقترحات القوانين المحالة عليها ومدى التقدّم في دراستها، مع الإشارة إلى النّظر طيلة الفترة المنقضية في عدد من مشاريع القوانين ذات الأولوية، والتي ورد فيها طلب استعجال النّظر. وجدّد النواب اقتراح أداء زيارات ميدانية إلى بعض المحاكم ومراكز الإيقاف.

● **لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة:** قرّرت خلال اجتماعها يوم 14 جانفي 2025، برمجة جلسات للنّظر في مشاريع ومقترحات القوانين، وللإستماع إلى الجهات المعنية بمشاغل التونسيين بالخارج على غرار وزارات النقل والشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية، وإلى ممثلين عن الجالية التونسية بالخارج. كما قرّرت برمجة جلسات استماع إلى الهياكل والمؤسسات المعنية بظاهرة الهجرة غير النظامية، وبرمجة زيارات ميدانية إلى المناطق التي تشهد تفاقما لهذه الظاهرة.

● **لجنة المالية والميزانية:** أبرز أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 23 جانفي 2025 أهمية تعزيز الدور الرقابي لاسيما فيما يتعلق بالقروض التي تمّت الموافقة عليها ومتابعة تنفيذ الميزانية. كما تمّت المطالبة بالمشاركة في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وكذلك في مخطّط التنمية القادم، ودعا النواب إلى ضرورة ضبط رزنامة عمل، للنّظر في المبادرات التشريعية التي ستحلها الوظيفة التنفيذية وخاصة مجلة الصّرف وتنقيح قانون الاستثمار ومواصلة النّظر في مشروع قانون مكافحة الإقصاء المالي.

واقترح النواب تنظيم زيارات ميدانية إلى عدد من المؤسسات على غرار البنك المركزي والديوانة.

● **لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:** تقدّم أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 27 جانفي 2025 بمقترحات في إطار

بهدف تطوير النصوص القانونية. وتقدّم النواب بمقترحات متابعة تطبيق بعض النصوص القانونية وللقيام بزيارات ميدانية تتّصل باختصاصات اللجنة.

● **لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد :** استعرض النواب خلال اجتماعهم يوم 20 جانفي 2025 مقترحات القوانين المُحالّة على اللجنة، وتمّ الاتفاق على الشروع في دراسة مقترح القانون المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الجانب الرقابي، اقترح أعضاء اللجنة العمل في إطار عدد من المحاور على غرار الرقمنة كآلية ناجعة لمكافحة الفساد، إضافة إلى دراسة التقارير الرقابية والحوكمة والتصرف في المال العام كما تمّ اقتراح تنظيم زيارات ميدانية .

للمساهمة في حلحلة الإشكاليات التي تمّت معاينتها وللتهوض بقطاعي الثقافة والسياحة.

● **لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة :** تداول النواب خلال جلسة يوم 20 جانفي 2025 حول دور اللجنة التشريعي والرقابي، وتمّ الاتفاق على تنظيم يوم دراسي برلماني حول التغطية الصحية وأنظمة التكفل بالأمراض الثقيلة والمزمنة، وعلى القيام بزيارات ميدانية إلى كلّ من ولايات سوسة وصفاقس وباجة. وقرّر النواب عقد جلسات مع وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة للنظر في برامج العمل والتوجّهات المستقبلية.

● **لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح:** أكّد أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 20 جانفي 2025 الاستعداد للتفاعل مع جميع المبادرات التشريعية التي ستعرض عليهم

النّظر في المبادرات التشريعية، وجلسات استماع حول عدد من المواضيع

العمل المشترك للجنة التشريعية العام والنظام الداخلي

الأعضاء من الأعوان العموميين على عدم المباشرة الخاصة. ويبنوا أنّ مشروع القانون يهدف إلى تطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه المضبوطة بمقتضى القوانين الصادرة في الغرض، على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه.

وخلال النقاش بين النواب أنّ مشروع القانون تقني ويعدّ تسوية لوضعية أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم عبر سحب بعض النصوص القانونية عليهم وهي أحكام الفصلين 72 و73 من القانون عدد 145 لسنة 1988 والخاصة بالمنح النيابية المخولة لرئيس وأعضاء مجلس النواب، وأحكام القانون عدد 16 لسنة 1985 المتعلّق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب والأحكام المتعلقة بإحالة أعضاء مجلس النواب على عدم المباشرة الخاصة المنصوص عليها بالقانون عدد 112 لسنة 1983.

● عقدت اللّجنتان جلسة يوم 20 جانفي 2025 لتلاوة التقرير المشترك حول مشروع القانون، والمصادقة عليه.

النّظر في مشروع القانون المتعلّق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه

نظرت لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية في مشروع القانون المتعلّق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه (عدد 87/2024):

● عقدت اللّجنتان يوم 16 جانفي 2025 جلسة مشتركة للاستماع إلى ممثلي وزارة المالية، الذين قدّموا الإطار العام لمشروع القانون، وأوضحوا أنّه تمّ ضبط الأنظمة الخاصة المنطبقة على رئيس مجلس النواب وأعضائه، في فترة كانت فيها الوظيفة التشريعية ذات غفرة واحدة، وهي تتعلّق أساسا بالمنح النيابية المخولة لرئيس وأعضاء مجلس النواب وضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب وإحالة

النّظر في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

● كما نظرت اللّجنتان خلال عدة اجتماعات في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم (عدد 88/2024):

● عقدتا يوم 31 جانفي 2025 جلسة مشتركة للاستماع إلى وزير الداخلية الذي يبن أنّ مشروع القانون الأساسي المعروض يجسّم الخيارات الوطنية التي نصّ عليها الدّستور من خلال تأطير عمل هذه المجالس



المنهجية التصاعدية في التخطيط، مشيراً إلى البعدين الإدماجي والتشاركي.

وتقدّم النواب باستفسارات تعلّقت بما يطرحه النصّ المقترح من ضرورة مزيد توضيح لمهام هذه المجالس ودورها في عملية التقييم والرقابة على تنفيذ ما ستقدّمه مخطّطات التنمية من برامج ومشاريع تنموية. أما فيما يتعلّق بمرافقة المجالس في أداء مهامها وتوفير الوسائل الضرورية، فقد شدّد النواب على ضرورة أخذ حاجيات أعضاء هذه المجالس من حاملي الإعاقة بعين الاعتبار. ويّين وزير الاقتصاد والتخطيط دور الإحاطة والإنسان الفتيّ للمجالس المحليّة والجهوية ومجالس الأقاليم من قبل التمثيليات الجهوية للوزارة ومن خلال ضبط منهجية التخطيط التي ستساعد على التّداول حول البرامج والمشاريع التنموية بشكل علمي مع مراعاة التّوازنات المالية للدولة.

وتطرّق إلى الانطلاق في دورات تكوينية للتعريف بأدوار أعضاء المجالس في عملية التخطيط التّنموي وكيفية مرافقة السّلط العمومية لأدائها.

* ناقشت اللّجنتان يوم 06 فيفري 2025 فصول مشروع القانون. وتمّ التّداول حول مراسلات عدد من المجالس المحليّة والمجالس الجهوية وكذلك مجالس الأقاليم، تراوحت مواضيعها بين طلبات حضور مناقشات المشروع صلب اللّجنة وبين مقترحات تعديل في علاقة بصلاحيات المجالس.

ودار نقاش حول مهام المجالس وسبل تسيير أدائها من حيث إعداد التّصورات والمقترحات المتعلّقة بمخطّطات التنمية وفق منهجية تشاركية تصاعدية.

* واصلت اللّجنتان يوم 12 فيفري 2025 مناقشة فصول مشروع القانون، وتداولتا حول الفصل 2 الذي ينصّ على أنّه «ترافق السّلطات العمومية المجالس المحليّة والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتوفّر لها الوسائل الضرورية لذلك». وارتأى أعضاء اللّجنتين تعديل الفصل في اتجاه تمكين الأعضاء من ذوي الإعاقة من الآليات والوسائل المناسبة والضرورية لأداء مهامهم في أحسن الظروف.

النّظر في مقترح قانون العفو العام في جريمة إصدار شيك بدون رصيد

عقدت لجنة التشريع العام والنّظام الدّخلي والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية والوظيفة الانتخابية يوم 20 فيفري 2025 سلسلة من الجلسات، استمعت خلالها إلى ممثلي كل من أصحاب المبادرة والهيئة الوطنية للمحامين، ونقابة القضاة التونسيين، لتعميق النّظر في مقترح القانون المتعلّق بالعفو العام حول جريمة إصدار شيك بدون رصيد.

وأوضح ممثلو جهة المبادرة أنّ مقترح القانون يأتي تناعماً مع ما تمّ إقراره من أحكام بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرّخ في 2 أوت 2024 المتعلّق بتنقيح أحكام المجلّة التجاريّة وإتمامها والتي ترمي إلى الحدّ من التّداعيات السّلبية الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتجريم إصدار شيك دون رصيد وذلك بتمتع كل من أصدر شيكا في السابق دون رصيد لا يفوق المبلغ المضمّن به خمسة آلاف دينار بالعفو العام.

كما بيّنوا أنّ العفو يهدف إلى إعادة إدماج المنتفعين في الحياة

بصفحتها جماعات محليّة اعتباراً لأهمية دورها في تحقيق التنمية الشّاملة القائمة على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والحدّ من اختلال التّوازن بين الجهات. وأكّد التزام الدّولة بمرافقة المجالس المحليّة والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم ليؤدّي أعضاؤها مهامهم في أفضل الطّروف.

وأثار النواب ملاحظات تمحورت حول صلاحيات هذه المجالس وطرق تسييرها وآليات ضمان استقلاليتها، إضافة إلى مفهوم مرافقة السّلطات العمومية لهذه المجالس، وكذلك مسألة المنح الشهرية التي ستسند لأعضاء المجالس المحليّة والجهوية ومجالس الأقاليم. كما تساءلوا عن علاقة هذه المجالس ببقية السّلط المحليّة وبالمجالس النيابية.

وأوضح الوزير في تفاعله أنّ دور هذه المجالس هو أن تكون قوّة اقتراح لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتشريك ممثلي مختلف الفئات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتمكينها من إعداد التّصورات والمقترحات والتّداول بشأنها بما يكفل مشاركة الجهات المهتمّة في مستوى المحليّات في اتخاذ القرارات في المجال التّنموي.

● استمعت اللّجنتان يوم 03 فيفري 2025 إلى وزيرة المالية التي أوضحت أنّ مشروع القانون المعروض، يكتسي شكل قانون أساسي استناداً إلى الفصلين 75 و 133 من الدّستور، وتمّ بمقتضاه منح المجالس المحليّة والجهوية ومجالس الأقاليم صفة الجماعة المحليّة.

وأوضحت أنّ مجال عمل هذه المجالس يُعدّ تنموياً بالأساس وتُنظّم أعمالها وطرق سيرها بمقتضى أمر، كما يضبط مقدار المنحة الشهرية وشروط إسنادها للأعضاء المنتخبين للمجالس المحليّة والجهوية ومجالس الأقاليم كذلك بأمر. وأشارت إلى أنّه سيتمّ تمويل ميزانية هذه المجالس من ميزانية الدّولة ضمن التّفقات المخصّصة لدعم الجماعات المحليّة.

وتمحورت تساؤلات النواب حول ضرورة توضيح صلاحيات هذه المجالس وطرق تسييرها وآليات تكريس استقلاليتها الإداريّة والمالية، وحول طرق إعداد ميزانياتها وتمويلها، وحول مفهوم مرافقة السّلطات العمومية لهذه المجالس، والصّعوبات التي تواجه تطبيق مقتضيات النصّ المعروض خاصة فيما يتعلّق بأمّرقبض وصرف ميزانية المجالس بالنّظر إلى اعتماد التّداول في الرّئاسة لمُدّة ثلاثة أشهر.

وأوضحت الوزيرة أنّ دور هذه المجالس هو أساساً التّداول بخصوص مخطّطات التنمية باعتبار أنّ برمجة المشاريع العمومية ضمن ميزانية الدّولة يمرّ حتماً بمرحلة التخطيط، وأنّ المرافقة ستكون في مجال دراسة وإعداد مخطّطات التنمية واختيار المشاريع التي سيتمّ برمجتها. وبيّنت أنّ مسألة التّداول كل ثلاثة أشهر لأمر الصّرف لا تعدّ إشكالاً باعتبار أنّ التّداول في الميزانية يتمّ من قبل كافة أعضاء المجلس وأنّ رئيس المجلس مكلف بتنفيذها.

* استمعت اللّجنتان يوم 04 فيفري 2025 إلى وزير الاقتصاد والتّخطيط الذي أوضح أنّ محاور مشروع القانون تنزّل ضمن الحرص على تجسيم الخيارات الوطنيّة وضمان سبل نجاحها وفق إعتدال منهجية التخطيط التصاعدي. وبيّن أنّ مرافقة هذه المجالس في أداء مهامها سيكون عبر توفير المساندة الفنيّة أثناء مراحل إعداد المخطّطات، واستعرض إيجابيات العمل وفق هذه

دون رصيد بمبلغ يساوي أو يقلّ عن خمسة آلاف دينار، بالعفو العام في ظلّ وجود أحكام القانون عدد 41 لسنة 2024، سيؤدّي إلى نظامين قانونيين، وهو ما لا يستقيم قانوناً. وبين النواب أنّه يمكن إثراء المقترح المعروض بإضافة ضمانات تحفظ حقوق الدائنين سيّما وأنّ أحكامه جاءت في تمامه مع أهداف القانون عدد 41 لسنة 2024 والتي من أهمّها تنقية المناخ الاقتصادي، وإرساء شفافية في المعاملات بالشيك فضلاً عن تخفيف الضّغط عن المرفق القضائي. واقترح عدد من النواب تدعيم دور الكمبيالة من خلال إكسائها الصبغة التنفيذية. كما تطرّفوا إلى إشكاليات تطبيق مقتضيات القانون عدد 41 لسنة 2024، وبينوا أنّ المؤسّسات البنكية لم تعتمد إمكانية تحديد قيمة أسقف مختلفة لأوراق دفتر الشيكات حسب الملاءة المالية للحريف، إضافة إلى تقاعسها في تمتيع المستفيدين من أحكام الفصل 412 جديد من المجلّة التجاريّة المتعلّق بالتخفيض في نسبة الفائدة الثابتة المنطبقة على القرض الجاري خلاصه.

* اجتمعت اللّجنتان يوم 25 فيفري 2025، وتمّ استعراض مختلف الآراء الصادرة عن الجهات التي تمّ الاستماع إليها في جلسات سابقة وما قدّمته جهة المبادرة من دوافع لسنّ المقترح. واثّر التّداول والنّقاش، تبينّ للّجنتين وجود اختلاف جوهري في المواقف سواء بين الأطراف التي تمّ الاستماع إليها، أو بين النواب. وارتأت اللّجنتان مواصلة النّظر وتعميق النّقاش.

* عقدت اللّجنتان يوم 24 مارس 2025 جلسة مواصلة النّظر. واعتبر عدد من النواب أنّه يمكن الاكتفاء بمقتضيات القانون عدد 41 لسنة 2024 الذي تضمّن عديد الإجراءات والآليات التي من شأنها تسوية وضعية من صدرت في حقّهم أحكام قضائية أو من كانوا محلّ تبتّعات دون الإضرار بالحقوق المالية للدائنين المستفيد، فيما اعتبر بعض النواب أنّ هذا العفو من شأنه المساس بمبدأ المساواة بين المتقاضين. وناقشت اللّجنتان فصول مقترح القانون، وتمّ تقديم مقترح تعديل للفصل الأوّل يتمثّل في تمتيع كل من أصدر شيكا دون رصيد بالعفو العام، دون تسقيف لمبلغ الشيك. وقد حظي هذا المقترح بالموافقة، مع احتفاظ عدد من الأعضاء الحاضرين ورفض عدد آخر منهم، فيما تمّ الإبقاء على الفصلين الثاني والثالث في صيغتهما الأصلية. وصادقت اللّجنتان على مقترح القانون في صيغته المعدّلة.

الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان الحقوق المالية للدائنين من خلال الإبقاء على حقوقهم في القيام بالدعوى المدنية لاستخلاص المبالغ المضتمّة بالشيك، فضلاً عن التّدايعات الإيجابية للمقترح في تخفيف عدد القضايا المنشورة لدى المحاكم.

واعتبر عميد الهيئة الوطنية للمحامين أنّ هذه المبادرة التشريعية جاءت على إثر صدور القانون عدد 41 لسنة 2024 الذي أفرز تطبيقه بعض الإشكاليات خاصة على مستوى المحاكم لاختلاف الإجراءات والاجتهادات. وأضاف أنّ هذه المبادرة تنزّل في إطار استكمال تنقيح بعض أحكام المجلّة التجاريّة للحدّ من الآثار الجانبية لسوء استعمال الشيك. واعتبر أنّ العفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد خطوة إيجابية لتسوية عدد من الوضعيات.

وأكد ممثلو نقابة القضاة التونسيين أهمية إيجاد حلول لإشكاليات الشيك دون رصيد، مشيرين إلى ما يمكن أنّ يحدثه مقترح القانون المعروض من مساس بمبدأ المساواة بين المتقاضين وذلك لتعلّقه بفترة معيّنة من المساجين أو الموقوفين الذين أصدرت شيكات دون رصيد يساوي أو يقلّ مبلغها عن خمسة آلاف دينار من جهة، ولعدم تنصيبه على شرط خلاص الدّين حماية لحقوق كل الأطراف على غرار ما اقتضته أحكام المرسوم عدد 10 لسنة 2022 المتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد من جهة أخرى.

وتقدّم النواب باستفسارات حول اقتراح أن يشمل العفو جميع مصدري الشيك دون رصيد مهما كانت قيمة المبلغ المضتمّن به، وإيجاد ضمانات استرداد حقوق الدائنين عبر آليات مرنة لتنفيذ الأحكام المدنية. واعتبر بعض النواب من أصحاب المبادرة أنّ رفع التّجريم يكون تدريجياً خاصّة على ضوء تقييم موضوعي لتداعيات القانون عدد 41 لسنة 2024.

* عقدت اللّجنتان جلسة يوم 21 فيفري 2025 خُصّصت للاستماع إلى ممثلي وزارة العدل الذين بينوا أنّ القانون عدد 41 لسنة 2024 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلّة التجاريّة وإتمامها، جاء وفق مقاربة شاملة تراعي مصالح وحقوق جميع الأطراف وتحافظ على التّسيج الاقتصادي عبر تنقية وتطوير المعاملات المالية باستخدام الشيك.

وأشاروا إلى أنّ مقترح القانون المعروض لا يحقّق الموازنة بين حقوق الطرفين حيث لم يوفّر الضّمانات التي من شأنها تمكين الدائنين المستفيدين من استيفاء دينه. وأضافوا أنّ تمتيع كل من أصدر شيكا

العمل المشترك للجنة المالية والميزانية والتّخطيط الاستراتيجي

وبين ممثلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط أنّ هذا المشروع يهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين في 139 حي سكني موزّع على أغلب ولايات الجمهورية لفائدة حوالي 261 ألف ساكن. كما سيمنّ من ربط 40 مدرسة، ومركز للمعاقين، و8 مركز للصحة الأساسية متواجدة بهذه الأحياء بالشبكة العمومية للتطهير، بالإضافة إلى تجهيزها بالشبكة الدّاخلية للصّرف الصحيّ.

وقدّم الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير عرضاً عن البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبيّة، مبيناً أنّه يهدف إلى القضاء على مصادر الأوبئة والحفاظ على صحّة المواطن وإلى حماية البيئة والمائدة المائية من خطر التلوّث الناتج عن الصّرف العشوائي للمياه المستعملة بالمحيط الطّبيعي.

النّظر في مشروع قانون الموافقة على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل القسط السّادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السّكنية بقنوات التطهير.

تولّت لجنة المالية والميزانية ولجنة التّخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والتّقلّ والبنية التحتيّة والهيئة العمرانية النّظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل القسط السّادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السّكنية بقنوات التطهير.

وعقدت اللّجنتان جلسة يوم 13 جانفي 2025 واستمعتا إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة البيئة .

والتخطيط وعن وزارة التشغيل والتكوين المهني، وقدم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط لمحة عن مبادرة سوق التنمية للبنك الافريقي للتنمية وعن الأهداف الخصوصية لبرنامج المشروع والمتمثلة بالخصوص في تطوير الكفاءات لتحسين التشغيلية، وتعزيز التمكين الاقتصادي عبر ريادة الأعمال، ومرافقة الباعثين ودعم القدرات المؤسسية.

وبين ممثلو وزارة التشغيل والتكوين المهني أنّ البرنامج يندرج في إطار رؤية الوزارة للفترة 2024 - 2027، مشيرين إلى أنه تمّ في إطار مزيد الحوكمة إحداث لجنة قيادة ووحدة تصرف، وتعيين منسق وطني للبرنامج. وأكدوا أهمية عنصر المرافقة من فكرة بعث المشروع إلى غاية إنجازه.

وطالب أعضاء اللّجنتين مزيد توضيح شروط تمويل المشروع، ومعرفة أنّ كان الطّرف التونسي أم الجهة المانحة هي التي تولّت إعداد مكّناته. كما تساءلوا عن مدى تحقيق المؤشرات المرتبطة بسنة 2024 خاصة فيما يتعلّق بالتقليص من نسب البطالة وخلق مواطن الشغل.

وبين ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ دراسة المشروع تمّت بالشكل المطلوب حول القرض ومكّنات المشروع في نطاق جلسات عمل تحضيرية ضمّت كل الأطراف المعنية، وأضافوا أنّه تمّ وضع الآليات الكفيلة بحسن تنفيذ المشروع وتذليل الصّعوبات التي يمكن أن تطرأ، مع التقييم والمتابعة المستمرة.

وأشاروا من جهة أخرى إلى وجود تشاور حول إحداث هيكل لدعم مؤسسات ريادة الأعمال ليقدم ثلاث خدمات أساسية تتعلّق بالضمان والدعم الفني وتمويل رأس المال.

من جهتهم، تطرّق ممثلو وزارة التشغيل والتكوين المهني إلى برامج التّأهيل وإعادة التّأهيل والانفتاح على المؤسسات الاقتصادية. وأكدوا أهمية عنصر المرافقة والمتابعة في إنجاز المشاريع بما فيها المشاريع المتعثّرة التي تقوم بها كلّ الأطراف المعنية على غرار وكالة التّحوض بالصّناعة، ووكالة التّحوض بالفلاحة، ووكالات التّشغيل والبنك التونسي للتّضامن.

النّظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصّغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

* عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة مشتركة يوم 20 فيفري 2025 للاستماع إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصّغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وفي تدخّلهم، ذكّر ممثلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي بالإطار العام لخط التمويل موضوع مشروع القانون. وتطرّقوا إلى الصّعوبات التي يعاني منها نسيج المؤسسات الصّغرى والمتوسطة. وأشاروا إلى أنّ 30 % من المؤسسات استفادت من الإجراءات التي أقرتها الدولة لمجابهة الصّعوبات المطروحة لعدّة أسباب مرتبطة بطول الإجراءات وتعقيدها.



وأكد النواب ضرورة تقييم التجارب السابقة في التعامل مع الوكالة الفرنسية للتنمية كعمول لعدد من المشاريع التنموية ببلادنا. كما استفسروا عن نسبة مساهمة الدولة التونسية في تمويل مثل هذه المشاريع. وطالبوا بتوضيح أهداف المشروع خاصة فيما يتعلّق بربط المدارس بالشبكة العمومية للتّطهير وتجهيزها بالشبكة الداخلية للصّرف الصحيّ، بالإضافة إلى كيفية إنجاز محطّات الضخ الجديدة والمقاييس المعتمدة في توزيعها بين الولايات والمعتمديات في ظلّ التقسيم الجديد للدوائر والأقاليم. وأكد النواب أهمية دور وزارة البيئة في مقاومة التجاوزات البيئية الخطيرة، وذلك بالعمل على فرض شروط متعلّقة بحماية المحيط والبيئة في إنجاز هذه المشاريع وإعداد النصوص القانونية الرّدعية اللازمة. وأكدوا ضرورة تكثيف تدخّل الديوان الوطني للتّطهير خاصة على المستوى الجهوي للحدّ من التسرّبات المائية والإخلالات التي تسبّبت في تفاقم عدد البنايات المتداعية للسقوط واهتراء العديد من المعالم التاريخية.

وفي تفاعلهم، أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط أنّ الوكالة الفرنسية للتنمية ساهمت في إنجاز عديد المشاريع في مختلف القطاعات، مؤكّدين أنّ هذا الاختيار يركز على عدّة تجارب سابقة، وعلى ما يتّسم به هذا الممولّ من مرونة وما يقدّمه من تسهيلات في شروط التمويل بنسب تفضلية.

وأشار ممثلو وزارة البيئة إلى فشل تجربة الاعتماد على البلديات في تفريغ قنوات التّطهير، وهو ما استدعى التوجّه نحو ربط الأحياء الشعبية بمحطّات التّطهير أو محطّات الضخ. وبيّنوا أنّه تمّ إنجاز عدّة محطّات ضخ من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية وتمّ التدخّل لفائدة عدد من الأحياء الشعبية.

وأفادوا أنّ الديوان الوطني للتّطهير مكلف بإنجاز الأشغال ومعالجة المياه مع الحرص على إعادة استعمال المياه المعالجة بالتنسيق مع وزارة الفلاحة، وإعداد الدّراسات اللازمة.

النّظر في مشروع قانون الموافقة على اتفاق قرض للمساهمة في تمويل برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل

نظرت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية خلال اجتماع مشترك يوم 27 جانفي 2025 في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 10 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل. واستمعتا في شأنه إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد

الصّغرى والمتوسطة. وذكر ممثلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالظرف الاقتصادي الصّعب الذي مرّت به دول العالم بما فيها تونس جزاء جائحة كوفيد ممّا أدّى إلى تفاقم الإشكاليات والصّعوبات التي تعترض نسيج المؤسسات الاقتصادية التونسية وخاصة الصّغرى والمتوسطة. وأوضحوا أنّ التّداين توجّه إيجابي باعتبار أنّ الدّولة إزاء عجز هيكلي ونسبة أذخار ضعيفة، بالإضافة إلى أنّ الغاية منه هي خلق الثروة وتنشيط الاقتصاد على أن يكون ذلك في إطار المحافظة على التوازنات المالية وعدم تبديد الموارد.

وخلال النقاش أكّد النواب تواصل المشاكل والصّعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصّغرى والمتوسطة رغم تمتّعها بخطط تمويل بواسطة القروض التي توقّرها الدّولة وهو ما يستدعي مراجعة هذا الملف تفاديا لإغراق الأجيال القادمة بالديون دون تحقيق المأمول منها اقتصاديا واجتماعيا.

واستفسروا عن المنهجية المعتمدة في عملية منح التمويلات وعن مدى تمتّع المناطق الدّاخلية أو بعض القطاعات بالأولوية في ذلك. ونبّه عدد من النواب إلى ضرورة مراجعة سقف المبالغ التي يتمّ إقراضها إلى المؤسسات الصّغرى والمتوسطة التي تشكو عجزا هيكليا، مشيرين إلى ضعف هذا السّقف خاصة وأنّ التزاماتها وديونها تفوق بكثير ما تتيحه لها خطوط التّمول، ممّا لا يمكنها من حلّ مشاكلها بنسبة معقولة أو بصفة جذرية.

وأشار عدد من المتدخّلين إلى مزيد إعطاء الأولوية في مثل هذه التمويلات إلى البنوك العمومية على غرار البنك التونسي للتّضامن، بالإضافة إلى ضرورة الدّعم الهيكلي لبنك تمويل المؤسسات الصّغرى والمتوسطة ليكون من أهم البنوك التي تتولّى منح القروض عن طريق هذه الخطوط.

وأوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي، فيما يخصّ البطء المسجّل للانطلاق في استغلال خطوط التّمول، أنّه بعد المصادقة على اتفاقية القرض هناك جملة من الإجراءات التي يجب اتّباعها لدخول القرض حيّز النّفاذ وهو ما يتطلّب بعض الوقت. أمّا بالنّسبة إلى ضعف عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التّمول مقارنة بعددها الجملي، فبيّنوا أنّه يعود أساسا، إلى قاعدة العرض والطلب وهو مرتبط بمدى جاهزية المؤسسات وصلابة هيكلتها المالية. كما أوضحوا أنّ القروض تسحب على أقساط وتوزّع على البنوك حسب طلبات التمويل. وأنّ البنوك لها سقف محدّد ونظام عمل واضح، مشيرين إلى أنّ آلية التسقيف غايتها توزيع القروض بصفة عادلة وهو تسقيف مركّز على أسس موضوعية لتمكين أكثر ما يمكن من المؤسسات من الانتفاع بالتمويل.

وبيّنوا أنّ الرؤية الاستراتيجية للدّولة ترتكز على إعادة دفع النّشاط الاقتصادي الذي يتطلّب توفير موارد هامة يتمّ تمويل جانب منها بقروض خارجية باعتبار ضعف نسبة الإذخار الوطني وتفاقم العجز التجاري المرتبط أساسا بالعجز الطّاق.

وأكدوا أنّ وزارة الاقتصاد والتّخطيط تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال وتعريف المؤسسات الصّغرى والمتوسطة لتحديد المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من هذه الخطوط، إلى جانب العمل على مراجعة الإطار التشريعي لمنظومة الاستثمار وتعزيز منظومة معالجة الاستثمارات المعطّلة قصد فضّ الإشكالات التي تعرقل الاستثمار. كما أشاروا إلى أنّ الوزارة توصّلت إلى فضّ عديد الإشكاليات وحلحلة عديد المشاريع. واستعرض المتدخّلون شروط خطّ التّمول موضوع مشروع القانون، و أكدوا أنّها ميسّرة وتفاضلية خاصة فيما يتعلّق بفترة السّداد (20 سنة منها 5 سنوات إمهال) وهبة من الاتحاد الأوروبي وهبة من الوكالة الفرنسية للتنمية لمرافقة منح خطّ التّمول ودعم القدرات الفنيّة والمالية للمؤسسات الصّغرى والمتوسطة، وأضافوا أنّ هذا الخطّ سيمنح للمؤسسات الصّغرى والمتوسطة المصنّفة 2 حسب قواعد التصرّف الحذر.

وأكد النواب أهمية استغلال مثل هذه القروض لدعم الاستثمار، واستوضحوا عن مخرجات الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودورها في التصديّ للبيروقراطية الإدارية وكيفية مراجعة كراسات الشّروط وإجراءات منح المؤسسات تمويلا في إطار هذا الخط. ورأى بعض النواب أنّه رغم الموافقة على عدد من خطوط التمويل لفائدة المؤسسات الصّغرى والمتوسطة إلّا أنّه لم يتمّ التوصل إلى إنعاشها. واستوضحوا عن الضّمانات وعن إمكانية توجيه هذا الخط لتمويل ميزانية الدّولة. واعتبر النواب أنّ مؤسسات الايجار المالي تعتمد نسبة فائدة مشطّة وإطارا تشريعيّا لا يتلاءم مع الخصوصية المالية الهشّة لمعظم المؤسسات.

وبيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي أنّ توجّه الدّولة لا يقتصر على الحصول على قروض لتمويل الميزانية ولكن خاصّة تعبئة الموارد لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار. ووضّحوا أنّ استغلال القرض سيتم على 5 سنوات بداية من سنة 2025. كما أفادوا بأنّ للدّولة رؤية واستراتيجية لتونس 2035 وتتولّى إعداد مخطّط 2026-2030 ومراجعة منهجية التّخطيط.

* عقدت اللّجنتان يوم 18 مارس 2025 جلسة للاستماع إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتّخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي في إطار مواصلة النّظر في مشروع هذا القانون تبعا لما توصّلت به اللّجنتان بناء على طلبهما من وثائق تضمّنت معطيات وبيانات إحصائية بخصوص خطوط تمويل المؤسسات

النّظر في عدد هام من مشاريع ومقترحات القوانين وجلسات استماع حول سير عديد القطاعات

العربي للاستئناس بملاحظاتهما بشأنه قبل المصادقة عليه. ويهدف مشروع القانون إلى معالجة ظاهرة الهجرة غير النّظامية، ويضبط آليات مكافحتها، وكذلك الجرائم المتعلّقة بها والعقوبات المقرّرة لها.

وأشار أعضاء اللّجنة إلى الطّابع الرّجري لهذا القانون، حيث يعالج مسألة الهجرة غير النّظامية وفق مقارنة أمنية أثبت الواقع قصورها، ويجب إعتماد مقاربات تنموية قائمة على التّشاركية والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، مع التّركيز على أسبابها والسّعي

لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

مشروع القانون الاسترشادي العربي بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة في العالم العربي

نظرت اللّجنة خلال اجتماعها يوم 23 جانفي 2025، في مشروع القانون الاسترشادي العربي بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة في العالم العربي، الذي عُرض على الدّول الأعضاء في الاتحاد البرلماني

وبينوا أنّ الجالية التونسية بالخارج تمثّل كتلة هامة ومتنوعة تزخر بالكفاءات ذات الاشعاع الدولي وبالمستثمرين الذين يتطلعون إلى مزيد الإسهام في التنمية بتونس ودعم اقتصادها. وأشاروا إلى غياب هيكل يمثلها على الوجه الأكمل، وهو ما دعا جهة المبادرة إلى اقتراح إدخال عدد من التعديلات شملت تركيبة المجلس وخاصة الجلسة العامة بهدف إعطاء تمثيلية أهم للجالية التونسية بالخارج بجميع أطيافها.

وخلال النقاش أوضح النواب أنّ الهدف من التعديلات هو تحقيق النجاعة والديمومة. وتساءلوا عن أسباب عدم تفعيل المجلس وعن مآل الاعتمادات التي رصدت له. كما اقترحوا توسيع تركيبته وإثراء مهامه، وتساءلوا في هذا الإطار عن سبب استبعاد الجمعيات والمنظمات النقابية من تركيبته، واقترحوا اعتماد صيغة الانتخاب عوض التعيين واللجوء إلى آلية التصويت الإلكتروني للترفيه في نسبة المصوّتين.

وفي تفاعلها مع استفسارات النواب أكدت جهة المبادرة ضرورة أن يكون المجلس الوطني للتونسيين بالخارج نابعا منهم وممثلا لهم وقائما على مبدأ البناء القاعدي الذي يعتمد الاقتراح على الافراد ومع هذا فإن الجمعيات يمكن أن تكون ممثلة في هذا المجلس عبر دعم المترشحين. وعبرت جهة المبادرة عن استعدادها للتعاون مع اللجنة قصد تدقيق صياغة عدد من الفصول نحو توسيع تركيبة المجلس والجلسة العامة، مع امكانية الاستئناس في ذلك بالتجارب المقارنة.

وأكدت جهة المبادرة أنّ المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج سيكون الهيكل المعبر عن الجالية التونسية، وأداة وصل وتنسيق بينها وبين جميع الأطراف المعنية، كما سيوفّر إطارا جامعاً يخلق منهم قوة تأثير وازنة في دول الإقامة.

لجنة المالية والميزانية

جلسة استماع حول مجلة الصّرف

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 19 فيفري 2025 استمعت خلالها إلى ممثلين عن المجلس البنكي والمالي و إلى خبير أستاذ جامعي حول مجلة الصّرف سارية المفعول.

وخصّصت هذه الجلسة لتقييم قانون الصّرف الحالي ومساهمته في تسهيل التجارة الخارجية، حيث قدّم ممثلو المجلس البنكي والمالي والخبير الأستاذ الجامعي عرضا عن القانون وفلسفته منذ صدوره سنة 1976 والمحطّات الكبرى التي مرّ بها والتنقيحات التي أدخلت عليه لتتماشى مع متطلبات كل المراحل التي عرفها تطوّر الاقتصاد التونسي. وبينوا أنّ قانون الصّرف ينظّم المعاملات مع الخارج للمقيمين وغير المقيمين في عديد الخدمات والاستثمار سواء بالنسبة إلى التونسي في الخارج أو الأجنبي في تونس.

وأوضحوا أنّ العمليات الخارجية كانت تمرّ عبر البنك المركزي، خلال الفترة من 1976 إلى 1993، مشيرين إلى أنّه تمّ سنة 1993 إدخال تعديل على قانون الصّرف منح بمقتضاه البنك المركزي التونسي بعضا من صلاحياته إلى وسطاء مقبولين للتعامل مع الخارج وأصبحت المراقبة بعديّة.



لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

إلى معالجتها عبر تحمّل دول المقصد مسؤولياتها تجاه دول المنشأ ودول العبور على حدّ السواء. وأكدوا ضرورة مراعاة خصوصية دول شمال افريقيا مقارنة ببقية الدول العربية، باعتبارها أكثر تضررا من هذه الظاهرة.

وتدارست اللجنة فصول مشروع القانون، ووافقت على عدد منها وطالبت بتعديل صياغة أخرى، وقدّم أعضاء اللجنة جملة من المقترحات لإثراء عدد من الفصول بنود إضافية أو لمزيد التدقيق والتوضيح أو لتدارك سهو في مسائل هامة.

مقترح قانون تنقيح القانون المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 13 فيفري 2025، جلسة خصّصتها للنظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلّق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

ويتضمّن مقترح القانون الذي تقدّم به 26 نائبا فصلين، يلغي الأول أحكام الفصول 4 و 9 و 10 و 12 و 13 من القانون عدد 68 لسنة 2016 ويعوّضها بأحكام جديدة، في حين ينصّ الفصل الثاني على تعويض عبارة «أمر حكومي» بعبارة «أمر» أينما وردت بأحكام القانون عدد 68 لسنة 2016.

ولاحظ أعضاء اللجنة أنّ التعديلات تتمحور بالأساس حول تركيبة هيكل المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج وطرق تعيين أعضائها. وبينوا أنّ غاية هذا التعديل هي ضمان تمثيلية أفضل للتونسيين بالخارج داخل المجلس بما يحقق مزيدا من النجاعة لعمله. كما أشاروا إلى أنّه لا يمكن استبعاد ممثلي المنظمات النقابية والجمعيات من تركيبة الجلسة العامة باعتبار مكانة هذه الهياكل ودورها على الصعيدين الوطني والدولي.

وبين النواب أنّه لا يمكن التغافل عن تمثيل أصحاب الاعاقات بهذا المجلس، مع ما يعانونه من إشكالات وصعوبات.

وفي إطار مزيد التعمّق في دراسة مقترح هذا القانون، قرّرت اللجنة برمجة جلسات استماع.

وعقدت اللجنة يوم 19 فيفري 2025، جلسة استماع إلى ممثلين عن جهة المبادرة الذين قدّموا عرضا عن الظروف التي أحاطت بسنّ قانون سنة 2016 حيث سعت الأحزاب إلى بسط هيمنتها عليه لأغراض انتخابية ولم يتم تفعيله لكل هذه الاعتبارات رغم رصد اعتمادات له.

ثم تطرقوا إلى الجوانب اللوجستية والتقنية لمقترح القانون،



لجنة المالية والميزانية

وأضاف المتدخلون أنه تمّ سنة 1997، تنقيح بعض المناشير لإعطاء صلاحيات أكثر للمتعاملين الاقتصاديين غير المقيمين وبينوا أنّ آخر تنقيح صدر سنة 2016 يتعلّق بالعمليات الجارية، لكن نسق التنقيحات كان أقلّ من المرجوّ بالنسبة للعاملين في النّشاط الاقتصادي وخاصة المستثمرين الأجانب.

وأشاروا إلى عدم الوضوح القانوني في بعض نقاط قانون الصّرف ممّا يُعطي مجالاً للتأويلات. وبينوا أنّه لا يتضمّن كل ما يتعلّق بالصّرف مع وجود تعريفات

في عدّة نصوص أخرى. وأوضحوا من جهة أخرى أنّ هذا القانون لم يواكب التطوّرات الاقتصادية وكل العمليات مع الخارج. وبينوا أنّه لا يتضمّن إجراءات تسمح للمواطنين العاديين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية ولا يمكنهم حيازة العملة الأجنبية دون إثبات مصدرها، إضافة إلى القيود على التحويلات المالية. واعتبروا أنّ قانون الصّرف الحالي لا يحفّز الاستثمار ممّا يتسبّب في تقليل إمكانية اقتحام الأسواق الخارجية.

وثمّن النواب الوقوف على سلبات القانون الحالي لتجاوزها عند عرض مجلة الصّرف على أنظار المجلس. وتعرّضوا إلى عدد من النّقاط خاصّة التعقيدات في إجراءات تحويل العملة والاستثمار واستمرار هيمنة البنك المركزي على تحويل الأموال، وأكّدوا ضرورة أن يكون التعديل والتحديث شاملاً ويعمل على تعزيز الشفافية والمراقبة وإصلاح السياسات الجبائية والاستثمارية. وأشاروا إلى ضرورة أن تشمل المجلة الجديدة بعض الإصلاحات على غرار العملة الرقمية.

لجنة التّخطيط الاستراتيجي تستمع إلى وزير النّقل

عقدت لجنة التّخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنّقل والبنية التّحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم 14 فيفري 2025 خصّصتها للاستماع إلى وزير النّقل حول واقع قطاع النّقل وخطة الوزارة وبرامجها لتجاوز الإشكاليات المطروحة والارتقاء بأدائه. وقدم الوزير عرضاً عن أبرز مؤشرات قطاع النّقل بكل مكوّناته ومجالاته وأهم المشاريع المبرمجة، مقرّاً بوجود بعض النّقائص والصّعوبات والعراقيل التي تسعى الوزارة إلى تذليلها وتجاوزها.

وأثار النواب عدداً من المواضيع ذات العلاقة بالقطاع بكل مجالاته سواء فيما يتعلّق بمسائل ذات صبغة وطنية عامة أو ذات بعد جهوي ومحلي. وأكّدوا ضرورة تكاتف الجهود لترجمة توجّهات رئيس الجمهورية وسياسته الهادفة إلى المحافظة على المكتسبات والمقدّرات الوطنية بما في ذلك الشّركات الوطنية للنّقل لتؤدّي خدمات تليق بالمواطن.

ولئن ثمّن بعض النواب عدداً من الإنجازات المسجّلة وما تبذله الوزارة من مساعي للتهوؤ بالقطاع والارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة، فإنّ عديد المداخلات تطرّقت إلى الإخلالات والصّعوبات التي يعاني منها قطاع النّقل والتي تسبّبت في تدنّي

مردوديته وتسجيل تراجع في أداء وظيفته الأساسية. وتطرّق النواب إلى محدودية أسطول النّقل بالإضافة إلى تقادمه، ودعوا إلى توفير الحلول الكفيلة بتجديده وتعزيزه، مؤكّدين ضرورة التأقلم مع التطوّر التكنولوجي في مجال النّقل عبر رقمنة الخدمات واستعمال التطبيقات الحديثة.

وشدّد عدد من النواب على العناية بالنّقل بين المدن وبين الأرياف وخاصّة في المناطق الدّاخلية، منمّين إلى ما يعانيه تلاميذ الأرياف من مشاكل في التنقّل إلى المدارس والمعاهد. وتناول النقاش مسائل تتعلّق بالجانب التشريعي، حيث شدّد بعض النواب على ضرورة الإسراع بسنّ بعض النّصوص الجديدة التي من شأنها مزيد تنظيم القطاع وكذلك مراجعة بعض النّصوص القانونية التي لم تعد مواكبة للتطوّرات التي يشهدها قطاع النّقل.

وأبدى الوزير تفهمه لكل ما عبّر عنه النواب من انشغال حول عديد النّقائص، وما طالبوا به لفائدة جهاتهم، موضحاً أنّ الوزارة تسعى جاهدة لتلبية أكثر ما يمكن من الطّلّبات. وذكر بعدد من الزيارات الميدانية التي قام بها لبعض الجهات للاطلاع عن قرب على النّقائص والمشاكل المطروحة، وأكّد أنّ العمل الميداني سيتواصل وسيتمّ تشخيص الأوضاع واتّخاذ القرارات العملية المناسبة. وأكّد أنّه يتمّ التّدقيق في عدد من الملقّات الرّاجعة بالنّظر للوزارة سواء فيما يتعلّق بالانتداب أو في كل ما يتعلّق بالحوكمة ومقاومة الفساد. وعبّر عن انفتاح الوزارة على كل المقترحات والمبادرات التي ترد عن النواب وعن استعدادها للتفاعل بكل إيجابية مع كافة هياكل مجلس نواب



لجنة التّخطيط الاستراتيجي

كما اقترحوا وضع رؤية استشرافية لأزمة وفرة الإنتاج من حيث التخزين والتأمين والترويج والإعداد الجيد لإنجاح المواسم القادمة، إلى جانب بلورة استراتيجية واضحة للتبؤوس بالقطاع . وشملت التوصيات كذلك تشجيع الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون، والتخلي عن استيراد الزيت النباتي وتعويضه بزيت الزيتون ودعمه وتحفيز التزل والمطاعم على استعماله، إضافة إلى وضع خارطة فلاحية تتلاءم مع التغيرات المناخية ومع متطلبات السوق الوطنية والخارجية.

وأكد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ الاجراءات التي تمّ اتخاذها لتجاوز الأزمة مكّنت من ارتفاع أسعار زيت الزيتون إلى حدود 12.5 دينار للتر الواحد بعد أن كانت 9 دينار. كما أوضح أنّ الوزارة تعمل على وضع إستراتيجية لتشجيع الاستهلاك الوطني والتعريف بالمنتج الوطني في الأسواق الخارجية .

وأفاد ممثلو الوزارة من جهتهم أنّ الديوان الوطني للزيت وفي إطار دوره لتعديل السوق تدخل لشراء 3000 طن من مختلف الجهات، كما ساهم في المجهود الوطني للتصدير عبر تصدير 700 طن عن طريق شركة التصدير التابعة للديوان. وأشاروا إلى ضرورة العمل التشاركي لنشر ثقافة خزن الفلاح لإنتاجه من الزيت على غرار بقية الدول المنافسة مع توفير الامكانيات اللازمة لإنجاح هذا التوجه.

وخلال مناقشة الإشكاليات التي تهدد الصحة الحيوانية، وتفشي الأوبئة، ثمن الوزير التفاف كل إدارات الوزارة وخاصة الأطباء البيطرية لمكافحة تفشي الأمراض المستجدة بالشراكة مع الأطباء البيطرية الخواص.

وقدّم ممثل الوزارة عرضا عن تقدّم إنجاز حملة التلقيح ضد مرض التهاب الجلد العقدي المعدي لدى الأبقار. موضّحا الحالة الوبائية في تونس والاجراءات التي تمّ اتخاذها ومكّنت من تطويق بؤر هذا المرض والقضاء عليه. وأوضح أنّ مرض الحمى القلاعية، لا يمثل خطورة في ظل المواظبة على عمليات التلقيح على مستوى القطيع، وأضاف أنّ الجهود متواصلة لمقاومة داء الكلب بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى الوضع الدقيق الذي يشهده قطاع الصحة الحيوانية نتيجة نقص وتأخر التلقيح خلال السنوات الفارطة. كما أكدوا تأخر اتخاذ الاجراءات الضرورية لمكافحة داء الكلب، واستوضحوا عن برنامج الوزارة المستقبلي لمقاومة هذه الأوبئة، وأوصوا بالعمل على تحديث وإعادة ضبط الاحصائيات حول القطيع وترقيم مختلف مكوثاته. واستفسروا عن رؤية الوزارة للمحافظة على السلالات المحلية وتطويرها نظرا لقدرتها على مقاومة الأمراض.

وفي ردّه، أكد الوزير أنّ هذه الأمراض مستجدة وناجمة عن التغيرات المناخية وهي عابرة للحدود وتتسبّب في خسائر اقتصادية كبرى، مما يتطلّب تكاتف جهود كل الأطراف المتدخلة لمقاومة هذه المعضلة التي أصبحت تهدد الأمن الغذائي.

وأفاد ممثلو الوزارة بأنّه تمّ اتخاذ الاجراءات اللازمة منذ ظهور هذه الأمراض في تونس خاصة بالنسبة لمرض الجلد العقدي حيث تمّ اتخاذ اجراءات استعجالية ووضع خطة تشاركية للتدخل العاجل لمنع انتشار المرض وإعلان الانطلاق في تنفيذ حملة تلقيح استعجالية شاملة وإجبارية.



لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

الشعب تكريسا لمبدأ وحدة الدولة وللعمل التشاركي الهادف إلى إعلاء مصلحة الوطن.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

جلسة استماع حول أزمة زيت الزيتون وحول الإشكاليات التي تهدد الصحة الحيوانية

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة يوم 31 جانفي 2025 استمعت خلالها إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول أزمة زيت الزيتون، وحول الأوبئة المنتشرة في القطيع على غرار الجلد العقدي والسلّ وداء الكلب والحمى القلاعية.

وخلال مناقشة أزمة قطاع زيت الزيتون، بين الوزير أنّ الإنتاج الوطني للموسم الحالي قدّر بـ 340 ألف طن مقابل 220 ألف طن للموسم الفارط أيّ بارتفاع بـ 55%، مؤكّدا أنّ نسبة تقدّم الجني لهذا الموسم بلغت إلى غاية 28 جانفي 2025 حوالي 80%، وقدّر عدد المعاصر المشغلة بحوالي 1034 معصرة منها حوالي 925 معصرة تعمل بنظام متواصل.

وأوضح أنّ أسعار زيت الزيتون المتداولة محليا عند الإنتاج من المعاصر قد ساءرت المنحى التنازلي للأسعار المتداولة في السوق العالمية والتي سجّلت انخفاضا تدريجيا، مبينا أنّه تمّ اتخاذ عدّة اجراءات لحماية الفلاح وإيقاف هذا المنحى التنازلي للأسعار على غرار وضع طاقة الخزن المتوقّرة لدى الديوان الوطني للزيت بمراكزه الجهوية على ذمة الفلاح للكراء وإسناد منحة خزن بـ 100د للطن الواحد لكل شهر لمدة 3 أشهر وإبرام اتفاقية مع البنك التونسي للتضامن لتنفيذ خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار، إلى جانب تنفيذ البرنامج الوطني للاستهلاك الداخلي لزيت الزيتون .

وخلال النقاش، أكد النواب أهمية قطاع زيت الزيتون في تونس من حيث مساهمته في تحسين دخل الفلاح بالإضافة إلى دوره في إنعاش الاقتصاد الوطني. وأشاروا إلى عمق الأزمة التي شهدها القطاع نتيجة ضعف الإجراءات التي تمّ اتخاذها وبطء تنفيذها ممّا سيؤثر سلبا على ديمومته وسيهدد الأمن الغذائي.

وتقدّموا بمقترحات وتوصيات للتبؤوس بالقطاع وتجاوز الأزمات تتمثل خاصة في العمل على إعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت، ورصد الإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية اللازمة من أجل تفعيل دوره المحوري سواء في تعديل السوق الداخلية أو في المساهمة في المجهود الوطني للتصدير عبر مؤسسة تصدير الزيت التابعة للديوان.

لسنة 2024 المتعلق بالراحة البيولوجية. وشددوا على ضرورة التعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لمراجعة عدد القرارات ذات العلاقة بالقطاع ووضع تشريعات لمنع ممارسات الصيد العشوائي خاصة بالنسبة للصيد بالكيس.

كما تطرقوا إلى الوضع المتردي للموانئ وطالبوا بإعادة تهيئتها وإحداث موانئ جديدة لتقريب الخدمات من المواطن. وأشاروا إلى ارتفاع المعاليم على الخدمات المينائية وضعف حصص الوقود المدعم التي أصبحت لا تستجيب لحاجيات البحارة، إضافة إلى إشكالية مراكب الصيد المخالفة للمواصفات القانونية والتي تمّ تجديدها قبل صدور المنشور المتعلق بإسناد وتجديد رخص الصيد الترفيهي.

وأكد النواب ضرورة العمل على إيلاء البعد الاجتماعي للبحارة العناية الكافية وتعميم التغطية الاجتماعية على صغار البحارة في ظلّ المخاطر التي تتعرض لها هذه الفئة ومع تراجع المداخل نتيجة الصيد العشوائي والتغيرات المناخية.

وفي تفاعلهم، أكد ممثلو وزارة الفلاحة ضرورة مراجعة النصوص التشريعية ووضع نصوص صارمة لا تسمح بالإفلات من العقاب خاصة في ما يتعلق بالصيد البحري العشوائي.

وبالنسبة إلى مسألة تجديد مراكب الصيد وفق معايير فنية مخالفة للمواصفات القانونية، أفادوا بأنّ هذه المراكب غير قانونية وأنّ المواصفات الفنية الجديدة تمّ التنصيص عليها ضمن رخصة تجديد المركب.

وأكدوا أنّ الوزارة تعمل على صيانة الموانئ القديمة وإعادة تهيئتها على غرار ميناء قلعة الاندلس وإدراج دراسة لبناء ميناء الهوارية وبرمجة تدخل لإعادة تهيئة ميناء سيدي داود ضمن مشروع تعاون دولي مع إيطاليا. وأكدوا الانفتاح على كل المقترحات خاصة بالنسبة للوقود المدعم ومراجعة معاليم الخدمات المينائية.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

جلسة استماع حول مقترح قانون مكافحة جرائم الاعتداء على البيئة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم 11 فيفري 2025، استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة البيئة حول مقترح القانون عدد 54 لسنة 2024 المتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة.

وثمن ممثلو وزارة البيئة مقترح القانون مؤكدين تشجيعهم لكل مبادرة تشريعية تهدف إلى النهوض بالبيئة. وأكدوا ضرورة توحيد جهودات الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لصياغة نصّ قانوني جامع وهو مجلة البيئة.

وأشاروا إلى أنّ هذا المقترح يتطلب مزيد التجويد والتوضيح والتدقيق خاصة فيما يتعلق بالعقوبات، مؤكدين ضرورة أن يكون نصّ التجريم دقيقا من حيث المصطلحات تفاديا لأي لبس أو غموض.

وفي تفاعلهم أكد النواب أهمية هذه المبادرة، وضرورة مواصلة اللجنة دراستها مع العمل على تجويد نصّها وتجاوز بعض النقائص والمصادقة عليها في القريب العاجل. كما استفسروا عن مصير مشروع مجلة البيئة، وأسباب تأخر إحالته على مجلس نواب الشعب خاصة في ظلّ تنامي ظواهر الاعتداء على البيئة وغياب النصوص القانونية التي تجرم الاعتداءات.

وأكدوا أنّ هذه الإجراءات مكّنت من السيطرة على المرض. وأضافوا أنّه تمّ القيام بنفس الحملة ضد داء الكلب من خلال رصد جميع الإمكانات بمشاركة عدّة أطراف والقيام بحوالي 730 ألف تلقيح في سنة واحدة. وبالنسبة إلى مرض الحمى القلاعية، بينوا أنّه تمّ تسجيل بين 35 و 40 حالة مرض على مستوى القطيع دون تسجيل نفوق أبقار، ومكّنت الحملات من تلقيح أكثر من 70% من القطيع.

جلسة استماع حول إشكاليات قطاع الصيد البحري

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة يوم 28 فيفري 2025 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول الإشكاليات التي يعاني منها قطاع الصيد البحري.

وقدّم المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك عرضا عن واقع القطاع في تونس تضمّن أهمّ الأرقام والمعطيات والإشكاليات والحلول المقترحة. ويبيّن أنّ هذا القطاع ساهم في تحقيق ميزان تجاري إيجابي بفضل ما تتميز به بلادنا من موقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط وتنوع بيولوجي وتعدّد طرق وأصناف الصيد وكذلك تنوع نشاط تربية الأسماك.

كما تطرّق إلى الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع، مؤكّدا أنّ انتشار الصيد البحري العشوائي هي من أبرز الإشكاليات التي تساهم في استنزاف الثروات السمكية الوطنية وتهدد استدامة نشاط الصيد البحري وأشار إلى تداعياتها ومساهمتها في تقليص المخزون السمكي، إضافة إلى تهديد التنوع البيولوجي والإخلال بالتوازن البيئي،

كما قدّم المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك، جملة من الحلول لمقاومة ظاهرة الصيد العشوائي. وأشار إلى الإجراءات العملية التي اتخذتها الوزارة للتصدي لها ولاسيما عبر تكثيف المراقبة. وتطرّق في ذات السياق إلى الصعوبات التي يتعرّض لها أعوان المراقبة كالمحاولات المتكرّرة لإغراق مراكب المراقبة أو مجابهة هذه الإجراءات بتحركات احتجاجية.

وبين ممثل الوزارة أنّ منظومة صيد التّن الأحمر وتسمينه ترتبط بالمنظمة العالمية لصون التنيات. واستعرض المراحل التي مرّ بها نشاط التّن الأحمر، وتطرّق كذلك إلى الإجراءات المتخذة سنة 2024 في إطار تطبيق ما ورد بقانون المالية لسنة 2024. كما تطرّق إلى الإشكاليات التي تعرقل تطوير منظومة التّن الأحمر ومنها تعدّد العرائض والقضايا الإدارية بخصوص توقيف تنفيذ وإلغاء النصوص القانونية المنظمة لهذا النشاط والصادرة سنة 2024. واقترح إدخال تعديلات على قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرّخ في 25 أفريل 2024 لتنظيم نشاط صيد وتسمين التّن الأحمر بهدف تجاوز هذه الإشكاليات وتشجيع الاستثمار في المجال.

كما تمّ تقديم عرض حول توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري من خلال مشروع الحماية الاجتماعية في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي مع الحكومة التونسية.

وخلال النقاش، أكد النواب أهمية قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعوا إلى ضرورة العمل على إيجاد حلول لمختلف الإشكاليات وخاصة مراجعة النصوص القانونية المنظمة للقطاع على غرار القانون المتعلق بممارسة الصيد البحري والتقيّد بتطبيق نص الفصل 17 من قانون المالية

واستوضحوا عن برنامج الوزارة لتجاوز النقص في قطاع اللحوم الحمراء، وعن المعايير التي تم اعتمادها لتوريد كميات من اللحوم المبردة، ودعوا إلى ضرورة تعميمها على كل الولايات.

وتساءلوا عن خطة الوزارة لتنظيم قطاع الدواجن وتجاوز النقص على مستوى البيض والدجاج وتوحيد الأسعار والتصدي إلى الأوبئة التي تهدد هذه الثروة الحيوانية. واستوضحوا حول رؤية الوزارة لتنظيم السوق الموازية والتحكم في مسالك التوزيع والتصدي لعمليات التهريب والتوريد المفرط لبعض المواد الاستهلاكية من قبل الخواص. وأشاروا إلى الوضع المتردي للمسالخ البلدية وشددوا على ضرورة تهيئتها وإحداث مسالخ جديدة، كما دعوا إلى تكثيف حملات الرقابة الصحية على المواد الاستهلاكية الموزعة على غرار مادة الحليب والتصدي لظاهرة البيع المشروط.

وتفاعلا مع استفسارات النواب، دعا وزير التجارة وتنمية الصادرات إلى ضرورة تظافر الجهود لتجاوز الصعوبات المتراكمة، مؤكدا أن الوزارة تعمل على وضع طرق عمل ومخططات مديرية لتجاوز النقص خاصة في قطاع اللحوم وتأمين التوريد بالمواد الأساسية كالحليب والفارينة. وأضاف أن الوزارة بصدد وضع برامج لرقمنة المواد المخزنة للتصدي لعمليات التهريب والضغط على الأسعار والمحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن. كما تطرق إلى الوضع المتردي للمسالخ البلدية، وإلى إعادة تهيئة سوق الجملة، مبيّنا أن الوزارة بصدد ضبط الاشكاليات والبحث عن الحلول لصيانتها وإعادة تهيئتها.

النظر في مقترح قانون تنقيح القانون المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة يوم 28 فيفري 2025، استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مقترح قانون عدد 59 لسنة 2024 يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وأوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة أنه تمت بلورة إستراتيجية وطنية للانتقال الطاقى في أفق سنة 2035 تهدف إلى بلوغ نسبة 50% من إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بما يعادل 8350 ميغاواط وإدماجها في المزيج الطاقى في أفق سنة 2035. وأضافوا أنه تم في هذا الإطار إصدار القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، مؤكداين ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تنشيط الاستثمار الخاص في المخطط الوطني للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة. كما شددوا على ضرورة وضع رؤية تشاركية بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لتحسين وتجويد هذا المقترح قصد بلوغ الأهداف المرجوة منه.

وفي تفاعلهم أكد النواب أهمية هذا المقترح باعتباره سيمكّن من تلافي بعض الثغرات التي برزت عند تطبيق قانون الطاقات المتجددة قصد المساهمة في الحد من العجز الطاقى. كما بينوا أن الهدف من مقترح القانون المعروض هو الدفع نحو مزيد من التشاركية على مستوى التخطيط من خلال وضع مخطط وطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وفق الشروط التي يضبطها



جلسة استماع حول الاستعدادات لشهر رمضان المعظم

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم 11 فيفري 2025 خصصتها للاستماع إلى وزير التجارة وتنمية الصادرات حول استعدادات الوزارة لشهر رمضان المعظم. وقدم الوزير عرضا عن الإجراءات التي تم اتخاذها ومن أهمها ترشيد الأسعار، وضمان انتظام التوريد بالمنتجات الفلاحية الطازجة والمصنعة، مع إمكانية تسجيل بعض الضغوطات على مستوى التزود بمادة البطاطا والطماطم والفلفل، والتعويل على الإنتاج المحلي بخصوص الغلال خاصة القوارص والتّمور والتفّاح، مع مواصلة السماح للخواص بتوريد كميات من مادة الموز، إضافة إلى الشروع في تكوين مخزون تعديلي من مادة البيض.

وبخصوص مادة اللحوم بين الوزير أنه تم تكليف شركة اللحوم بتوريد كميات من اللحوم الحمراء المبردة، والشروع في توريد كميات أولية، مع تحسّن منتظر لمستوى إنتاج لحوم الدواجن وتزويد السوق بصفة منتظمة.

وتطرق كذلك إلى تأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية مثل السكر والشاي والقهوة والأرز بصفة منتظمة، مع توفير المخزون الضروري الخاص بكل مادة، وتزويد منتظم بمادة الحليب ومشتقاته.

وأشار وزير التجارة وتنمية الصادرات من ناحية أخرى إلى وضع برنامج للتحكم في تطور الأسعار وتكريس مستويات عادلة لها. و تطرق إلى تكثيف حملات المراقبة المشتركة ووضع برنامج استباقي للتصدي لعمليات الاحتكار والشراء المكثفة والاستعمالات غير المشروعة للمواد المدعمة.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى تواصل غياب عدد من المنتجات في السوق في أغلب الجهات على غرار مادتي السكر والزيت المدعم، وعدم وجود استراتيجية واضحة لتجاوز اشكالية اضطراب تزويد السوق خلال هذا الشهر الكريم. واستفسروا عن خطة الوزارة لإحكام عمليات المراقبة وزجر المخالفات والضغط على الأسعار والحد من ظاهرة الاحتكار والتهريب. وأوصوا بضرورة نشر كل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالتوريد والخزن والتوزيع على موقع الوزارة لتمكين المواطن من الاطلاع بصفة حينية على مستجدات تزويد السوق.

وأشاروا إلى النقص الكبير في العديد من المواد الأساسية مثل الحليب والشاي والقهوة، مؤكداين ضرورة مراجعة آليات إسناد الحصص بالنسبة لمادة الفارينة ومراجعة منظومة الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه.

من الملاحظات الشكلية والموضوعية حول فصول مقترح القانون، وتطرقت إلى ضرورة تدقيق تعريف المصطلحات وبعض الأحكام المتعلقة بممارسة الأنشطة الفنية سواء من قبل الأجانب المقيمين بتونس أو من قبل الأطفال، إضافة إلى مراجعة العقوبات.

وثمن النواب ملاحظات الوزارة، مؤكداً ضرورة الاستئناس بها للتوصل إلى صيغة نهائية معدلة تأخذ بعين الاعتبار آراء مختلف حساسيات الطيف الثقافي وأهل الفن وسلطة الإشراف في إطار المقاربة التشاركية التي اعتمدها اللجنة في منهجية عملها.

وأكدوا أن مقترح القانون يهدف إلى تعزيز العناية بالمبدعين والتعجيل بتطوير نظام التغطية الاجتماعية والعناية الصحية بالفنانين والمبدعين لضمان حقوقهم. كما دعوا إلى مراجعة نظام التراخيص حتى لا تكون أداة للتضييق على الفنانين، مشيرين إلى أن مقترح القانون يحمي الفنان ولا يمس من التوازنات المالية للدولة. وأكد أعضاء اللجنة أن المقترح المعروض يعد الحلقة الأولى في سلسلة مترابطة تبدأ بحماية الفنان لتصل إلى خلق صناعة وتشجيع على الإنتاج الوطني الثقافي.

وفي تفاعلها أكدت وزيرة الشؤون الثقافية أن الوزارة تقوم بمجهودات كبرى لتجاوز الاشكاليات المطروحة في علاقة بالميدان الثقافي عامة، إضافة إلى المسائل المتعلقة بحماية الفنانين. وأضافت أنه تم تفعيل لجنة التشريعات بالوزارة المكلفة بمراجعة القوانين المنظمة لكل المجالات الثقافية حتى تستجيب إلى متطلبات المرحلة الحالية واحتياجاتها.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 17 فيفري 2025 خصصتها لمواصلة النظر في مقترح القانون، وتم التأكيد على أنه يحظى بموافقة الهيكل المهنية لمحترفي المهن الفنية. كما تم إبراز المنهج التشاركي الذي اعتمدته اللجنة في دراستها لهذا المقترح،

ثم تولّى ممثل جهة المبادرة تقديم ملاحظاته حول المقترحات المقدمة من قبل وزارة الثقافة خلال جلسات الاستماع، مؤكداً تمسك جهة المبادرة بالنسخة المعروضة على أنظار اللجنة وقبول عدد من الملاحظات الشكلية مع إضافة أحكام تتعلق بمجال الفنون الرقمية والذكاء الاصطناعي.

وخلال اجتماعها يوم 26 فيفري 2025 ناقشت اللجنة فصول مقترح القانون. وتناول النقاش عديد المفاهيم والتعريفات المتعلقة خاصة بتصنيف الوضعيات المهنية للفنان وتعريف المهن الفنية والعقد الفني. كما استأثرت الأحكام المتعلقة بدعم الحماية الاجتماعية للفنانين ودعم الإنتاج الوطني بحيز هام من النقاش. وتمت المصادقة على عدد من الفصول في صيغة معدلة.

القانون. ودعوا ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة إلى التفاعل إيجابياً مع مقترح القانون وتقديم مقترحات لتحسين وتجويد نص المقترح.

كما عقدت اللجنة جلسة يوم 13 مارس 2025، استمعت خلالها على التوالي إلى كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وعمادة المهندسين التونسيين، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية.

وأكد ممثلو هذه المنظمات أهمية قطاع الطاقة في دفع الاستثمار وتحقيق الاستقلالية الطاقية الوطنية. وأشاروا إلى أن تحقيق الانتقال الطاقى يتطلب وضع إستراتيجية طاقية وطنية. وشددوا على ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة عبر تبسيط الإجراءات وخاصة البنكية منها لتحقيق الأمن الطاقى والتبؤ بالاقتصاد الوطني.

كما ثمنوا هذه المبادرة التشريعية، وقدموا عديد الملاحظات الهادفة إلى مزيد تحسين وتدقيق وتجويد نص المقترح.

وفي تدخلاتهم أشار النواب إلى أن تقديم هذه المبادرة يهدف إلى رفع التجاوزات القانونية الحاصلة حالياً والمتمثلة في مواصلة تجاهل إلزامية سنّ مخطط إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار الشروط المنصوص عليها في القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء. كما أبرزوا أهمية اعتماد نظرة تشاركية في صياغة المبادرات التشريعية وإعداد البرامج والاستراتيجيات نظراً للأهداف النوعية للسياسة الطاقية في علاقة بالتنمية والتشغيل والقيمة المضافة والنمو.

لجنة السياحة والثقافة تواصل النظر في مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية جلسة يوم 9 جانفي 2025، لمواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 55/2023.

وأكد أعضاء اللجنة حرصهم على مواصلة النظر في مقترح هذا القانون، مع الاتفاق على الشروع في مناقشة فصوله ومقترحات التعديل التي يمكن أن ترد من ممثلي الهيكل ذات العلاقة، وذلك بهدف تجويد صياغته.

وعقدت اللجنة اجتماعاً يوم 24 جانفي 2025 خصصته لمواصلة النظر في مقترح القانون الذي يعتبر بمثابة دستور للفنانين يضمن حقوقهم من جهة، وينظم مهنة الفنان والمهن الفنية من جهة أخرى. وأجمع أعضاء اللجنة على اعتبار مقترح القانون أولوية وطنية، مؤكداً أن المصادقة عليه تعدّ ثمرة مسار

ومخاض انطلق منذ ستينات القرن الماضي، ومشددين على ضرورة سنّ هذا القانون الذي سيمكن من تنظيم المهن الفنية وحماية حقوق الفنانين بمختلف أصنافهم وضمان حرية الإبداع.

وعقدت اللجنة يوم الثلاثاء 4 فيفري 2025 جلسة استماع إلى وزيرة الشؤون الثقافية حول مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية.

وفي مستهل الجلسة ثمنت الوزيرة اهتمام أعضاء اللجنة بالشأن الثقافي بما يساهم في بلورة التوجهات الوطنية في ميادين الثقافة والفنون وفي إشاعة قيم التنوع ومقاومة الانغلاق والتطرف.

ثم قدمت مديرة الشؤون القانونية بالوزارة جملة



لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة استماع مشتركة إلى وزير الصحة

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة بالاشتراك مع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة يوم 31 جانفي 2025 استمعت خلالها إلى السيد مصطفى الفرجاني وزير الصحة حول برامج الوزارة، وحول الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين بالبلاد التونسية.

وقدّم الوزير استراتيجية عمل الوزارة للفترة القادمة انطلاقاً من الوقاية، وصولاً إلى حوكمة المنظومة الصحية. وبين أن الوقت قد حان لتركيز جهد أكبر على الجانب الوقائي في ظلّ تفاقم التحديات الصحية العابرة للحدود وهو ما يحتمّ تكريس مفهوم «الصحة الواحدة» التي تشمل كذلك صحة الحيوان وسلامة البيئة. كما شدّد على الاهتمام بالأمن الصحي بمفهومه الشامل من تصنيع الأدوية إلى المحافظة على الكفاءات الوطنية في المجالين الطبي وشبه الطبي.

واستعرض المشاريع المبرمجة والتي هي بصدد الإنجاز والمتعلقة بالبنية التحتية وبتدعيم التجهيزات والموارد البشرية.

وخلال التطرق إلى الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين شدّد الوزير على أنّ بلادنا ليست بلد استيطان ولا بلد عبور، مضيفاً أنّ تواجد المهاجرين غير النظاميين على ترابها يجعلها تقدر انعكاسات تردّي وضعهم الصحي، وهي تسعى إلى الإحاطة بهم في إطار احترام المواثيق الدولية وحقوق الإنسان. وأضاف أنّ الوزارة تراقب عن كثب الحالة الصحية لهؤلاء المهاجرين تفادياً لانتشار الأمراض المعدية في صفوفهم وانتقالها للتونسيين.

وثمّن النواب خطة الوزارة المتكاملة لتعزيز الوقاية والتّهمّوس بالصحة أمام تفاقم النقائص، بما حتمّ إيجاد حلول جذرية ومبتكرة تتضمّن خاصة تعديل الخارطة الصحية وزيادة الاعتمادات المخصّصة للوزارة وحوكمة المنظومة برمتها .

واستفسروا عن المشاكل الصحية التي يعيشها المهاجرون غير النظاميين، وعن التدابير المعتمدة لمنع انتشار الأمراض المعدية. كما تساءلوا عن وجود بروتوكولات تعاون مع المنظمات الدولية للحدّ من انتشار الأوبئة، وكذلك عن مدى وجود تنسيق داخلي مع وزارات أخرى كوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية لمعالجة الإشكالات الصحية للمهاجرين غير النظاميين.

وفي تعقيبهِ على مجمل التّدخلات أكّد الوزير عزم الوزارة

على المضيّ قدماً في اتّجاه إصلاح المنظومة الصحية بالتعاون مع الوظيفة التشريعية ومختلف المعنيين بالقطاع وذلك بالحوكمة الرّشيّدة والتّسريع في إنجاز المشاريع المعطّلة وإرساء منظومة صحيّة قوامها الرقمنة واستشراف الحلول الكفيلة بإرساء منظومة توفر التغطية الصحيّة الشّاملة .

وبين أنّ استراتيجية الوزارة ستعتمد بالأساس على السّياسة التحفيزية للإطارات الطّبيّة وشبه الطّبيّة بما يخدم الصحة الوطنية ككل ويحقّق التطلّعات المنشودة.

النّظر في مقترح قانون يتعلّق بسنّ أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في مجال طب الاختصاص

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم 30 جانفي 2025 شرعت خلالها في مناقشة مقترح القانون المتعلّق بسنّ أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في مجال طب الاختصاص.

وقدّم أصحاب المبادرة عرضاً عن دواعي تقديم مقترح القانون والمتعلّقة خاصّة بنقص أطباء الاختصاص في الجهات. وبينوا أنّ الهدف منه هو تقريب الخدمات الطّبيّة من المواطنين بكامل تراب الجمهورية.

وخلال النقاش أكّد النواب أنّ النّقص الحاصل لا يهمّ الإطار الطّبيّ في الجهات الداخلية فقط بل يشمل عديد الاختصاصات الطّبيّة وشبه الطّبيّة في جُلّ مناطق البلاد بما في ذلك العاصمة والمناطق الساحلية. وبينوا أنّ الأمر يتطلّب وضع استراتيجية شاملة للتّهمّوس بالقطاع الصحيّ تتجاوز سنّ نصوص ذات طابع زجري، لتشمل التفكير في تعديل الخارطة الصحية واستخدام أحدث التكنولوجيات كالطب عن بعد والدّكاء الاصطناعي.

كما أكّد أعضاء اللّجنة ضرورة مزيد تعميق النّظر في مقترح القانون المعروض بالاستئناس بأراء مختلف الأطراف المعنية لاسيما وزارة الصحة وعمداء كليات الطب لتشخيص الوضع بدقة والوقوف على الأسباب الحقيقية لعزوف مهنيي الصحة المختصين عن العمل في المناطق الداخلية.

الاستماع إلى وزير الشؤون الاجتماعية

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم 21 فيفري 2025 استمعت خلالها إلى السيد عصام الأحمر وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص برامج الوزارة واستراتيجية عملها للفترة القادمة.

وقدّم الوزير عرضاً حول استراتيجية الوزارة الهادفة إلى تعزيز مقوّمات الدّولة الاجتماعية بتقديم خدمات شاملة ومتكاملة وتقريبها للمواطنين، وذلك عبر برامج اجتماعية تراعي كرامة التونسيين وتكافؤ الفرص والتضامن الاجتماعي، وعبر تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية، مع المحافظة على ديمومة خدماتها وتوازنها المالية.

وأبرز أهمّ الخدمات التي ستعمل الوزارة على إعطائها الأولوية في الإنجاز وفي مقدّمتها ضمان مقوّمات العمل اللائق والتغطية الصحيّة والاجتماعية



لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

إطار تشريعي واضح يضبط مفهوم المناولة وينظمها، مما أدى إلى ارتفاع عدد هذه الشركات وأصبح يهدد استقرار الوضعية المهنية والاجتماعية للأجير.

وأكد الوزير أنّ المشروع المعروض جاء تنفيذًا لقرار رئيس الجمهورية بتاريخ 06 مارس 2024 بإلغاء المناولة ومنع كل أشكال التحايل على القانون. وبين أنّه كان ثمة مسار تشاكري معمم، مضيفاً أنّه يهدف إلى منع اللجوء إلى العقود المحدودة في الزمن بإقرار أنّ الأصل في عقود الشغل أن ترم لمدة غير محدّدة إلا في ثلاث حالات استثنائية حصرتها النص في القيام بأعمال اقتضتها زيادة غير عادية في حجم العمل أو التعويض الوقي لأجير قرار، أو القيام بأعمال موسمية لا يمكن حسب العرف أو بحكم طبيعتها اللجوء فيها إلى عقود غير محدّدة. كما نصّ المشروع على منع مناولة اليد العاملة بصورة قطعية.

وخلال النقاش تباينت مواقف النواب حيث رأى البعض أنّ مشروع القانون نص ثوري يمكن من تجاوز وضعيات قانونية غير سليمة، مثنّين ما جاءت به أحكامه في علاقة بالقطع نهائياً مع أشكال التشغيل الهش على غرار مناولة اليد العاملة. واعتبروا أنّ هذا المشروع يتناغم مع رؤية رئيس الجمهورية في إرساء مقومات الدولة الاجتماعية. وفي المقابل اعتبر عدد من النواب أنّ النصّ غلب الجانب الاجتماعي على الاقتصادي، ولاحظوا غياب المعطيات التي تمكن من التقييم الموضوعي، لاسيما من حيث الآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات.

واعتبر عدد من النواب أنّ العقود محدّدة المدة معمول بها في أغلب الدول المتقدمة وأنّ المشكل لا يكمن في آلية المناولة بل في وجود فراغ تشريعي وتذبذب فقهي وقضائي في مدى شرعية هذه المؤسسات. وبيّنوا أنّ الحلّ الأسلم يتمثل في تنظيم المناولة وتقنينها عوض المرور من الفراغ القانوني إلى التجريم مباشرة.

وتساءل النواب عن كيفية تطبيق الفصل 8 من المشروع بخصوص ترسيم أعوان المناولة واحتساب الأقدمية في حال قدّم الأجير خدماته لأكثر من مؤسسة أو إدارة مستفيدة. و دعوا إلى إعادة صياغة بعض الفصول غير الواضحة على غرار الفصل 9 المتعلّق بالآثار الرجعية لمشروع القانون.

وفي تفاعله مع تدخّلات النواب بيّن الوزير أنّ حالات اللجوء للعقود محدّدة المدة ليست جديدة في مجلّة الشغل، معتبراً أنّ جوهر التعديل المقترح يكمن في إقرار مبدأ أنّ عقد الشغل يبرم لمدة غير محدّدة وجعل التحديد في الزمن استثناءً منحصراً في حالات مضبوطة تفرضها طبيعة العمل. كما أوضح أنّ تقنين المناولة كان خياراً مطروحاً عند تنقيح مجلّة الشغل سنة 1996 وهو من الحلول التي لا تستجيب لمتطلّبات القطع النهائي مع المتاجرة باليد العاملة. وبيّن أنّ تجريم المناولة ينسحب على مناولة اليد العاملة دون مناولة العمل أو الخدمات والأشغال موضوع الفصل 30 جديد من مجلّة الشغل، التي تقتضي بقاء الأجير تابعاً قانونياً وفعلياً لمؤجّره الأصلي، على عكس مناولة اليد العاملة التي تفرض وجود مؤجّر قانوني يتمثل في المؤسسة المناولة ومؤجّر فعلي يتمثل في المؤسسة المستفيدة. وأضاف أنّ الفصل نصّ بوضوح على منع أن يكون العمّال المستخدمون تحت إدارة ومراقبة المؤسسة المستفيدة، مبيّناً أنّ مجال انطباق هذا الفصل يتمثل في تقديم خدمات وأشغال تتطلّب «معارف مهنية أو تخصّصاً فنياً» لفائدة المؤسسة المستفيدة على أن لا تتعلّق بالنشاط الأساسي والدائم للمؤسسة.

الشاملة للجميع والنّهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدّخل والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة. كما بيّن أنّ مجلّة الشغل تتطلّب مراجعة أكيدة لعدد الفصول، مضيفاً أنّ الوزارة شرعت في إعداد مشروع مراجعة تجسيماً لقرارات رئيس الجمهورية في هذا المجال، لاسيما ما يتعلّق منها بضرورة القطع مع كافة أشكال التشغيل الهشّ كالمناولة وعقود الشغل المحدّدة في الزمن.

وثمّن النواب استراتيجية الوزارة، وأكدوا ضرورة تفعيلها والقطع مع جميع أشكال التشغيل الهشّ ومن ضمنها المناولة. وتساءلوا عن أسباب تأخّر إصدار القانون المتّصل بهذه المسألة، ومدى اعتماد الوزارة لجدول زمني واضح في مسار إعداد النصّ القانوني الذي ينتظره عدد هام من المواطنين.

ومن جهة أخرى أكد المتدخلون ضرورة العمل على ترفيع مبالغ المنح العائلية، ومن ضمنها منحة الأجر الوحيد التي لم تتغيّر منذ الستينيات. كما نادى البعض بضرورة توحيد نظام الجرايات بين المتقاعدين بما يحقّق العدالة الاجتماعية. ودعا النواب إلى مراجعة قائمة الأمراض المزمنة التي تتكفّل بها الصناديق الاجتماعية، وكذلك التسقيف من التعويضات خاصّة في بعض الأمراض التي ترهق كاهل المضمون الاجتماعي.

وفي ردوده على التدخّلات، أوضح الوزير أنّ كل الوزارات المعنية بمشروع القانون المتعلّق بإلغاء المناولة بالتنسيق مع رئاسة الحكومة. وبيّن أنّ الوزارة تقدّمت بنسبة كبيرة في إعداد مشروع تنقيح مجلّة الشغل التي ستصبح أكثر تلاؤماً مع روح العصر في علاقة بالتطوّر التكنولوجي وضرورة تقنين مسألة العمل عن بعد.

وبيّن أنّ قائمة الأمراض المزمنة التي تتكفّل الصناديق الاجتماعية بالتعويض عنها، بصدد المراجعة، مضيفاً أنّ الوزارة تعمل مع مختلف الهيكل التابعة لها على مراجعة التفاوت الواضح بين الجرايات المسندة من طرفي الصناديق الاجتماعية، وهي تفكّر كذلك في تقديم العديد من المقترحات التي تحقّق تنوع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية من أجل تحسين الخدمات. وأكد أنّ مسألة القروض المسندة من الصناديق الاجتماعية، بصدد المراجعة بغاية الحفاظ على دورها الاجتماعي.

الشروع في النّظر في مشروع قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة

شرعت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة خلال اجتماعها يوم 25 مارس 2025 في النّظر في مشروع القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، وذلك بالاستماع في شأنه إلى وزير الشؤون الاجتماعية. وتطرّق الوزير إلى الإطار القانوني المنظم لعقود الشغل محدّدة المدة وعقود المناولة، مبيّناً أنّ المرجعية الدستورية التي ارتكز عليها تعديل أحكام مجلّة الشغل تتمثل في تكريس مقضيات الفصل 46 التي تنصّ على الحق في العمل اللائق وبأجر عادل، وإرساء مبادئ الدولة الاجتماعية الضامنة لكرامة مواطنها وحقوقهم دون تمييز. وأوضح أنّ إقرار أحكام مجلّة الشغل لمرونة واسعة في مجال عقود الشغل معيّنة المدة، أدّى إلى الاستخدام المفرط لهذه العقود في مواطن الشغل القارّة واستغلال فترات التجربة في غير الأغراض التي أبيحت من أجلها وتحويلها إلى صورة من صور العمل غير المستقر وحرمان الأجراء من الامتيازات التي يقرّها القانون المنطبق على المؤسسات المستفيدة. كما أشار إلى غياب



مع المؤسسات العمومية والبنوك والمجتمع المدني.

وأفاد أنه سيتم تعميم المخابر المتنقلة وتوفير التجهيزات، وأن الوزارة تواصل العمل على تعميم مدرسة الفرصة الثانية وتوفير فضاءات لمراكز تكوين مهني بالمعتمديات. كما أشار إلى الإعداد لعقد ندوة وطنية لتباحث الأسباب الحقيقية للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدد الناشئة.

وقدّمت المكلفة بتسيير الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي عرضا حول العنف بالوسط المدرسي،

وأبرزت مجهودات الوزارة للتصدي إلى هذه الظاهرة ومتابعة كل الوضعيات مع وحدات الإصغاء والمرافقة.

وقدّم المدير العام للبناءات والتجهيز عرضا عن مشاريع الوزارة، من حيث الإحداثيات الجديدة المبرمجة. وأوضح أنه تمّ الترفيع في نسبة الاعتمادات الخاصة باقتناء تجهيزات عادية للمرحلة الابتدائية. واستعرض صعوبات التنفيذ والإشكاليات المطروحة وقدّم بعض الحلول الكفيلة بحلّها.

وتمحورت تدخّلات النواب حول ضرورة توفير التجهيزات الضرورية ووسائل العمل لكافة المؤسسات التربوية وتوفير الماء الصّالح للشرب والتدخّل العاجل للقيام بأعمال الصيانة وتحسين ظروف المبيّئات. وأكّدوا ضرورة التّعجيل بسدّ النقص في بعض اختصاصات التدريس. ودعوا إلى العمل على إعادة إشعاع قاعات المراجعة بالمؤسسات التربوية وتفعيل النوادي الثقافية، ومراجعة البرامج التربوية والزمن المدرسي. وطالب النواب بتسوية شاملة وعادلة للمعلمين والأساتذة النواب ووضعية المرشدين التطبيقيين الناجحين غير المتعاقدين.

كما أثار النواب مشاغل جهوية تعلّقت خاصة بتعطّل انجاز بعض المشاريع وغياب النّقل المدرسي. وشدّدوا على ضرورة إيجاد الحلول الكفيلة بوقف نزيف التسرّب المدرسي.

وبين وزير التربية أنّ العمل متواصل على تركيز هياكل المجلس الأعلى للتربية والتعليم عبر إصدار الأمر المتعلّق بالتنظيم الإداري والمالي لهذه المؤسسة الدستورية الهامة. وأفاد أنّ الوزارة جاهزة لمده هذا المجلس بكل ما أعدته من مشاريع وبرامج.

وبخصوص البنية التحتية للمؤسسات التربوية، أكّد أنّه تمّ إحداث لجنة صلب الوزارة تجتمع أسبوعيا للنظر في المشاريع المعطّلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

لجنة تنظيم الإدارة تنظر في مقترح القانون المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم 11 مارس 2025 خصّصتها للنظر في مقترح القانون المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما بين أنّ المشروع يتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلّة الشغل التي تنطبق على القطاع الخاص وسيتم إصدار عدد من النصوص الترتيبية بغاية ترسيم أعوان المناولة العاملين بالقطاع العام الذين يخضعون لأنظمة أساسية خاصة ولا تنطبق عليهم مجلّة الشغل سوى بصفة احتياطية. وتمّ التأكيد على أنّ المشروع جاء لتكريس مقارنة تقوم على التوفيق بين ضرورة حماية الحقوق الأساسية للعمال ومتطلّبات حفز الاستثمار وتنشيط سوق الشغل وتلبية حاجيات المؤسسة.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي تعقد جلسة إستماع إلى وزير التربية

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة يوم 21 فيفري 2025 خصّصتها للاستماع إلى وزير التربية حول عدد من المشاغل التربوية تعلّقت بالأمر عدد 21 لسنة 2025 المتعلّق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية. كما تناولت مواضيع تهم أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين للتربية، والعنف بالوسط المدرسي، والبنية التحتية للمؤسسات التربوية. وثقّن الوزير صدور الأمر المتعلّق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية. وبين أنّه يهم حوالي 20 ألف معلم وأستاذ نائب، ستتولّى الوزارة تسوية وضعياتهم المالية، وسيكون الإدماج على دفعتين عملا بأحكام هذا الأمر. وأضاف أنّ الوزارة تعمل على تحديد حاجياتها من الأساتذة والمعلمين وفق عديد العناصر. ونبّه من عدم توقّر العدد الكافي من المربّين في بعض الاختصاصات على غرار مادة الرياضيات.

وبخصوص أعوان التأطير والمخابر، أكّد أنّ المندوبيات الجهوية للتربية تعكف على تجميع وثائق الأعوان المعنّين الذين تربطهم علاقة شغليلة بالوزارة لدراستها والتثبّت فيها.

كما تطرّق إلى النقص المسجّل في سلك التفقّد، مبينا أنّ الوزارة فتحت مناظرة لانتداب 160 متفقدًا، ومناظرة لانتداب 31 أخصائي نفسي في إطار تعزيز هذا السلك بالجهات.

وبخصوص البنية التحتية المهترئة لعدد المؤسسات التربوية، أعلن عن خطة الوزارة للصيانة، حسب الأولويات وبالإشتراك



لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد



وناقش النواب مضمون المقترح الذي يهدف إلى تنظيم قطاع التجارة الالكترونية عبر تأمين حقوق جميع المتعاملين سواء البائع أو المستهلك أو الوسيط المتمثل في شركات التوصيل، وكذلك عبر دمج المعاملات المالية لهذا لقطاع ضمن الدورة الاقتصادية. وتمت الإشارة إلى ضرورة العمل على وضع الآليات اللازمة ضمن مقترح القانون لإيجاد معادلة بين حماية حقوق كل من المستهلك والبائع من جهة، وبين ضمان استمرارية أنشطة صغار التجار والحرفيين الذين يعملون عبر المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي من جهة أخرى.

وأكد النواب ضرورة تحيين ومراجعة النصوص القانونية المنظمة للقطاع.

وبينوا أن مقترح القانون يتنزل في إطار مواكبة متطلبات المجتمع والتطورات التكنولوجية العالمية.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 18 مارس 2025 للاستماع إلى ممثلي جهة المبادرة الذين قدموا تشخيصا لواقع التجارة الالكترونية في تونس التي كانت سباقة في تقنين مجال التجارة الالكترونية عبر إصدار عديد القوانين والأوامر.

وأوضحوا أن هذا الإطار القانوني لا يتماشى مع الاقتصاد الرقمي اللامادي وتنامي استعمال وسائل التواصل الاجتماعي والانترنات في الحياة اليومية وارتفاع حجم المعاملات في التجارة الالكترونية، ولم يواكب تطورات مجال تكنولوجيات الاتصال .

وأضافوا أنه تم تقديم هذه المبادرة التشريعية التي تهدف إلى وضع ضوابط صارمة لحماية البائع والمشتري من عمليات النصب الالكتروني أثناء المعاملات التجارية الالكترونية، وضبط منظومة المعاملات التجارية الالكترونية . كما تهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية مع العمل على دمج المؤسسات الناشطة في المجال في منظومات الدفع الإلكتروني وتعزيز الرقابة على المخالفين من خلال عمل مشترك بين الجهات المختصة في المجال الرقمي والسلامة السيبرانية.

وثمن النواب مقترح القانون المعروض الذي يسعى إلى تقنين مجال في تطور مستمر بما يوفّره من محيط قانوني ملائم يساهم في تيسير وتنمية المبادلات التجارية الإلكترونية في بلادنا وتحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية ومع ما يتيح من إنشاء اختصاصات جديدة في ميدان التجارة على الخط لمواكبة سوق الشغل وضمان فرص أكبر للتشغيل. وشددوا على ضرورة تبسيط الإجراءات في إطار مناقشة فصول المقترح لضمان انخراط أكبر عدد ممكن من المعنّين بالأمر وتوضيح علاقة هذا المقترح بالقوانين الحالية السارية وخاصة منها القانون عدد 83 لسنة 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية. كما تم تأكيد أهمية تضمين المقترح المعروض الضمانات الضرورية لحماية المستهلك من جميع أشكال التحيل الإلكتروني .

وفي معرض إجابته بين ممثلو أصحاب المبادرة أنه تم تخصيص باب كامل صلب المقترح المعروض حول ضوابط الإعلان الإلكتروني والمصادقة على المحلات الالكترونية لمعرفة المواقع الموثوقة من غيرها، وضمان حماية للمستهلك والتضييق من التجارة الموازية وتنظيم مهام المنصات الالكترونية التي تقوم بدور الوساطة. ورأوا أن هذا المقترح سيمكّن من استيعاب نسبة كبيرة من الناشطين بطرق غير منظمة بما سيمكّن من فتح آفاق جديدة للتشغيل.

العمل التشريعي

مجلس نواب الشعب يصادق على مشروع قانون تنقيح مرسوم مؤسسة فداء وعلى مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

صادق مجلس نواب الشعب خلال جلساته العامة المنعقدة في شهري جانفي وفبري 2025، على أربعة مشاريع قوانين هامة يتقدمها مشروع القانون المتعلق بتنقيح مرسوم مؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وإتمامه، ومشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

وشهد التّظرف في هذين المبادرتين التشريعتين، نقاشا ثريا حول مؤسسة فداء وأهميتها في ردّ الاعتبار لشهداء الوطن ولشهداء الثورة والجرحى ومصابي الاعتداءات الإرهابية، وكذلك حول عمل المجالس المحلية والجهوية والإقليمية ودورها في تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي، من خلال تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التنموية. ونستعرض في ما يلي خصوصيات هذه المشاريع، والحوار الذي دار بشأنها خلال مناقشتها في الجلسات العامة.

بولاية القصرين. وتمّت الدعوة الى إطلاق أسماء الشهداء على الأنهج والشوارع والمرافق العمومية، والحثّ على اتخاذ اجراءات لحماية الأمن القومي أمام الصّراعات الإقليمية. وبين وزير الدفاع الوطني في إجابته على استفسارات النواب أنّ مؤسسة فداء التي تمّ تركيزها في جوان 2023، بهدف ردّ الاعتبار لشهداء الوطن ولشهداء الثورة والجرحى ومصابي الاعتداءات الإرهابية، شرعت في تطبيق النصوص القانونية وفي إقرار إجراءات ملموسة تتعلق بالمنح المدرسية والجامعية لأبناء الشهداء ومجانية التنقل، وإبرام اتفاقيات مع البريد التونسي، إضافة إلى إجراءات تهدف إلى الإحاطة بعائلات الشهداء والجرحى وتخليد ذكراهم والاعتراف بحقهم. وأوضح أنّ المؤسسة تعمل على إيجاد سبل إعادة إدماج جرحى العمليات الإرهابية بالحياة النشيطة وكذلك أولى الحق من جرحى الثورة فيما يتعلق بالإدماج الإقتصادي عبر إحداث خط تمويل لفائدة المعنيين بالإحاطة قصد تمكينهم من قروض دون نسب فائدة.

وأضاف أنّ مؤسسة فداء ساهمت في إعداد أشرطة وثائقية تؤرّخ للثورة ولأحداث بن قردان، مضيفا أنّ الدولة تعمل على تشييد معلم لتخليد ذكرى "ثورة الحرية والكرامة"، وإحداث متحف خاص بمجريات أحداثها. كما سيتمّ إطلاق أسماء الشهداء على عديد الأنهج والشوارع والساحات العامة.

وبين أنّ مؤسسة فداء أنجزت الكثير ولا سيّما من حيث ضبط قائمة ضحايا الثورة عبر منظومة إعلامية. وكشف أنّ عدد ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة بلغ 153 شهيدا و680 مصابا. وبين أنّ المدنيين من ضحايا العمليات الإرهابية يتمتعون بنفس الحقوق والمنافع ضمن منظومة قانونية خاصة.

● قانون عدد 2 لسنة 2025 مؤرخ في 21 جانفي 2025 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل القسط

● قانون عدد 1 لسنة 2025 مؤرخ في 9 جانفي 2025 يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرخ في 9 أفريل 2022 المتعلق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وإتمامه: يهدف إلى مراجعة أحكام المرسوم المتعلق بمؤسسة فداء قصد مزيد تطوير المنظومة القانونية للإحاطة الصحية والاجتماعية والمادية والمعنوية بالفئات المعنية من جهة، وضمان سلامة التصرف الإداري في إسناد المنافع المقررة بهذا المرسوم إلى مستحقيها من جهة أخرى، وذلك من خلال ترشيد نفقات علاج ضحايا الاعتداءات الإرهابية، وتوسيع قاعدة الانتفاع بالعلاج والسكن، وتكريس الإحاطة الاجتماعية بوالدي شهيد الوطن، وإسناد الجريات لفائدة أولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.⁽¹⁾

وقد ورد مشروع هذا القانون عدد 79/2024 على المجلس بتاريخ 05 نوفمبر 2024، وتولّت دراسته لجنة التشريع العام والدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلّاح خلال جلساتها المشتركة بتاريخ 19 و20 و23 و24 و26 ديسمبر 2025، وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليومي الثلاثاء والاربعاء 7 و8 جانفي 2025، بحضور السيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني والسيد أحمد جعفر رئيس مؤسسة فداء.

وعبر النواب في تدخلاتهم خلال النقاش العام عن تقديرهم لتضحيات أفراد القوات الحاملة للسلّاح الذين استبسلوا في دحر الارهاب والمحافظة على أمن تونس. وتساءلوا عن أسباب عدم سحب أحكام المرسوم المتعلق بمؤسسة فداء على ضحايا العمليات الإرهابية من المدنيين وضحايا جرحى الألغام. ودعوا الى وضع إطار قانوني يضمّ الحالات الاستثنائية لضحايا وجرحى الثورة ومصابي العمليات الإرهابية من المدنيين، في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية وتخليد تضحياتهم صلب الذاكرة الوطنية، إضافة إلى منح إمتيازات عينية لعائلات الشهداء، والرفع من قيمة التعويضات، وكذلك الإحاطة بعائلات المدنيين من ضحايا العمليات الإرهابية خاصة في المناطق الجبلية

(1) الرائد الرسمي عدد 04 بتاريخ 10 جانفي 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 8 جانفي 2025

ودعم الأبحاث المتعلقة بمعالجة النفايات بهدف تحويلها لمصادر توليد طاقة بديلة، إضافة إلى تهيئة المصبات وصيانة محطات التطهير. وطالب النواب باتخاذ إجراءات للحد من توريد الأكياس البلاستيكية، وتحقيق شعار التعويل على الذات والحد من سياسة الاقتراض، فضلا عن التدقيق في صرف القروض ورقابة تنفيذ المشاريع الممولة.

وبين الوزير في إجابته على استفسارات النواب أن الوزارة اختارت مقارنة تشاركية تقوم على الاتصال المباشر بالمواطنين والاطلاع المباشر على الإشكاليات والتحديات. وأبرز أن الوزارة أعدت مخططا توجيهيا للبيئة خاص بكل ولاية يعكس التزامها بتحسين الوضع البيئي. وبين أن الديوان الوطني للتطهير وضع استراتيجية شاملة لكل المشاريع المتعلقة بالبيئة في الولايات، مع متابعة دقيقة لمدى تقدمها. كما أكد أنه تم وضع مخطط توجيهي ورؤية مستقبلية تهدف إلى تحسين خدمات التطهير والحرص على مواصلة العمل بكل جدية لتحقيق الأهداف المنشودة. وأوضح أنه تم عرض خطة وطنية شاملة على رئاسة الحكومة بهدف حلحلة مشاكل المشاريع المعطلة. وبين الوزير أنه وقع التجند لشطف مياه الأمطار في المناطق المتضررة، في انتظار إيجاد حلول لمعالجة هذه الإشكاليات بشكل جذري. وأضاف أن الحكومة تسعى إلى تعزيز التنسيق وتفعيل المشاريع المتوقفة، بما يسهم في تحسين البنية التحتية.

وأشار الوزير إلى معضلة التصرف في النفايات، مؤكدا الاستعداد لاستقبال المستثمرين الراغبين في تنفيذ مشاريع تهدف إلى تجميعها، وهو توجه يترجم التزام الحكومة بتحسين إدارة النفايات وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال شراكات فعالة مع القطاع الخاص. وفي علاقة بمجلة البيئة، أوضح الوزير أنه تم التوجه نحو صياغة نصوص ذات أولوية لمعالجة الوضعيات العالقة، وأفاد أنه سيتم التدخل في حماية الشريط الساحلي في قابس وإلغاء عديد الرخص والدراسات المتعلقة بالانعكاسات البيئية على المشاريع الصغرى.

● قانون عدد 3 لسنة 2025 مؤرخ في 4 فيفري 2025 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 10 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل: يهدف إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتحفيز خلق فرص العمل عبر ثلاثة محاور وهي التشغيل والمبادرة

السادس من البرنامج الوطني لربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير: يهدف إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لربط مجموعة من الأحياء السكنية بشبكات الصرف الصحي، وذلك لتحسين ظروف العيش وتوفير خدمات الصرف الصحي وتقليل الفجوات بين الجهات. كما يهدف المشروع إلى حماية البيئة وتعزيز التنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية من خلال تزويد سكان بعض الأحياء بخدمات الصرف الصحي، لضمان بيئة صحية ومستدامة⁽²⁾.

وقد ورد مشروع هذا القانون عدد 89/2024 على المجلس بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتولت دراسته لجنة المالية والميزانية والتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة

تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي وتمويلات لدعم المشاريع الكبرى وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل

بين رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة ليوم 3 فيفري 2025 أن المصادقة على القروض تندرج في إطار تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي، واعتبر أن هذه التمويلات أداة لدعم المشاريع الكبرى وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل من خلال تطوير البنية التحتية ودعم المشاريع الريادية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وأفاد أن هذا الالتزام المالي يستوجب عملا رقابيا تقييما مستمرا لضمان تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة وفق الأهداف المحددة، مما يمنح المؤسسة التشريعية دورا محوريا في متابعة تنفيذ البرامج والتأكد من تحقيقها للأثر الإيجابي المنشود على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم تطلعات المواطنين، ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة. وبين أهمية التكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية مبرزا التنسيق الفعال بينهما والذي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق المصلحة العليا للوطن.

وذكر رئيس مجلس نواب الشعب بحصيلة القوانين التي صادق عليها المجلس، والصادرة بالرائد الرسمي إلى غاية 23 جانفي 2025، التي بلغت 68 قانونا، من بينها 28 قانونا متعلقا بالقروض، توزعت بين 20 قرض موجه للاستثمار و8 قروض استهلاكية، إضافة إلى 40 قانون في مجالات متنوعة. وشدد على أن المجلس يجسد الإرادة الشعبية، حيث يعبر نوابه بكل حرية عن تطلعات المواطنين الذين منحهم ثقتهم لتمثيلهم داخل البرلمان. وأضاف أن المجلس سيواصل العمل في هذا الإطار بنفس العزم والإصرار من أجل سن تشريعات تخدم التنمية وتعزز الاستقرار، واضعا المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار.

العمرائية خلال جلستهما المشتركة بتاريخ 13 جانفي 2025، كما تمت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم الاثنين 20 جانفي 2025، بحضور السيد حبيب عبيد وزير البيئة. وتمحورت تدخلات النواب خلال النقاش العام بالخصوص حول ضرورة معالجة المياه بطريقة علمية واعتماد محطات التطهير ثلاثية الأبعاد، والحد من تصريف المياه المستعملة بصفة عشوائية، وحماية الشريط الساحلي من التلوث الناتج عن سكب المياه المستعملة في البحر، ووضع خطة استراتيجية وطنية للتأهيل البيئي. كما طالب المتدخلون بوضع خطة وطنية لحسن التصرف في مياه الأمطار، وبتعميم شبكات التطهير وتوفير خدمات الصرف الصحي في كل الولايات والجهات، ومضاعفة الجهود والتنسيق مع كل الأطراف المعنية بالمدجج البيئي لإضفاء النجاعة وتسريع إنجاز مشاريع شبكات التطهير.

وتناولت التدخلات كذلك مواضيع تتصل بتوسيع شبكات الصرف الصحي بما يتلاءم مع التوسع العمراني وتزايد الكثافة السكانية،

(2) الرائد الرسمي عدد 08 بتاريخ 23 جانفي 2025 ومدولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 20 جانفي 2025

وضمن توجيهها نحو الأهداف التنموية الفعلية. وطالب النواب بمراجعة قانون الصفقات العمومية ومجلتي الاستثمار والصرف لتحفيز مناخ الأعمال.

وبين وزير الاقتصاد والتخطيط خلال الإجابة على استفسارات النواب أن القروض التي تُعرض على مجلس نواب الشعب للمصادقة ليست مجرد قروض إستهلاكية، بل هي استثمارات استراتيجية موجهة لدعم قطاعات حيوية مثل الطاقة والموارد المائية والتعليم العالي والتكوين المهني وتعزيز البنية التحتية. وأوضح أن الحكومة تعمل على بلورة عدد من مشاريع القوانين التي سيكون لها الأثر الإيجابي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي على غرار مجلة الصرف ومشروع تنقيح مجلة الشغل.

وبين أن المشروع المزمع تمويله يرمي إلى تعزيز تشغيلية اليد العاملة التونسية، وهو هدف استراتيجي يستوجب تكاتف الجهود من أجل تحقيقه، خاصة وأن القرض المخصص لهذا المشروع يتميز بشروط ميسرة، باعتبار أن فترة سداذه تمتد على 24 سنة مع فترة إمهال تبلغ 8 سنوات، وبنسبة فائدة مدروسة.

وأكد أن عائدات هذا النوع من القروض المرتبط بمشاريع تنموية، تُصرف مباشرة لفائدة المشاريع المبرمجة، في إطار منظومة رقابية دقيقة، تخضع لإشراف هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. وأبرز الوزير جهود الحكومة لتبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمار من خلال العمل على حذف دفعة ثالثة من التراخيص، وذلك بعد إلغاء 52 ترخيصا في الدفعتين السابقتين، في خطوة تهدف إلى تسهيل بعث المشاريع وتعزيز مناخ الأعمال. وبين أن التقسيم الترابي الجديد للأقاليم والجهات يمثل عاملا أساسيا في إعادة توزيع الاستثمارات وفق احتياجات كل منطقة، لاسيما فيما يتعلق بالمرافق الأساسية والخدمات العمومية. وذكر أن الوزارة تعمل على تسريع استكمال مشروع التنمية الترابية والهيئة العمرانية، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي بمختلف المناطق.

● قانون أساسي عدد 4 لسنة 2025 مؤرخ في 13 مارس 2025 يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم: يهدف إلى ضبط صلاحيات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وأدوارها طبقا لمقتضيات الدستور لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل من خلال دمج مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتمكينها من إعداد التصورات والمقترحات والتداول بشأنها، على أن ينطلق ذلك من المجلس المحلي ويمر إلى المجلس الجهوي ثم إلى مجلس الإقليم، ويتم التأليف بين مختلف التصورات لينتهي المسار بعرضها على المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يُقرّر ما يراه عبر المصادقة على المخطط التنموي⁽⁴⁾.

وقد ورد مشروع هذا القانون عدد 88/2024 على المجلس بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتمت دراسته من قبل لجنة التشريع



الخاصة والتكوين المهني. كما يركّز على تحسين تشغيلية الباحثين عن عمل من خلال دعم آليات وبرامج التكوين التكميلي والتأهيل وإعادة التأهيل، ودعم ريادة الأعمال عبر الإحاطة والمرافقة قبل وبعد إحداث المؤسسات والرفع من قدرة منظومة القروض بدون فائدة لتغطية طلبات التمويل الذاتي لباعثي المؤسسات إضافة إلى إدماج القطاع غير المنظم عبر إرساء نظام المبادر الذاتي، مع تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ البرنامج بفعالية⁽³⁾.

وقد ورد مشروع هذا القانون عدد 84/2024 على المجلس بتاريخ 24 ديسمبر 2024 وتمت دراسته من قبل لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية خلال جلستها المشتركة يوم 27 جانفي 2025 وتمت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم الاثنين 03 فيفري 2025، بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط ،

وقد تمحورت التدخّلات خلال النقاش العام بالخصوص حول ضرورة تشريك النواب في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد حلول فعّالة للمسائل الاقتصادية العالقة، والدعوة إلى تعزيز الشراكة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في وضع المشاريع المتعلقة بالتمكين الاقتصادي وخلق فرص العمل، إضافة إلى مطالبة الحكومة بتقديم برنامجها الخاص بالنمو الاقتصادي أمام مجلس نواب الشعب لضمان التفاعل والتشارك في صياغته وتنفيذه. وتمت الدعوة إلى مراجعة منوال التنمية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ورقمنة الإدارة وتعزيزها بانتداب الكفاءات والقضاء على البيروقراطية لتيسير الخدمات، وكذلك إلغاء نظام التراخيص وتبسيط إجراءات بعث المشاريع لتشجيع المبادرة الخاصة.

وأكد النواب أهمية تسريع إنجاز المشاريع المعطلة وتحفيز الاستثمار لدفع عجلة النمو الاقتصادي، داعين إلى تحيين أمثلة الهيئة العمرانية بما يساهم في تسهيل الاستثمار وتحسين جودة الحياة، وإلى مراجعة اتفاقيات التبادل الحر وما يترتب عنها من تأثيرات على تسريح اليد العاملة، وتشديد الرقابة على استخدام القروض

(3) الرائد الرسمي عدد 15 بتاريخ 5 فيفري 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 3 فيفري 2025

(4) الرائد الرسمي عدد 30 بتاريخ 13 مارس 2025 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 27 فيفري 2025

هذه المجالس في تحقيق التنمية الشاملة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي وبين أنه لضمان نجاعة عملها، نصّ المشروع على توفير دعم من السلطات العمومية، يشمل المرافقة الفنية، إلى جانب توفير الإحصائيات والدراسات، وتقديم تكوين مستمر لأعضائها. كما سيتمّ منح المجالس ميزانيات خاصة لتغطية نفقات التسيير والتأجير، مع إخضاعها للقوانين المالية والمحاسبية المنظمة للجماعات المحلية.

وتفاعلاً مع بعض المواضيع التي تطرّق لها النواب خلال النقاش العام أوضح الوزير فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أن تونس انتقلت من مرحلة المواجهة المباشرة إلى مرحلة التوقي والاستباق، من خلال تعزيز آليات الرصد والتدخل السريع، واعتماد مقاربة شاملة تركز على التنسيق بين مختلف الهياكل الأمنية والاستخباراتية. أما في ما يخص ظاهرة الهجرة غير النظامية، فقد أكد الوزير أن الوزارة حققت نجاحات بارزة بفضل تكثيف التواجد الأمني على الحدود، وتعزيز المراقبة البحرية والبرية، إضافة إلى تطوير آليات التعاون مع الدول المعنية لمواجهة هذه الظاهرة.

رئيس مجلس نواب الشعب يعبر عن تقديره لحسن سير المؤسسة الأمنية ويبرز أهمية مشروع قانون المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في البناء المؤسسي

توجّه السيد إبراهيم بوردبالة رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الجلسة العامة التي عقدها المجلس للنظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، بعبارة الشكر والتقدير إلى كل مكونات وزارة الداخلية وجميع أعوانها وإطاراتها، على ما يبذلونه من مجهودات وما يتمتعون به من يقظة ومثابرة وعزيمة في المحافظة على سلامة وأمن الأفراد والمؤسسات وفي مواجهة كلّ التحديات والمخاطر لاسيما المتعلقة بمجابهة الجريمة ومكافحة التهريب وحرر الإرهاب وتعزيز مقومات السلم الاجتماعية.

كما أبرز الأهمية البالغة التي يكتسبها مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم باعتباره يندرج في إطار تنزيل التشريعي لدستور 25 جويلية 2022 وفلسفته ومبادئه، ويضع اللبنة الأبرز لاستكمال خارطة الطريق لمسار الإصلاح وإنقاذ الدولة.

وأكد أن هذه المنظومة الجديدة تنبع من فكر جديد يولي جميع المناطق العناية اللازمة لاسيما الجهات التي تعرضت للإقصاء والنهميش على مدى عقود، حيث يُعدّ العنصر البشري في هذا الصدد غاية العملية التنموية ومنتهىها، وهو ما يتطلب استبطان المواطنين لهذه الخيارات وانخراطهم فعلياً في عملية البناء والتشييد من خلال تمثيليتهم التي تمكّنهم من تبليغ صوتهم الذي ينطلق في المستوى المحلي، ليمرّ بالجهوي، ثم بالإقليمي وصولاً إلى الوطني. وأضاف أن الغاية الفضلى لهذا البناء الجديد تتمثل في بلوغ أفضل درجات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ووضع حدّ لاختلال التوازن بين الجهات، مبيناً أن ذلك لن يكون متاحاً دون أن تتحقق المشاركة المأمولة في مختلف المستويات ولجميع الأطراف المتداخلة، ودون أن تتكاتف الجهود من أجل إنجاح هذا المسار وضمان أفضل الظروف لذلك من خلال تكريس مبادئ التكامل والتعاون والتناغم بين وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية وتأكيد الحرص المشترك على وحدة الدولة وعلى متانة وصلابة هذا البناء.

العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية خلال جلساتها المشتركة بتاريخ 31 جانفي و 3 و 4 و 6 و 12 و 17 فيفري 2025. وتمت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 27 فيفري 2025، بحضور السيد خالد النوري وزير الداخلية والوفد المرافق له. وثمن النواب خلال النقاش العام مشروع هذا القانون باعتباره يجسّد فكرة نظام البناء القاعدي الذي يبنّي على مشاركة الشعب عبر ممثليه بالمجالس، مؤكداً ضرورة ضبط صلاحيات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم ومهامها، تفادياً لأيّ تنازع في الاختصاصات. كما طالبوا بتوفير الوسائل الضرورية والمقررات لتأمين عمل المجالس المحدثّة، وتساءلوا عن مفهوم مرافقة السلطات العمومية الواردة في مشروع القانون لكل من المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم وعن آليات تطبيقها. وطالب المتدخلون بمنح المجالس صلاحية تقييم ومراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وبمراجعة فترة التداول على رئاسة المجالس لضمان استمرارية المشاريع ونجاحها، وكذلك بالدعم اللوجستي وضمان حقوق المعوقين وذوي الاحتياجات الخصوصية لتسهيل القيام بأعمالهم، و برفع التحديات التي قد تحول دون تنفيذ ميزانية المجالس ومراقبتها.

ودعا النواب إلى تسريع إصدار النصوص التنظيمية المنظمة لعمل المجالس وسيرها، وتنقيح مجلة الجماعات المحلية. وأكد وزير الداخلية في إجابته على استفسارات النواب، أن مشروع هذا القانون الأساسي يجسّد إرادة الشعب في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحق في التنمية الاقتصادية، ويأتي في إطار تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالجماعات المحلية، بما يكرّس اللامركزية ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

وأوضح أن عمل المجالس المحلية والجهوية والإقليمية يركز على تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية والبناء القاعدي، من خلال تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات. وبين أن هذه العملية تتم وفق مقاربة تصاعدية تبدأ من المستوى المحلي، حيث يتمّ التداول حول المشاريع التنموية وتقديم المقترحات، ثم تُرفع إلى المستوى الجهوي فالإقليمي، وصولاً إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وتتيح هذه المنهجية إمكانية دمج التصورات التنموية في رؤية شاملة تعكس احتياجات المواطنين، بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاندماج الاقتصادي، وضمان توزيع عادل للثروات الوطنية. كما تعتمد هذه المجالس على مقاربة علمية في إعداد المخططات التنموية، تركز على تحديد الأولويات وفق المعايير الاستراتيجية للدولة، ومراعاة التوازنات المالية، مع الالتزام بتشريك جميع الفاعلين، من مواطنين وخبراء وإدارات، لضمان نجاعة المشاريع وتحقيق التنمية المستدامة.

وأفاد الوزير أن المجالس المحلية والجهوية والأقاليم تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية، وتكون لها ميزانيات مستقلة تُموّل من ميزانية الدولة وفقاً للقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية. وتضطلع هذه المجالس بدور رئيسي في تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال إعداد المخططات التنموية وفق مقاربة تصاعدية، تضمن مشاركة أوسع للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبين أن إعداد هذه المخططات يتم وفق منهجية تراعي الأولويات الاستراتيجية والتوازنات المالية. وأشار إلى أهمية دور

العمل الرقابي

جلسات عامة مكثفة لتوجيه أسئلة شفاهية
الى عدد من أعضاء الحكومة

تميّز العمل الرقابي لمجلس نواب الشعب خلال شهري فيفري ومارس 2025 بعقد سلسلة من الجلسات العامة خصّصت لتوجيه أسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة ، عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 130 من النظام الداخلي للمجلس. وقد شهدت بعض هذه الجلسات، إلى جانب طرح السّؤال والجواب والتعقيب، عروضاً حول المحاور الاستراتيجية في برنامج عمل عدد من الوزارات . ونستعرض في ما يلي مخرجات هذا العمل الرقابي .

الأسئلة الموجّهة

إلى السيد سفيان تقيّة وزير السياحة

يوم 18 فيفري 2025

السيد النوري الجريدي



تساءل عن الأسباب التي تحول دون إيلاء الاهتمام الكافي لبلديات السند والقطار وبلخير رغم تصنيفها ضمن المناطق السياحية. وأشار إلى غياب المشاريع التي من شأنها تثمين الإمكانات التراثية والثقافية والتاريخية لهذه البلديات .

كما تساءل عن أسباب غياب برامج حقيقية للتهوض بعدة مناطق وتثمين إمكاناتها السياحية، رغم توقّر عديد المقومات على غرار السّوق القديمة في القطار والمواقع التراثية في بلخير والمهرجانات المحلية، وتنوّع الصناعات التقليدية والمنتجات الحرفية. وطالب بتوضيح موقف الوزارة من المطالب المحلية المتعلقة بإقامة متحف في مدينة القطار وتفعيل برنامج لتطوير المناطق السياحية.

وأكد وزير السياحة الحرص على تعزيز البنية التحتية وفكّ العزلة عن المناطق ذات الطابع السياحي، بما في ذلك بلديات السند والقطار وبلخير عبر توفير الدعم لمشاريع التهيئة. وأفاد أنّه تمّ إدراج بلدية القطار ضمن قائمة البلديات السياحية وهو ما مكّنها من الاستفادة من دعم الصندوق الخاص بحماية المناطق السياحية. وأشار الى تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين الوضع البيئي واقتناء معدّات للنظافة والعناية بالمحيط.

كما بيّن أنّه تمّ الاتفاق مع نواب الجهة على إعداد ملف متكامل يُعرض على الوزارة،

يهدف إطلاق مشاريع تدعم السياحة في بلدية القطار. وأضاف أنّه تمّت برمجة تنظيم أيّام سياحية خلال شهر ماي 2025، بهدف وضع برنامج سياحي يُسهّم في استقطاب الاستثمار. وأكد متابعة مقترح تحويل المتحف إلى مدينة القطار وإيلاء أهمية خاصة لإقامة اللافتات الإرشادية المعنية بالمواقع السياحية.

وبيّن أنّ العمل جارٍ على تطوير الأنشطة السياحية في بلدية بلخير، عبر دعم المهرجانات الثقافية مثل مهرجان سيدي منصور. وسيتمّ بحث سبل إدماج السند في المسالك السياحية المحلية.

وفي تعقيبه أكد النائب ضرورة تسريع إنجاز المنطقة الحرفية في بياضة، لدعم الحرفيين وتطوير الصناعات التقليدية. وطالب بتصنيف مدينة المتلوي كمدينة سياحية، وتعزيز مكانتها ضمن الوجهات السياحية المميّزة. ودعا الوزارة إلى تقديم مشروع قانون يشجّع الاستثمار في القطاع.

السيد أحمد بنور



تساءل عن مخرجات عمليات التفقّد التي قامت بها وزارة السياحة بخصوص ملف الأراضي المنتزعة والمنهوبة في المنطقة السياحية بالمهدية، وعن مدى متابعة الوزارة لهذا الملف والقرارات التي تمّ اتخاذها لمعالجة الإشكالات وضمنان حماية هذه الأراضي واستغلالها.

وأوضح وزير السياحة أنّ الوزارة فتحت بحثاً إدراياً بعد تلقّي عريضة من المواطنين تتعلق بمقاسم تمّ إسنادها في جهة المهدية، وأثبتت التحريات وجود شبهات محاباة وتلاعب في الصفقات مما استوجب إحالة الملف إلى

القضاء. وأعلن أنّه سيتمّ إصدار قرار بتجريد أصحاب المقاسم التي تعتري إسنادها شبهة محاباة، في إطار احترام القانون وضمنان شفافية التصرف في العقارات السياحية. وفي تعقيبه عبّر النائب أحمد بنور عن ثقته في عمل الوزارة والسلطات القضائية لإرجاع الحقوق لأصحابها، وأكد أهمية محاسبة المسؤولين عن التجاوزات.

السيد غسان يامون



تمحور السّؤال حول تنوع المنتج السياحي في جربة وتقييم سياسة السياحة الكمّية ودور صندوق حماية المناطق السياحية ودعمه لبلديات الجزيرة بالإضافة الى تنوع المسالك السياحية، والمسؤولية المجتمعية للوحدات الفندقية والسياحية والعلاقات الشغلية في قطاع السياحة والفندقة وتحسين الخدمات المسداة من قبل الوحدات الفندقية. كما تطرّق إلى ظاهرة الوساطة غير المشروعة في القطاع السياحي وتطبيق قرار جربة دون بلاستيك على الوحدات السياحية والفندقية، بالإضافة الى تقييم عمل الوكالة العقارية السياحية في الجزيرة.

وفي إجابته، أكد وزير السياحة متابعة النشاط السياحي في جزيرة جربة، وبيّن أنّ الفترة القادمة ستشهد تكثيف الجهود لتنفيذ مشاريع تنمية هادفة. وأوضح أنّه تمّ تقديم مثال التهيئة الخاص بمشروع «للا حضريّة»، وسينتظم يوم دراسي حوله، مع السّعي إلى تنفيذ مخرجاته ، بما يحقّق التوازن بين التنمية السياحية وحماية الشريط الساحلي.

الوافدة على البلاد في العام الفارط، إلى جانب مكانة تونس العالمية في السياحة. وتطرق إلى المناطق السياحية التي تواجه إشكاليات عقارية، وتلك التي تضم وحدات سياحية مغلقة بسبب الصعوبات الاقتصادية. كما عرض استراتيجية الوزارة في تعزيز السياحة الداخلية مشيراً إلى أهمية التكوين في المجال السياحي، ودور وكالة التكوين في مهن السياحة في تجسيد هذه الاستراتيجية، إضافة إلى معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي الظريف ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني الخاص.

وأكد مواصلة العمل على تشجيع الاستثمارات في القطاع من خلال تقديم التسهيلات وتوفير التسهيلات وتطوير الاستثمارات في السياحة الثقافية والاقتصادية عبر الاستثمار في المسالك السياحية وسياحة المغامرات والمحافظة على المواقع الثقافية والتاريخية، مع الاستثمار في الحفاظ على المحميات الطبيعية وفضاءات التخيم.

وأكد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية الوقوف على الجهود المبذولة في قطاع السياحة الذي يمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، سواء من خلال دوره في تعزيز رصيد العملة الصعبة أو في توفير فرص العمل بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الأسئلة الموجهة

إلى السيد وجدي الهذيلي،

وزير أmlak الدولة والشؤون العقارية

يوم 25 فيفري 2025

السيد حسن الجربوعي



تمحور السؤال حول وضعية أملاك الدولة في ولاية صفاقس عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة. وبين الوزير أنه شدد خلال زيارة إلى ولاية صفاقس، على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كل من يعتدي على أملاك الدولة. وأشار إلى أن الإجراءات المعقّدة لقانون الصفقات العمومية تقف عائقاً أمام صيانة عدد من المباني الراجعة بالنظر للدولة. وأضاف أن التنسيق جارٍ مع وزارة التجهيز والإسكان لصيانة هذه البنايات وترميمها. وأوضح أن العقارات الدولية في الجهة تتوزع

نجاح المشروع الإيكولوجي. وطالب بعقد اجتماع وزاري لدراسة هذه التحديات وإيجاد حلول عملية لدعم الاستثمار السياحي في قرقنة.

السيد عمّار العيدودي



توجه بسؤال حول تخلي بلدية حيدرة عن دورها في السعي إلى إدراج المدينة ضمن قائمة البلديات السياحية وعن سبب تخلي الوزارة عن مسؤوليتها في منح حيدرة المكانة التي تستحقها باعتبارها منطقة أثرية وسياحية بامتياز، مشيراً إلى أن العمران الأثري لا يقتصر على المدينة بل يمتد إلى جميع أربابها وجبالها. كما تساءل عن مدى تفكير الوزارة في خلق فرص عمل وتوسيع الخارطة السياحية لربط المنطقة بالجبال المتوفرة على العيون الجارية والآثار التاريخية. واقترح إنشاء مشاريع سياحية في هذه المنطقة. وتساءل عن أسباب عدم تفعيل الخارطة السياحية لتغطية كامل الوطن، مع التركيز على الحدود المتاخمة للجزائر.

وأكد وزير السياحة أن الوزارة بصدد تحديث مثال التهيئة لتشمل المنطقة السياحية في حيدرة، مع إمكانية التوسعة لتطوير المنتج السياحي. وأضاف أن حيدرة ستكون مدينة سياحية بفضل ما تتمتع به من مخزون ثقافي. وأشار إلى وجود مقترح لتهيئة المسالك السياحية وتطوير خدمات الاستقبال في مناطق الحدود بما يساهم في تحسين البنية التحتية. وفي تعقيب، دعا النائب الوزير إلى زيارة المنطقة للوقوف على احتياجاتها ومقترحات تطويرها سياحياً. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لحل الإشكاليات السياحية في سبيطلة، مع تأكيد أهمية تفعيل المشاريع السياحية.

عرض حول وضع القطاع السياحي

قدّم وزير السياحة عرضاً حول المناطق السياحية المتضررة التي أصبحت في وضعية كارثية. وقدّم بيانات حول المؤشرات السياحية لعام 2024. واستعرض العائدات السياحية وعدد الليالي المقضاة والوافدين، مقارنة بمؤشرات السنة الفارطة. كما سلط الضوء على الأسواق السياحية الرئيسية

كما أشار إلى تجهيز مدينة ميدون بالتنوير العمومي بالإضافة إلى متابعة المشاريع السابقة وتعزيز الشراكة مع الجهات المختصة لتهيئة مسالك سياحية جديدة ودعم السياحة الثقافية والإيكولوجية. وأكد التزام الوزارة بدعم وتنفيذ برامج بيئية مثل مشروع «جربة دون بلاستيك».

وشدد على تنشيط المدينة عبر دعم الفعاليات الثقافية والمهرجانات. وأعلن عن خطط لدعم النقل الجوي بين تونس وجربة وربطها بعدة وجهات أوروبية.

وفي تعقيب، شدد النائب على أن قطاع السياحة يستدعي التنسيق مع وزارة النقل لفتح خطوط جوية جديدة، خاصة خط مباشر بين جربة وطرابلس والجزائر. وأكد أن مشروع «للا حضرية» لا يتعارض مع الاستثمار والتنمية، مبيّناً أن المنطقة تمتلك نظاماً بيئياً فريداً يجب استثماره والترويج له سياحياً.

السيد محمود شلغاف



تناول السؤال توجهات الوزارة فيما يتعلق بإنجاز المشروع السياحي الإيكولوجي بـ«سيدي فنخل» في قرقنة، وأهميته في دعم السياحة بالجهة.

وأوضح وزير السياحة أن الوزارة تعمل على تحسين الولوج إلى جزيرة قرقنة وتطوير بنيتها التحتية لدعم المشاريع السياحية، بما في ذلك المشروع الإيكولوجي بـ«سيدي فنخل». وأضاف أن الوزارة بصدد مراجعة مثال التهيئة حفاظاً على الطابع الإيكولوجي للمنطقة.

و أكد أنه سيتم تنظيم يوم دراسي يجمع المستثمرين والممولين والجهات المعنية، للتعريف بالإمكانيات السياحية لقرقنة وتقديم حوافز الاستثمار في القطاع السياحي البيئي.

وفي تعقيب، أكد النائب أن النقل يعدّ عنصراً أساسياً في تطوير السياحة بجزيرة قرقنة. ولفت الانتباه إلى عزوف المستثمرين عن هذا المشروع بسبب ارتفاع تكلفته، لاسيما كلفة النقل التي تقف عائقاً أمام

بين أراضي بيضاء وعقارات فلاحية ومبانٍ، وتبلغ المساحة الجمالية للأراضي الدولية بالولاية حوالي 174 ألف هكتار.

كما أفاد أنه تم تشكيل فريق عمل مشترك بين وزارتي الفلاحة وأمالك الدولة لمراجعة إجراءات المزداد العلني وتبسيطها، مع العمل على إعادة ترميم العقارات المهملة بمعتمدية منزل شاكرو واستغلالها بالشكل الأمثل، مؤكداً أن الوزارة باشرت تسوية الوضعية العقارية للتجمع السكني في حي التحرير.

وفي تعقيبه، أشار النائب إلى الظروف التي يعاني منها إطارات الإدارة الجهوية لأمالك الدولة في ولاية صفاقس، مؤكداً ضرورة إيجاد حلول لتحسين بيئة العمل داخلها. كما تطرق إلى إشكاليات الأراضي الصغرى والمستتة، مبرزا أن بعض القوانين تشكل عائقاً أمام اعتماد مقاربة جديدة في التصرف في أملاك الدولة. واقترح تشكيل لجان مشتركة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لإيجاد حلول لتسوية الملفات العالقة، خاصة وأن الإطار القانوني لا يسمح بالتفويت في ملك الدولة.

السيد محمد بن سعيد



تناول السؤال وضعية الأراضي الدولية بمعتمديتي تاكلسة والهوارية.

وأوضح الوزير أن الإشكالية المطروحة في معتمدية الهوارية تعود إلى تسجيل العقارات باسم المجموعة، مما أدى إلى تعقيدات في الرصد العقاري. وأضاف أن هذا الملف يواجه عدة إشكاليات يتم العمل على حلها. كما أشار إلى أن الأشغال المتعلقة بهذا الملف انطلقت منذ سنة 1992. وأكد أن الدولة تقوم بانتزاع العقارات للمصلحة العامة وفق الإجراءات القانونية المعتمدة.

وأضاف أنه تم تخصيص بعض الضيعات لتنمية موارد الدولة بموجب قرارات، موضحاً أن هنالك عقارات على ملك الدولة تدار بشكل مشترك مع الخواص، وأن الوزارة بصدد مراجعة وضعياتها للاتفاق على تسوية قانونية عادلة.

كما أكد أن الوزارة تعمل على جرد كل العقارات، ويتم توظيفها بصفة مباشرة أو

بمبادرة من وزارة الفلاحة بما يضمن حسن استغلالها وفق الأطر القانونية والتنموية. وفي تعقيبه، تسأل النائب عن مصير التجمعات السكنية التي تعاني من غياب التقسيمات الرسمية، وشدد على تسريع تمكين المواطنين من مقاسم سكنية للحد من التوسع العمراني الفوضوي. ودعا إلى إسناد جزء من الأراضي الدولية للشباب لتمكينه من بعث شركات أهلية تساهم في تعزيز فرص التشغيل والتنمية المحلية.

وأكد أن معتمديتي تاكلسة والهوارية توفّران بيئة مثالية لإقامة مشاريع استثمارية، خاصة في المجال الإيكولوجي.

السيد عزيز بالأنضر



تناول السؤال خطة الوزارة وبرنامجه لتسوية الوضعية العقارية لعدد من الأحياء بمعتمدية مرنان (حي أحمد زايد جبل الرصاص، حي الطيران، سيدي سعد، القصبي الخليدية، الكبوطي، فرش العنابي، حي السلام وأوزرة). وكذلك الخطة والبرنامج الزمني المتبعين في تسوية الوضعية العقارية للأراضي الاشتراكية في منطقة برج السوقي والوضعية العقارية للأراضي الفلاحية.

وفي إجابته، أشار الوزير إلى اعتماد برنامج فعال لتسوية الوضعية العقارية للأراضي الاشتراكية، مع إيجاد الحلول وتوفير صيغ تمويل مناسبة لإعداد الأمثلة الهندسية التي تخضع لإشراف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري. وأضاف أنه تم إحداث لجنة قيادة متعددة الأطراف وتحت إشراف الوزارة لمراجعة قانون سنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية

وبين أن الوزارة تعمل على تسوية الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية التي لم يشملها قانون سنة 1995 قبل تجسيمها في عقود رسمية، مشيراً إلى أن هذه العملية تواجه إشكاليات أبرزها تعقيد الإجراءات وطول مدة التسوية.

وأشار إلى عدة إشكاليات تتعلق بالمجموعات السكنية سيتم عرضها على اللجنة الفنية المختصة لدراساتها والشروع في معالجتها، موضحاً أن بعض العقارات تحمل الصبغة الفلاحية وهو ما يستوجب خططا زمنية لتغيير

صبغتها وتسويتها قانونياً.

وأوضح أنه صدرت قرارات إخلاء في شأن جبل الرصاص وحي الطيران، وأن الإشكاليات الأساسية تكمن في طول إجراءات قيس الأراضي وضعف إقبال المواطنين على التسوية.

وأكد أنه يتم العمل على إيجاد حلول من خلال إصلاحات تشريعية تساهم في تحقيق السلم الاجتماعية عبر منح المواطنين شهادات ملكية قانونية.

وفي تعقيبه، أشار النائب إلى أن منطقة الخليدية لم تُدرج ضمن التجمعات السكنية المعنية بالتهيئة رغم الحاجة الملحة لذلك. ونبه إلى وجود مغالطات تتعلق بواقع هذه التجمعات، حيث يواجه المواطنون صعوبات كبيرة أبرزها عدم قدرتهم على التزوّد بالماء والكهرباء.

السيدة فاطمة المسدي



تمحور السؤال حول انتقال الملكية من أملاك الدولة إلى الخواص بخصوص العقار موضوع الرسم العقاري عدد 55040 بصفاقس، الذي كان مخصّصاً لبناء مدينة رياضية بجانب المستشفى العسكري.

وأوضح الوزير أن العقار موضوع السؤال آل إلى الدولة بموجب أمر يتعلق بالتأميم، وأنّصح لاحقا بأنه كان على ملك الخواص بموجب عملية تفويت بالبيع، وأن السلطات الجهوية أبرمت اتفاقاً مع المالك على عقد هبة، يتم بموجبه اقتطاع 14 هكتاراً من الرسم العقاري وإسنادها للدولة. وأكد أن هذا الملف محل نزاع قضائي ولا يمكن حسمه إلا بعد صدور القرار القضائي النهائي، مشيراً إلى متابعة الملف من قبل المكلف العام لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وفي تعقيبه، شددت السيدة فاطمة المسدي على ضرورة إحالة الملف إلى النيابة العمومية، نظراً لما يشوبه من شبهات وعمليات تحيل واضحة تمت تحت غطاء إداري وبتسريع من بعض الجهات النافذة.

عرض عن خطة الوزارة لمعالجة الإشكاليات العقارية

وفي النقطة الثانية من جدول الأعمال، قدّم الوزير عرضاً عن خطة الوزارة لمعالجة الإشكاليات العقارية،

المتاحة، دون أن تكون لها مساهمة اجتماعية تضامنية. ودعت إلى جرد العراقيل على مستوى العمادات. كما بينت أن التوسع العمراني والبناء على الأراضي الفلاحية يستوجب مراجعة الخارطة العمرانية، بما يضمن توفير المياه الصالحة للشرب لكافة السكان.

السيد الفاضل بن تركية



تمحور السؤال حول تهيئة ميناء الصيد البحري بقليبية وصيانتها، وحول الوضعية الصعبة التي يتعرض لها ربانها ومجهزي مراكب الصيد البحري بالشمال التونسي. وأفاد الوزير في إجابته أنه تم إعداد العناصر المرجعية بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان لإجراء الدراسة الفنية وتقييم وضعية الميناء. وبين أن القسط الأول المتعلق بإعداد أرصفة جديدة انطلق منذ سنة 2018 وبلغت نسبة التقدم في الأشغال 80%. أما القسط الثاني، الخاص بإعادة تهيئة الأرصفة العائمة، فقد انطلق سنة 2019 وحقق تقدماً بنسبة 67%، وتعلق القسط الثالث بالطرقات والشبكات المختلفة وهو حالياً في مرحلة إبرام العقد. وبالنسبة للقسط الرابع، فإن طلب العروض لم يكن مثمراً في مناسبتين. وتعتز القسط الخامس، المتعلق بتهيئة الحاجر الرئيسي، بسبب عدم جدوى طلب العروض في مناسبتين.

وفي التعقيب عبر النائب عن استيائه من التعقيدات الإدارية ومنظومة العقود وكراسات الشروط وطلبات العروض التي تحول دون إنجاز المشاريع. وطالب بوضع عقود نموذجية مرنة لتجاوز هذه الإشكاليات وتسريع عملية التنفيذ.

السيد حسن الجربوعي

تناول السؤال وضعية المراكبات الفلاحية بجهة صفاقس.

وأفاد الوزير أنه تم إمضاء الصفقة الخاصة باقتناء 88 جرّاراً، وهي في آخر مراحل الإنجاز، وأضاف أنه تم إعداد مخطط عمل وفق رؤية استراتيجية، بهدف مراجعة التشريعات وتمكين الديوان من مستحقّاته ودعم موارده. وفي علاقة بديوان الأراضي الدولية، أفاد الوزير

وأكد أن المسائل العقارية تُعدّ من أكثر القطاعات تعقيداً وتشابكاً، مما يستوجب مواصلة العمل على الإصلاحات التشريعية والهيكلية الكفيلة بتسهيل تسوية الوضعيات العقارية ضمن إطار قانوني واضح وشفّاف يضمن تنفيذ المشاريع التنموية بمختلف أشكالها.

وأكد استعداد المجلس لدعم جهود الوزارة، خاصة فيما يتعلق بتقديم الحلول التشريعية اللازمة وتطوير الآليات القانونية التي من شأنها تعزيز نجاعة التدخلات وتحسين أداء القطاع العقاري.

الأسئلة الموجهة

إلى السيد عز الدين بن الشيخ
وزير الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري
يوم 04 مارس 2025

أكد رئيس مجلس نواب الشعب، دور هذه الوزارة في تحقيق الأمن الغذائي والمائي باعتبارها المسؤولة عن استشراف الحلول الكفيلة بضمان استدامة الموارد وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين. كما بين أن التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي خصوصاً في ظل أزمة المياه، تفرض وضع الخطط والبرامج لضمان تحقيق مقومات الأمن الغذائي وركائزه.

وأكد أن السيادة الغذائية ركن أساسي من السيادة الوطنية، وهو ما يجعل مجلس نواب الشعب شريكاً فاعلاً في بلورة البرامج والخطط الرامية إلى تجاوز الأزمات التي شهدها القطاع الفلاحي نتيجة السياسات السابقة.

السيدة ريم الصغير



تناول السؤال كيفية توزيع الماء الصالح للشرب بعمادة الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة.

وفي إجابته، بين وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل وفرت صهريجين للمياه، بهدف ضمان إمداد السكان بالمياه الصالحة للشرب، خاصة خلال فصل الصيف، في إطار جهودها للاستجابة للحاجيات العاجلة والتخفيف من آثار نقص الموارد المائية.

وأكدت السيدة ريم الصغير في التعقيب وجود مؤسسات اقتصادية تستفيد من جميع الخدمات

موضحة أن الأراضي الاشتراكية تخضع لإشراف الولاية ومجالس الوصاية الجهوية، وتمتد على حوالي 11 ولاية، خاصة في الجنوب والوسط، بمساحة إجمالية تقدر بنحو 3 ملايين هكتار، منها 1.5 مليون هكتار مخصص للمراعي وتخضع المساحة المتبقية للتصفية والإسناد على وجه الملكية الخاصة وفقاً للقانون عدد 69 لسنة 2016. وبين أنه رغم صدور عدة أوامر ترتيبية، واجه تنفيذ هذا التشريع العديد من الإشكاليات، من بينها عدم تطابق الحدود الإدارية مع الحدود الفلاحية، وغياب المرونة في عمل اللجان المكلفة بالرقابة على مجالس التصرف، فضلاً عن تعقيد إجراءات التحكيم وتعدد النزاعات وتشعبها.

وأشار الوزير إلى تنقيح القانون عدد 69 لسنة 2016 لتحسين حوكمة التصرف في الأراضي الاشتراكية، غير أن بعض الإشكاليات لا تزال قائمة وهو ما استدعى إحداث لجنة قيادة تضم ممثلين عن مختلف الوزارات لضمان حسن إنفاذ القانون. كما شدد على ضرورة تبسيط إجراءات التسوية العقارية خاصة بالنسبة للتجمّعات السكنية المقامة على أراضي الدولة وذلك عبر مراجعة الأمر 504 الذي أثار عديد الإشكاليات بسبب شروطه المعقّدة، واستبداله بإجراءات أكثر مرونة تمكّن المواطنين من الحصول على سندات الملكية، لا سيما في العقارات المسجلة.

وبين أن الوزارة تعمل على اعتماد مبدأ التفويت بالدينار الرمزي في بعض العقارات الدولية بهدف تمكين المواطنين من تسوية وضعياتهم العقارية بالتوازي مع مراجعة إجراءات تغيير صبغة الأراضي من فلاحية إلى عمرانية بالتنسيق مع وزارتي الفلاحة والتجهيز. وأكد أنه تم اقتراح صيغ تمويل جديدة لبرامج التهيئة الحضرية بالشراكة مع وزارتي التجهيز والمالية، قصد تسريع عمليات التسوية وإدماج العقارات في الدورة الاقتصادية.

وأشار الوزير إلى أنه رغم تخصيص اعتمادات مالية هامة لدعم عملية التسوية، مازال هذا المسار يواجه عزوفاً، مما دفع الوزارة إلى تبني آلية التسوية الأحادية لتسريع إدماج العقارات ضمن المسار التنموي وتحقيق الأهداف المنشودة في المجال.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره لمجهودات وزارة أملاك الدولة، ودورها المحوري وصلاحياتها في تذليل العقبات أمام المشاريع التنموية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد على أهمية الجهود المبذولة لحماية أملاك الدولة وضمان حسن استغلالها بما يحد من الإهمال والتصرفات غير المشروعة. ودعا إلى تعزيز الاستفادة من الرصيد العقاري الدولي وتوجيهه نحو التنمية عبر ملاءمته مع متطلبات المشاريع الوطنية والأولويات الاستراتيجية.

ومجابهة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتطوير منظومة الري بالنسبة للفلاحة الواحية وحوكمة توزيع المياه.

وأوضح الوزير أنّ الوزارة تعمل على حماية صابة التّمور عبر توفير التجهيزات الضرورية لمكافحة الآفات، إلى جانب برمجة طلب عروض لاقتناء الأدوية لحماية المحاصيل. كما أشار إلى تعزيز الترويج الداخلي للتّمور من خلال إنشاء نقاط بيع قارة ومباشرة بين المنتج والمستهلك، إضافة إلى دعم الترويج الخارجي عبر المشاركة في المعارض الدولية.

وبيّن أنّ الوزارة اقترحت إحداث مؤسسة تعليم عالٍ فلاحي بالجنوب التونسي، تهدف إلى تطوير القطاع وإعداد كفاءات متخصصة تلبي احتياجات المنطقة. كما تسعى إلى جدولة ديون صغار الفلاحين ورصد التمويلات اللازمة لحماية قطاع التّمور، مع التركيز على الحوكمة الفعالة لتوزيع المياه في واحات الجنوب. وفي تعقيب، أشار النائب إلى وضع ديوان الأراضي الدولية الذي يثير عديد التساؤلات، في ظل غياب الحوكمة وضعف الأداء الإداري. وأكد أنّ مسؤولية التصرف غالبا ما تلقى على عاتق أشخاص غير أكفاء، فيما تتملص الإدارة العامة من مسؤولياتها.

السيد عماد الدين السديري



تناول السّؤال واقع وأفاق المناطق السقوية بكل من البحيرة الجبلية واد الكحل من عمادة بئر النخلة معتمدية تاجروين والمنطقة السقوية العمومية بالحوض من معتمدية تاجروين.

وبيّن الوزير في إجابته أنّ الأولوية تتمثل في توفير الماء الصّالح للشرب، وأشار إلى أنّ بعض الأراضي السقوية يتم استغلالها بطريقة بعليّة، وقد تمت برمجة تزويدها بالمياه حتى تستغلّ بصفة مثلى كمنطقة سقوية. وأكد أنّه ستم دراسة بعض المناطق بهدف تزويدها بالمياه وفق الإمكانيات المتاحة.

وقدّم الوزير تفاصيل حول مآل العديد من الصّفقات المزمع إبرامها في المناطق السقوية

الكثبان الرملية. ولفت إلى إمكانية تحويل المنطقة إلى وجهة سياحية إيكولوجية متكاملة. ودعا إلى مراجعة القوانين لتسهيل الاستثمار في السياحة البيئية.

السيد فيصل الصغير



تناول السّؤال استراتيجية الوزارة بخصوص الوضع الفلاحي بمعتمديتي قلعة الأندلس وسيدي ثابت وقطاع الصّيد البحري بقلعة الأندلس. وأشار الوزير في إجابته إلى أنّ معتمدية قلعة الأندلس، التي تعتمد على تربية الماشية، تأثرت بفترات الجفاف نتيجة انخفاض تدفق المياه من سدود الشمال. وأضاف أنّ الوزارة تعمل على وضع خطة لحماية الجهة من مخاطر الفيضانات، إلى جانب تعزيز تنافسية قطاع الصّيد البحري وتحسين مردوديته.

وأبرز النائب في تعقيب أنّه مؤشرات التنمية تصنّف قلعة الأندلس ضمن المناطق الأكثر فقرا، مما يستوجب منحها أولوية خاصة. كما طرح مسألة تعطل مشروع المرفأ، متسائلا عن أسباب التأخير في إنجازه. وأشار إلى إعلان وزارة البيئة عن تصنيف الجهة كواحدة من أكثر المناطق المهددة بالانجراف، لافتا إلى أنّ برمجة مشروع بقيمة 34 مليار دينار تطرح عدّة تساؤلات حول مدى جدواه وشفافيته.

السيد نزار الصديق



تساءل عن الاستعدادات لموسم التّمور 2024 - 2025 والإجراءات المزمع اتخاذها لحماية صابة التّمور وتحسين الجودة، بالإضافة إلى إمكانية تطوير المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش ليصبح معهدا عاليا للدراسات الواحية. كما تساءل عن برنامج الوزارة لمساعدة صغار الفلاحين

أنّه تمّ اقتراح حلول لدعم الموارد المائية في مواجهة نقص الأمطار، مع العمل على وضع برنامج متكامل للتسميد من أجل تحسين خصوبة التربة وإنشاء وحدة إنتاج بيبولوجي إلى جانب وضع خطط للهوض بالمركبات الفلاحية في الجهة، منها تحسين مردودية المياه السقوية بالمياه المعالجة، واقتناء معدات فلاحية حديثة وتعزيز إنتاجية الأشجار المثمرة. وبيّن النائب في تعقيب أنّه وضعية ديوان الأراضي الدولية كارثية بسبب غياب الحوكمة. ودعا إلى فتح تحقيق شامل ومعالجة الإخلالات في أسرع وقت.

السيد محمود شلغاف

تناول السّؤال خطة الوزارة في التصدي للصّيد البحري العشوائي على المستوى الوطني وفي جزيرة قرقنة.

وأكد الوزير أنّ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الصّيد العشوائي تعتمد آليات تتمثل في المراقبة الميدانية وعبر الأقمار الاصطناعية واعتماد الأرضية الاصطناعية لضمان حماية السواحل. وأشار إلى الجهود المبذولة لدعم قطاع الصّيد الساحلي، وتمكين الصّيادين من تسهيلات لتسوية أوضاع مراكبهم. وأضاف أنّ الوزارة تعمل على تعزيز إمكانيات الإدارة عبر تخصيص موارد لوجستية إضافية، فضلا عن انتداب 69 حارسا بحريا للتصدي لهذه الظاهرة.

واعتبر أنّ مقاومة الصّيد العشوائي يجب أن تراعي الاستقرار المعيشي للعاملين في القطاع. وشدد على ضرورة إيلاء الملف أهمية خاصة، مقترحا بعض التدابير التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة.

السيد محمد بن سعيد

تمحور السّؤال حول الأراضي الخاصة الخاضعة للنظام الغابي وهيئة المسالك المؤدية للشواطئ بمعتمديتي تاكلسة والهوارية من ولاية نابل.

وأوضح الوزير أنّ الملكية الخاصة تغلب على المساحات الغابية بالجهة، وأنّ تثبيت الكثبان الرملية يُعدّ ضرورة لمكافحة زحف الرمال. وأكد أنّ عمليات حماية الأراضي تتم وفق أحكام مجلة الغابات، وذلك للوقاية من الحرائق وضمان التوازن البيئي والاقتصادي. كما بيّن أنّ الوزارة ملتزمة بإدارة هذه المناطق ضمن الإطار القانوني، لافتا إلى أنّ أحد المستثمرين الخواص حصل على ترخيص لإنجاز مشروع سياحي إيكولوجي بالمنطقة.

وفي التعقيب، تساءل النائب عن التعويضات التي ينبغي على الدولة أن تسند لها للخواص مقابل استغلال أراضيهم في عمليات تثبيت

الأسئلة الموجهة

الى السيد حبيب عبيد وزير البيئة

يوم 05 مارس 2025

السيد حسن الجربوعي

تمحور السؤال حول وضعية البيئة بصفاقس عامة وبمعمدية منزل شاكر خاصة.

وأشار الوزير في إجابته إلى إعداد مخطط بيئي جهوي يتم عرضه على المجلس الجهوي أثناء الزيارات الميدانية المخصصة لمتابعة الوضع البيئي. وأوضح فيما يتعلق بحركة المرور أن طريق تنيور يشهد ضغطا مروريا متزايدا، يستدعي التنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان لاتخاذ تدابير لتخفيفه. وأشار إلى أن كميات نفايات الهدم، تقدّر بحوالي 8 ملايين طن، مع زيادة سنوية بنحو مليون طن، ممّا يشكل تحديا بيئيا يتطلب حولا مستدامة.

وأفاد أن تمويل مشروع حماية سواحل جزيرة قرقة يقدر بـ 13 مليون دينار. وأشار إلى إطلاق دراسة شاملة حول وضعية شاطئ الشقار، وذلك في ظلّ التوسّع العمراني الذي تشهده المنطقة، بهدف وضع حلول تضمن استدامة الموارد الساحلية وحمايتها.

السيد محمود شلغاف

تناول السؤال الخطّة الاستراتيجية لحماية اليابسة من الانجراف البحري و«التسبّخ» وعلى وجه الخصوص حماية جزر قرقة.

و أوضح الوزير أن تونس تضمّ حوالي 60 جزيرة، من بينها جزيرتي جربة وقرقة اللتين تُعدّان الأكبر من حيث المساحة، مشيرا إلى أن ارتفاع معظم هذه الجزر لا يتجاوز مترا أو مترين فوق مستوى سطح البحر، مما يجعلها عرضة لمخاطر بيئية. وأضاف أن الوزارة قامت بتدخلات في 70% من الشواطئ ضمن برنامج يهدف إلى تهيئة المناطق الساحلية ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر إعداد خارطة رقمية تُحدّد المناطق الزرقاء والمناطق الحمراء، إلى جانب إحداث محميات بحرية لحماية التنوع البيولوجي، والحدّ من الانجراف البحري والتلوّث بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع البيئية المستدامة. كما أكّد إنطلاق التدخلات البيئية في جزيرة قرقة باعتبارها من المناطق المدرجة ضمن برنامج تهيئة الشريط الساحلي.

وتطرّق إلى ظاهرة «التسبّخ»، التي تعدّ إحدى أشكال التصحّر الساحلي، مبرزا دور السباح في التوازن الإيكولوجي. وأفاد أن الدراسات الحديثة بيّنت أن جزيرة قرقة تواجه تهديدات

وأضاف أن الوزارة تعمل على البحث عن مصادر تمويل تُمكن من إنجاز هذه المشاريع وفق الأولويات الوطنية والاستراتيجية المعتمدة في مجال تعبئة الموارد المائية.

وفي التعقيب شدّد النائب على ضرورة إعادة ضبط الأولويات وفق احتياجات الجهة. وأكّد أن سدّ قرقرور يعدّ مشروعا ضخما يتطلب إمكانيات مالية، ما يستدعي توجيه الجهود نحو برمجة سدّ حيدرة كأولوية قابلة للتنفيذ.

السيدة عواطف الشنيطي



تمحور السؤال حول تاريخ رفع تحجير حفر الآبار العميقة والسطحية بمعمديتي تيرسق وباجة الجنوبية وتفعيل الخارطة الفلاحية في ظلّ التغيرات المناخية وتكبّد الفلاح للخسائر.

وأوضح الوزير أن منسوب المياه في باجة شهد تدهورا، مع ارتفاع نسبة الملوحة، ما استوجب إحداث منطقة صيانة بدلا من منطقة تحجير. وأشار إلى أن نسبة استغلال المائدة المائية بلغت 165%، مما استدعى اتخاذ إجراءات وقائية لحمايتها. وبيّن أن إمكانية رفع التحجير واردة، بشكل مؤقت، في حال تحسّن المخزون المائي.

وبخصوص باجة الشمالية، أكّد الوزير أنه سيتمّ التثبّت من ملكية الأراضي قبل منح التراخيص لحفر الآبار.

وأكّد أن تقنية تحديث الخارطة الفلاحية، تعتمد على المعطيات المناخية والمائية، وتواجه تحديات كبرى، من بينها التغيرات المناخية وضعف اعتماد التقنيات الحديثة من قبل الفلاحين.

وفي تعقيبها، اعتبرت السيدة عواطف الشنيطي أن قرار التحجير في معمدية تيرسق غير مبرّر، مؤكّدة أن جميع الآبار المرخص لها ليست عشوائية. وشددت على حاجة الفلاحين إلى المياه، داعية إلى إيجاد حلول عملية لتزويدهم، مطالبة بتثمين جهودهم في توفير المحاصيل الزراعية بدلا من فرض قيود إضافية قد تؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي في المنطقة.

المعنية، مبرزا الإشكاليات التي واجهتها، والتي أدت إلى تعطيلها. و أكّد أن الجهود متواصلة لحلّ الإشكاليات، مع التزام الوزارة بمعالجة العراقيل.

وفي تعقيبها، دعا النائب الوزير إلى القيام بزيارة ميدانية للاطلاع عن كثب على الإشكاليات التي تواجه المناطق السقوية، وإيجاد حلول عملية من خلال تسريع منح التراخيص لحفر الآبار، وضمان تنفيذ المشاريع في آجالها.

السيد شفيق الزعفروري



تناول السؤال استراتيجية الوزارة لتأطير وهيكله صغار الفلاحين وإدماجهم في المنظومة الاقتصادية.

وبيّن الوزير في إجابته أن الاستراتيجية تقوم على المرافقة والمساندة، ودفع الابتكار عبر استغلال المخابرو دعم الشركات الأهلية، إلى جانب تجميع صغار الفلاحين ضمن هيكل منظمة ورصد منح خصوصية لهم. وأكّد أهمية التعاون مع المؤسسات التمويلية للتفاوض بالاستثمار الفلاحي الخاص، مع التركيز على تكوين الشباب وصغار الفلاحين، وتحسين مردوديتهم، إلى جانب تمويل المؤسسات الباعثة عبر اتفاقيات شراكة مع مختلف المتدخلين في القطاع.

وفي تعقيبها تساءل النائب عن سياسة الدولة في التصدي لظاهرة السرقات التي تستهدف الهياكل الفلاحية، ومدى فعالية البرامج المعتمدة داخل الإدارة الجهوية للفلاحة بسيدي بوزيد. وشدد على ضرورة اعتماد مقاربة تضمن حماية الفلاحين، داعيا إلى معالجة الإشكاليات بتفادي أي تأثيرات على الأمن الغذائي في الجهة.

السيد عمّار العيدودي

تناول السؤال وضعية سدّ بولعبانة وسدّ قرقرور بفوسانة.

وأوضح الوزير أن الدراسات الخاصة بسدي بولعبانة وقرقرور قد استُكملت، وتم إدراجهما ضمن قائمة السدود الجبلية ذات الأولوية، في انتظار توفير التمويلات اللازمة لتنفيذها.

بيئية تستوجب استراتيجيات لمكافحة آثار التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة البحرية. وأشار النائب في تعقيبه إلى أنّ جزيرة قرقنة تعاني من هشاشة بيئية متزايدة، ممّا يجعلها عرضة لمخاطر التغيرات المناخية والتهديدات البحرية، مطالبا بتكثيف جهود دعم البرامج البيئية، ومواصلة تنفيذ برنامج تهيئة الشريط الساحلي. ودعا إلى استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في قرقنة، خاصة الطاقة الشمسية، وتطوير مشاريع لتوليد الطاقة المتجددة بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة للمنطقة.

السيد عادل بالضياف



تمحور السؤال حول برنامج الوزارة لإحداث منتزهات عائلية في منطقة سيدي حسين وصيانة شبكة التطهير والتصدي للربط العشوائي والإخلالات الموجودة بعمادات سيدي حسين السبخة - مدينة عمر المختار مغيرة إنزال - برج شاكير. كما تسأل عن تاريخ جهر «وادي البلانجي» وغلق مصب برج شاكير والتوجه نحو برنامج ترميم النفايات، وعن مدى تقدّم الإجراءات التنسيقية بين كل من وزارة البيئة ووزارة الفلاحة فيما يتعلق بإحداث منطقة سقوية بسيدي حسين باستعمال المياه المعالجة.

وأشار الوزير في إجابته إلى أنّه قام بزيارة ميدانية إلى سيدي حسين وبرج شاكير، حيث أطلع على التحديات البيئية التي تواجه المنطقة. وأفاد أنّ سبخة السيجومي قد تمّ تصنيفها كمناطق رطبة ذات أهمية عالمية، مؤكّدا التزام الوزارة بإعادة تفعيل المشاريع البيئية السابقة، مع اتخاذ إجراءات صارمة لمنع إلقاء الفضلات في هذه المناطق الحساسة بيئيا. وأوضح أنّ هناك تنسيقا مستمرا مع الولاية والبلديات لإحداث مساحات خضراء في كل بلدية. وأضاف أنّ وكالة التصريف في النفايات قامت بتهيئة بيئية لـ 60 مدرسة في تونس الكبرى.

وفي علاقة ببرامج التشجير، أفاد أنّ الوزارة تشترط ضمان الديمومة في كلّ مشروع، أهمّها استدامة الغراسات ضمن المشاريع البيئية. كما بيّن أنّ الوزارة تعمل على إحداث منتزه صحي وترفيهي وشبابي في المنطقة.

وأكّد الوزير أنّ شبكة التطهير الحالية لا تتلاءم مع الامتداد العمراني المتسارع، مما يستدعي إعادة تهيئتها، خاصة في العاصمة، مشيرا إلى أنّ البناء العشوائي يحول دون تطوير الشبكة بالشكل المطلوب. وأعلن عن انطلاق إعداد دراسة شاملة لحماية منطقة سيدي حسين من الفيضانات.

أما بخصوص مصب برج شاكير، فقد أشار إلى عقد مجلس وزاري خاص لبحث آليات تقليص حجم النفايات وإيجاد حلول بديلة، وذلك من خلال تطوير استراتيجيات مستدامة لمعالجة النفايات وتعزيز عمليات الترميم، بما يضمن تقليص الاعتماد على المصبات التقليدية.

وفي تعقيبه، أشار النائب إلى دراسة الجدوى المتعلقة بإنشاء مركز ترميم ورم النفايات في سيدي حسين، موضحا أنّ المخاطر البيئية لا تزال قائمة، خاصة مع وجود مخططات لإنشاء مصب جديد في المنطقة. وأكّد أنّ أهالي سيدي حسين يدعمون مشاريع ترميم النفايات، لكنهم يرفضون إقامة مصب جديد، حرصا على عدم تكرار تجربة مصب برج شاكير.

السيد عواطف الشنيتي

تناول السؤال مشروع مجلة البيئة، وأهمّ محاورها وأجال عرضها على مجلس نواب الشعب. كما تمحور حول آليات الرقابة الجديدة التي تمّ إحداثها للتصدي للانتهاكات في المجال البيئي.

وفي إجابته، أوضح الوزير أنّ مشروع المجلة البيئية جاهز في صيغته النهائية، وبإمكان المواطنين الاطلاع عليه عبر الموقع الرسمي للوزارة. وأشار إلى أنّ الإشكال المطروح يكمن في مدى نجاعة هذه المجلة، وما إذا كان من الضروري إدراج نصوص تشريعية مثل مجلة الغابات، ضمن أحكامها. كما شدّد على أهمية مواصلة البحث والتدقيق في مختلف الجوانب القانونية والعملية قبل عرض المجلة على أنظار مجلس نواب الشعب.

وفي تعقيبه، شدّدت السيدة عواطف الشنيتي على ضرورة توضيح صلاحيات مختلف الأطراف المتدخلة في مسألة النظافة، حيث تعود هذه المهمة حاليا إلى كل من وزارة الداخلية ووزارة البيئة. وأكّدت ضرورة الفصل بين مهام كل جهة لضمان فعالية أكبر في إدارة القطاع البيئي وتحمل المسؤوليات وفقا لاختصاصات واضحة.

السيد محمد بن سعيد

تمحور السؤال حول مصبات المراقبة ومراكز التحول التابعة للوزارة، والتلوث الصّادر عن المؤسسات الصناعية بمعتمدية الهوارية.

وأفاد الوزير في إجابته أنّ جهة الهوارية تعتبر من المناطق الرائدة في استعمال الطّاقات البديلة، وبين أنّ ولاية نابل تضمّ مراكز لتحويل النفايات في كلّ من قرية وسليمان والهوارية، حيث تتكفّل الوزارة بنقل النفايات على امتداد 68 كلم نحو المصبّ المراقب بالهوارية، لتغطية احتياجات بلديتي الهوارية ودار علوش.

وأضاف أنّ برنامج التطهير في ولاية نابل يعدّ أحد المشاريع الكبرى التي تنجزها الوزارة، مع تخصيص اعتمادات بقيمة 450 مليون دينار لتنفيذه ويهدف إلى تحسين البنية التحتية البيئية وتعزيز منظومة النظافة والتّطهير.

وطالب النائب في تعقيبه بضرورة إلغاء نظام المناولة في مراكز تحويل النفايات، مشيرا إلى أنّ هذه الآلية تفرض أعباء مالية كبرى على وزارة البيئة دون فعالية، حيث لا تزال المراكز تعتمد نظاما تقليديا يقوم على ردم النفايات.

السيدة ضحى السالمي



تناول السؤال تدهور الوضع البيئي لشواطئ الضّاحية الجنوبية، خاصة شواطئ حمام الأنف وحمام الشط.

وأوضح الوزير في ردّه أنّ تلوث الشواطئ في الضّاحية الجنوبية يعود أساسا إلى واد مليان، الذي يعدّ مصدرا رئيسيا لتصريف النفايات الصناعية والمنزلية نحو البحر. وأكّد أنّ الوزارة قامت بدراسة شاملة لتحديد أسباب التلوث، وأسفرت عن توقيع اتفاقيات مع الجهات المعنية لإيجاد حلول فعّالة ومستدامة.

وأشار إلى أنّه تمّ جرد 71 مصنعا ملوّا على طول واد مليان، وتمّ التّعاقد مع 21 شركة للحدّ من الانبعاثات الصناعية وتحسين معالجة المخلفات السائلة. كما تعمل الوزارة على معالجة المياه الصناعية المسكوبة في الوادي. وأشار إلى جهود تهيئة وتأمين محطات التّطهير على مساحة تُقدّر بـ 10 آلاف هكتار، بما يساهم في الحدّ من كميات المياه الملوثة التي تصبّ في واد مليان. وأكّد تسجيل تحسّن ملموس في جودة المياه بالشريط الساحلي، وتواصل عمليات تنظيف الشواطئ بالتنسيق مع السلطات المحلية لضمان بيئة سليمة للمواطنين.

لمطالب تسوية وضعية مراكب الصيد غير القانونية.

وفي تعقيبه، طالب النائب بعرض مجلة المياه على مجلس نواب الشعب، وشدد على ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لاستغلال الأراضي، وخاصة الصّحراوية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. ودعا إلى استنساخ تجربة مشروع «رجيم معتوق» من أجل إنتاج ثروة فلاحية تدعم احتياجات البلاد من الإنتاج الغذائي والحيواني.

السيد عبد السلام الحمروني



تساءل حول وضعية حراس المنشآت المائية بمنطقة الظاهر ببني خدّاش مستعرضا إشكاليات الجمعيات المائية مرجع التّظّر. وفي إجابته نفى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وجود أي علاقة شغلية بين المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين وحراس المنشآت المائية. وأضاف أنّ الوزارة قامت بدراسة بعض المقترحات لحلّ هذا الإشكال، من بينها مواصلة برنامج تهيئة الأراضي وإيجاد حلول بديلة، قد تشمل إبرام اتفاقية لإسداء الخدمات بين المندوبية والمجامع. وبخصوص إشكاليات المجامع المائية، أوضح أنّ اضطرابات توزيع المياه تعود إلى عدة عوامل، منها نقص كميات المياه الموزعة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، والمديونية المتراكمة لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وغياب الموارد المائية الجوفية الكافية. وأشار إلى أنّ الحلول المقترحة تشمل تعزيز آليات التوزيع العادل للمياه عبر ضبط الحصص المخصصة وحفر بئر جديدة، مع مواصلة العمل على مدّ 10,000 كم من القنوات لتوفير المياه، واعتماد الطاقة الشمسية كبديل لدعم إمدادات المياه وربط المجامع بها، ودعم فرق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتحسين خدماتها وبرمجة حفر بئر عميقة إضافية إلى تعزيز الموارد المتاحة.

وفي تعقيبه، أشار النائب إلى أنّ الجمعيات المائية تعاني من بعض الإخلالات والتجاوزات،

ونوّه رئيس المجلس بمجهودات الهياكل القائمة على الشأن البيئي في التعاطي مع الملّفات الحارقة واحتواء مخلفات المظاهر المضرّة بالبيئة عبر اتخاذ الإجراءات الجادة والحازمة لوقف أخطار التلوّث، ولمجابهة التحدّيات والأخطار المستجدة. ودعا إلى اعتماد مقاربة تشاركية لتدارس مختلف الإشكالات القائمة، والنّظر في تحيين الإطار التشريعي وتطويره.

الأُسئلة الموجّهة

الى السيد عز الدين بن الشّيف

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

يوم 11 مارس 2025

السيد طارق المهدي



تمحور السّؤال حول خطة الوزارة لتشجيع الفلاحين والمستثمرين في المجال الفلاحي والطاقي بهدف استصلاح الأراضي الشاسعة في صحراء الجنوب التونسي واستغلال المياه الجوفية. كما تساءل عن الإجراءات المتخذة في موضوع التسريبات الكبيرة والمتعددة في شبكة توزيع المياه بصفاقس، وعن عدادات المياه وربطها بشبكة توزيع المياه، وأجال تجهيز ميناء الصيد البحري بسيدي منصور بالخدمات الأساسية. وفي إجابته، أشار الوزير إلى الشروع في تنفيذ تجربة للنهوض بقطاع الحبوب المروية وذلك من خلال إحداث قطب للفلاحة المروية في الوسط والجنوب، إلى جانب إنشاء قطب للفلاحة السقوية يستفيد منه بشكل مباشر 112 فلاحا. كما أكد استكمال الإجراءات لحفر أربعة آبار عميقة لدعم هذه المشاريع. وأضاف أنّ هذه التجربة تعتمد عدة آليات، منها آلية مراجعة الامتيازات الجبائية وآلية توفير القرض العقاري الفلاحي. وأشار إلى إبرام اتفاقيات شراكة بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والبنك التونسي للتضامن واتفاقيات أخرى مع مؤسسات التمويل الصغرى، بهدف دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعزيز فرص التمويل. وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، أكد الوزير التزام الوزارة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، مبينا أنّه لا يمكن الاستجابة

وفي التعقيب، دعت السيدة ضحى السالحي إلى التعاطي مع شواطئ الضاحية الجنوبية وموضوع البيئة والتلوّث في ولاية بن عروس كمكلف وطني عبر رصد ميزانية خاصة وجعله من الأولويات.

عرض حول برامج الوزارة

وخططها الاستراتيجية

أوضح وزير البيئة أنّ الوزارة تعتمد استراتيجية شاملة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم المشاريع البيئية الكبرى. ويبيّن أنّها تركز على مجموعة من المحاور الأساسية، من بينها الوقاية من المخاطر البيئية عبر تعزيز الرقابة وتحسين إدارة النفايات، إلى جانب الاستثمار في الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع المشاريع المستدامة والطاقت المتجددة. وأكد ضرورة مكافحة التغيرات المناخية عبر تنفيذ مشاريع للحد من الانبعاثات الكربونية والتكيف مع التقلبات المناخية. وشدد على أهمية مقاومة التصحر وتدهور الأراضي من خلال برامج إعادة التشجير وإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، بالإضافة إلى دعم السياحة البيئية.

وأوضح أنّ مشروع الحزام الأخضر يشمل جنوب ولاية صفاقس وولايات قابس وسيدي بوزيد وقفصة، وبعد بمثابة شريط تنموي يهدف إلى تامين المياه المستعملة، وسيساهم بشكل كبير في الحد من التلوّث. كما أشار إلى أنّ البيئة تمثل فرصة استثمارية واعدة، خاصة في الشريط الساحلي الذي يزخر بإمكانات كبيرة، ولذلك خصّصت الوزارة خطّ تمويل بقيمة 20 مليون دينار في ميزانية 2025 لدعم المشاريع البيئية المستدامة.

وتطرّق الوزير إلى التحدّيات التشريعية التي تعرقل تنفيذ بعض المشاريع البيئية، موضحاً أنّ الوزارة اقترحت تبسيط الإجراءات الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالمؤثرات على المحيط، لتسهيل إنجاز المشاريع دون الإخلال بالمعايير البيئية المعتمدة. وأعلن أنّه تمّ القطع مع آلية المناولة في مراكز تحويل النفايات.

وفي ختام الجلسة بيّن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أنّ كلّ المسائل المثارة تنزّل في إطار التحدّيات البيئة التي تواجهها البلاد وتقاسمها الإنسانية قاطبة. ودعا إلى مجابهتها بأنجع الطرق والتوفّي منها بما يستدعي وضع السياسات والاستراتيجيات لتأمين جودة الحياة وضمان حقوق المواطن في بيئة نقيّة. وأوضح أنّ الدّستور كرّس مبدأ الاعتراف بالحقوق البيئية، إضافة إلى إمضاء تونس على أهم الاتفاقيات العالمية والمواثيق المعنية بالبيئة، ودعا إلى العمل على بلوغ إطار تشريعي تتوحّد فيه النصوص ذات العلاقة، وتكون أكثر ملاءمة مع المتغيرات المتسارعة.

السيد محمد علي فنيّة



بالماء الصّالح للشرب، وذلك بسبب انتشار الحفر العشوائي للآبار الذي أثر سلباً على المائدة المائية. وأشار إلى أنّ شركة استغلال وتوزيع المياه تعمل على تحسين خدمات التزويد بالماء الصّالح للشرب عبر تجهيز محطة الضخ بسيدي الظاهر.

وفي تعقيها، أكدت السيدة منال بديدة أنّ صيانة مضخة سيدي الظاهر تمت برمجتها منذ سنة 2018، وأفرت أنّ الحفر العشوائي ليس السبب الوحيد وراء أزمة المياه في المعتمدية. كما شددت على ضرورة مواصلة تنفيذ برامج الدولة الرامية إلى تحسين التزود بالمياه، داعية إلى حلّ المجمع المائية وإحاقها بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لضمان إدارة أفضل للموارد المائية. وأكدت أنّ الوزارة تفتقر إلى استراتيجية واضحة بخصوص تزويد المناطق الريفية بالمياه.

السيد النوري الجريدي

تناول السّؤال تعطل أغلب المشاريع الفلاحية والخدمات في القطر وبلخير والسند من ولاية قفصة.

وأوضح وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري أنّ الوزارة تتعامل مع مطالب تراخيص حفر الآبار العميقة بدراسة كل حالة على حدة بعد إجراء زيارات ميدانية واستكمال الشروط اللازمة قبل عرضها على المندوبيات الجهوية المختصة. أمّا بالنسبة للآبار السطحية، فأكد أنّه يتم إعطاء الأولوية لأصحاب الشّهاد العلياء المعطلين عن العمل والفئات الهشة، بهدف تعزيز فرص التّشغيل ودعم الفلاحين الشبان.

كما أشار إلى فتح الاعتمادات اللازمة لمشاريع كهربة المناطق الريفية، وإلى حفر بئر بمنطقة السند، مع مقترح لإحداث مناطق سقوية لدعم الريّ التكميلي.

وبيّن أنّه في إطار جهود الوزارة للحفاظ على الصّحة الحيوانية، تمّ تنفيذ حملات تلقيح للأغنام والمواشي في ولاية قفصة، وتنظيم أيام تحسيسية وعيادات بيطرية متنقلة لتعميم التّلقيح ضدّ داء الكلب.

أمّا بخصوص استراتيجية إدماج صغار الفلاحين في المنظومة الاقتصادية، فأوضح أنّ الوزارة تعمل على توفير آليات دعم متعدّدة لتعزيز الإنتاجية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الفلاحي.

وفي تعقيبه، عبّر النائب عن استياء المواطنين بمنطقة السند والقطر من طول آجال تنفيذ البرامج، داعياً إلى تسريع وتيرة الإنجاز لضمان الاستفادة من المشاريع المبرمجة في أقرب الآجال.

تناول السّؤال موضوع الماء الصّالح للشرب في جبل الطريف ومأل مشروع التنمية المندمجة بالمنطقة.

وأكد الوزير في إجابته أنّ منطقة جبل الطريف تُعدّ منطقة فلاحية، وتزخر بمقومات سياحية وتراثية تؤهلها لاحتضان مشاريع تحويلية وتنموية كبرى. غير أنّ هذه الإمكانيات بقيت دون تّمين فعلي، ممّا دفع إلى إعداد مشروع شامل لتحسين مستوى العيش وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وبيّن أنّه تمّ إنجاز الدّراسات اللازمة والانتها من إعداد مخطّط التهيئة، على أنّ يقع المشروع في تنفيذ المشاريع فور توفّر مصادر التمويل. كما أشار إلى إطلاق دراسة متكاملة لتحديد نقاط القوة في المنطقة، مع دعم المشاريع الفلاحية المندمجة التي يمكن أن تساهم في تعزيز مردودية القطاع الفلاحي. وأضاف أنّه تمّت إعادة تأهيل المنظومة المائية من خلال إزالة الربط العشوائي واستبداله بربط فردي منظم، إلى جانب تدخّل مصالح المندوبية الجهوية للفلاحة بنابل عبر اقتناء وتركيب محوّل كهربائي ومضخة غاطسة.

وشدّد النائب في تعقيبه على ضرورة دعم الوزارة للإمكانيات المادية والفنية والبشرية للمندوبيات الجهوية، بما يمكنها من الاضطلاع بدورها في تنفيذ المشاريع التنموية.

السيدة منال بديدة



تمحور السّؤال حول توفير الماء الصّالح للشرب بمعتمدية بئر علي بن خليفة. وأوضح وزير الفلاحة في إجابته أنّ معتمدية بئر علي بن خليفة تعاني من نقص في التزود

مما يستدعي تعزيز الرّقابة وضبط آليات التصرّف. كما شدد على ضرورة الإبقاء على حراس المنشآت المائية تحت إشراف المندوبية الجهوية للفلاحة، لما يقدّمونه من خدمات فيما يتعلّق بتوفير المياه في المناطق الصحراوية.

السيدة عواطف الشنيتي

تساءلت حول أهمّ محاور تنقيحات مجلّة المياه، وآجال عرضها على مجلس نواب الشعب. وبيّن الوزير في إجابته أنّ مشروع المجلّة عُرض على مجلس وزاري مضيق بتاريخ 25 فيفري 2025، ويجري العمل لاستكمال الصيغة النهائية قبل عرضها على مجلس وزاري. واستعرض التعديلات الواردة في مشروع المجلّة، والتي شملت عدّة محاور، منها إحداث هيكل متخصص على المستويات القطاعية والوطنية والجهوية لضمان إدارة فعّالة للموارد المائية، والتخصيص على الحق في الماء الصّالح للشرب، وتثيت الملك العمومي للمياه وحمايته من أي استغلال غير مشروع، إضافة إلى ضبط آليات التعامل مع فترات الجفاف والوفرة المائية لضمان توزيع عادل. وحوكمة المجمع المائية وتعزيز الرّقابة على أدائها.

وأكد أنّ المجلّة تهدف إلى إرساء إطار قانوني متكامل يواكب التّحديات الراهنة في مجال إدارة الموارد المائية.

وشدّدت السيدة عواطف الشنيتي في تعقيها على أهمية عرض مجلّة المياه على مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال. ودعت إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة، ومراقبة استغلال الموارد المائية، مع ضرورة تكثيف جهود التّشجير كإجراء استراتيجي للتخفيف من آثار التّغيرات المناخية.

وفي سؤال ثان، تساءلت السيدة عواطف الشنيتي عن نقص التزود بالمياه في ولاية باجة وخاصة بمعتمدتي تيرسقي وتيار.

وأفاد الوزير أنّه تمّت برمجة حفر بئر عميقة في تيرسقي، نظراً لبعدها عن مصادر المياه، إلا أنّ تنفيذ المشروع واجه عراقيل بسبب رفض صاحب الأرض. وأوضح أنّ منطقة تيار تزود حالياً بمياه سدّ بني مطير، وتمّ ربطها بوحدة تيار - سيدي سالم - تيرسقي، وهي لا تسجّل عجزاً في الموارد المائية وفق المعطيات المتوفّرة.

وفي تعقيها، أكدت السيدة عواطف الشنيتي أنّ تنفيذ المشروع لا يتطلّب سوى توفير مصادر الكهرباء، وهو ما يستدعي تسريع الإجراءات لضمان تحسين إمدادات المياه بالجهة.

الشّابة وتشجيع الاستثمار. وشدّد على أهمية تبني سياسات فلاحية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية، بما ينسجم مع استراتيجيات الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز ضرورة إيلاء الأمن الغذائي والمائي الأهمية اللازمة، عبر اعتماد مخطّطات علمية تضمن الاستغلال الأمثل للإمكانات، وتساهم في تحقيق النّقطة النوعية المرجوة لتحسين مستوى عيش المواطن.

وشدّد على ضرورة الانتقال من مرحلة التّشخيص إلى العمل الفعلي لمواجهة التّحديات التي تواجه الفلاحة التونسية، وفي مقدّمها شحّ الموارد المائية، وتّساع رقعة التصخّر، والتغيّرات المناخية، إضافة إلى تأثير التلوّث البيئي. وعبر عن افتتاح مجلس نواب الشعب على مختلف المبادرات التي من شأنها الارتقاء بالقطاع الفلاحي، سواء عبر الإصلاحات التشريعية أو من خلال توسيع دائرة الاستشارة ضمن أنشطة الأكاديمية البرلمانية.

الأسئلة الموجهة

الى السيدة فاطمة ثابت شيبوب

وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

يوم 12 مارس 2025

السيد حسن الجربوعي

تمحور السّؤال حول وضعية الشركة التونسية الفرنسية للبترول.

وفي إجابته أوضحت الوزيرة أنّ الشركة التونسية الفرنسية للبترول سجّلت 210 ألف برميل من النفط خلال سنة 2024، لكنها لم تسترجع إلى حدّ الآن مردوديتها السابقة، كما أنّها تواجه تحديات مالية تؤثر سلبا على إنتاجيتها. وأضافت أنّ المفاوضات الاجتماعية صلب الشركة لا تزال جارية مع الشريك الاجتماعي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، ضمن اللّجان القطاعية المختصة.

وفي تعقيب، أشار النائب إلى التجاوزات المسجّلة داخل الشركة، مؤكّدا تعرّض العمّال للتضييق، مع وجود إخلالات إدارية لا سيّما فيما يتعلق بشركة المناولة المتعاقدة. وشدّد على ضرورة وضع خطة لحماية البيئة وتعزيز آليات سلامة العمّال، منتقدا الاستغلال المفرط للموارد الأولية في جهة منزل شاكر.

السيد النوري الجريدي

تناول السّؤال مسائل تتعلّق بالهيدروجين الأخضر والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمناطق الصناعيّة.

وأوضحت الوزيرة أنّ إنتاج البترول يخضع لمرحلتين، تهمّ الأولى الاستكشاف والبحث التي تمتدّ لسنوات، وهي عملية محفوفة

أنّ العمل جارٍ على تحيين المخطّط المديرية استجابة لحاجيات القطاع. وفي تعقيب، شدّد النائب على التدهور الذي يشهده ميناء بني خيار، حيث أصبحت الأرضفة العائمة مهدّدة بالغرق، مبينا أنّ سوق الأسماك لم يعد يلبي احتياجات التّجّار والبحارة، بالإضافة إلى تضرّر أقفاص تربية الأحياء البحرية والتّدهور البيئي داخل الميناء، الذي يستوجب التدخّل العاجل.

السيد حسن الجربوعي

تمحور السّؤال حول وضعية الديوان الوطني للزيت.

وأفاد وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري أنّ الوزارة تبذل جهودا كبرى لتأمين إنتاج زيت الزيتون من خلال اتّخاذ عدد من الإجراءات. وأشار إلى أنّ دور ديوان الزيت يقتصر على تعديل الأسعار وتنظيم السّوق، خاصّة في مواسم وفرة الإنتاج. وأضاف أنّ غياب الأطر التشريعية أدّى إلى تراجع دور الديوان في تقديم الخدمات المتطورة في مجال التحاليل، مما أثر على موازناته المالية، في ظلّ المنافسة المتزايدة من القطاع الخاص. وفي هذا السياق، تبنّت إعادة تفعيل الاتفاقية بين الديوان والوزارة، وإنشاء منظومة مرجعية لتنمية قطاع زيت الزيتون بهدف إعادة التوازن المالي للديوان وإعادة هيكلته.

وفي تعقيب، أشار النائب إلى أنّ القطاع الخاص يواكب التغيّرات بشكل أفضل من ديوان الزيت الذي يفتقر إلى المعدّات اللّوجستية. وأضاف أنّ الديوان يواجه منافسة من الخواص، وأنّ إعادة تشغيله بشكل فعّال تتطلّب وضع أطر جديدة وإعادة الهيكلة.

السيدة ضحى السالحي

تساءلت حول أسباب تعطلّ إحداث خزان ماء في منطقة برج السدرية 4.

وأفاد الوزير أنّه تبنّت برمجة مشروع لتزويد منطقة برج السدرية 4 بالماء الصالح للشرب، مع رصد إعتمادات تقدّر بـ 9.4 مليون دينار لهذا المشروع، الذي يتضمّن بناء خزان بسعة 2500 متر مكعب ومحطّة ضخ ومدّ قنوات.

وفي تعقيبها، أعربت السيدة ضحى السالحي عن استغرابها من تأخّر المشروع، الذي كان ينتظر رصد التمويلات اللازمة منذ 2010، ودعت إلى تسريع إجراءات تنفيذه.

وفي ختام الجلسة، أكّد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ القطاع الفلاحي يمثل قاطرة للتنمية، لما له من دور في الحدّ من التبعية للخارج وتعزيز السيادة الغذائية، إلى جانب دوره في استقطاب الطاقات

السيد الطاهر بن منصور



تمحور السّؤال حول استراتيجية الوزارة في مجال الريّ بولاية قبليّ وخاصة الآبار التعويضية الساخنة والباردة.

وأوضح الوزير أنّ هناك مخطّطا لحفر بئر عميقة بعمق 2600 متر، وهو مشروع يتطلّب آلة حفر خاصة، وسيتمّ الإعلان عن طلب عروض دولي لتنفيذه. كما تمّت برمجة عدد من الآبار الجديدة ضمن خطة تعويض الآبار القديمة لسنة 2026، حيث سيتمّ تعويض 9 آبار في ولاية قبليّ، و 6 آبار أخرى بمناطق مختلفة.

وفي تعقيب، شدّد النائب على أنّ الموارد المائية بالوحدات باتت مهدّدة بالنّضوب، معتبرا أنّ هناك بطء في إيجاد الحلول. كما أكّد أنّ إنقاذ الجهة يتطلّب إجراءات جريئة، مع ضرورة وضع استراتيجية مستدامة لحماية المخزون المائي وضمان استمرارية النّشاط الفلاحي في الجنوب.

السيد سامي الرايس



طرح سؤالا حول برنامج الوزارة للتّهوض بالموانئ البحرية بولاية نابل.

وفي إجابته، أفاد الوزير أنّه، وفقا للمخطّط المديرية، تمّ إنشاء ميناءين للصيد البحري بقرقنة وصفافس، إلى جانب 13 ميناء آخر، استُكمل منها 10 موانئ، فيما لا تزال 3 موانئ قيد الإنجاز. كما تمّ التدخّل لتحسين وضعية موانئ الصّيد البحري بالهوارية وقلبية وسيدي داود، وتمّ الشروع في إعداد دراسة لتقييم الجدوى الاقتصادية والتّجارية لهذه المشاريع. أمّا بخصوص ميناء بني خيار، فأوضح أنّه لم يتمّ إدراجه ضمن المخطّط المديرية ذي الأولوية، ولذلك لم تُجر دراسة تهيئته، غير

السيد محمد أمين الورغي



تمحور السؤال حول سبل الاستفادة من مادة الجبس الفوسفوري التي يتم التخلص منها في خليج قابس.

وأوضحت الوزيرة أنّ تصنيف الفوسفوجيبس كمادة خطرة كان العقبة الأساسية أمام تثمينه واستغلاله، إلا أنّه وبعد إعادة تصنيفه، توصّلت اللجنة العلمية إلى إعداد تقرير شامل يتضمن توصيات علمية دقيقة حول أنجع الطرق لاستغلاله وتثمينه. وأكدت أنّ الغاية الأساسية من هذا التوجّه هي حماية البيئة، مشيرة إلى أنّ الفوسفوجيبس يمكن تثمينه وإعادة استغلاله في أشكال متعدّدة، من بينها صناعة الإسمنت، وإعادة توظيفه في البنية التحتية كالطرق، وأشغال البناء. وفي تعقيبه، شدّد النائب على المضارّ التي يمكن أن تلحق بالمواطنين جرّاء الإشعاعات. ودعا إلى مراجعة الأسعار التفاضلية المعتمدة في تصدير المواد الطّاقية، لأنّها قد تؤثر على التوازنات المالية.

السيد عمّار العيدودي

تمحور السؤال حول مقاطع الرّخام والغازبكل من تالة وحيدرة وفوسانة من ولاية القصيرين. وأوضحت الوزيرة في جوابها، أنّ قطاع الرّخام يخضع لمجموعة من التراخيص من بينها ترخيص يسند من قبل وزارة التّجهيز. وأشارت إلى التوجّه نحو تقليص عدد التراخيص بهدف تبسيط الإجراءات وجذب المستثمرين. وبيّنت أنّه تمّ اقتراح فرض أداءات على تصدير المنتجات المصنّعة، بهدف تثمين الرّخام وتحفيز التصنيع المحلي. أمّا فيما يتعلّق باستخراج «الفالتين»، فبيّنت أنّ اللجنة الاستشارية للمناجم هي الجهة المخوّلة للنظر في هذه المسألة، حفاظا على الموارد الوطنية. وفيما يخصّ المناطق العسكرية المغلقة، شدّدت على أنّ وزارة الدفاع هي الجهة المختصة في تحديدّها، وأنّ الوزارة تحترم قراراتها لما لها من صلاحيات فنيّة في هذا المجال. وأكدت أنّ الملفّات المقدّمة من قبل المستثمرين تخضع لمعايير واضحة ومحدّدة، تضمن الشّفافيّة والعدالة. وبيّنت من جهة أخرى أنّ قطاع النّسيج والملابس، يعدّ من الركائز الأساسية للصّناعة التونسية.

والامتيازات تُتخذ من قبل لجنة مشتركة، حيث يتمّ توثيق كافة القرارات لضمان الشفافية والمصدقية، مشدّدة على أنّ جميع الملفّات التي تحتوي على إخلالات تُحال على القضاء لضمان تطبيق العدالة.

وفي تعقيبه، أكّد النائب أنّ القضاء يتابع عديد القضايا المتعلّقة بالقطاع، مشيرا إلى أنّ ارتفاع إنتاجية الفسفاط والمحروقات سيساهم في الحدّ من نسب البطالة. كما طالب بضرورة توخّي الحزم في التعاطي مع إجراءات التّقاضى خاصّة في القضايا الدّولية.

السيد محمد الماجدي



تمحور السؤال حول وضعية شركة فسفاط قفصة.

وفي إجابتها، أكدت الوزيرة أنّ شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي يمثلان ركيزتان أساسيتان في القطاع الصّناعي، ويساهمان بشكل ملحوظ في رفع النّاتج الوطني الخام. وبيّنت أنّه تمّ اقتناء معدّات جديدة وتطوير البنية اللوجستية وعقد مجلس وزاري خاصّ أفضى إلى إقرار توصيات تهدف إلى تحسين مردودية شركة فسفاط قفصة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية، مع وضع استراتيجية تعاون مع الشركات ذات العلاقة والتسريع في تنفيذ المشاريع لضمان بلوغ إنتاج 14 مليون طن سنويا بين 2025 و2030.

وأكدت أنّ الوزارة تعمل على إيجاد حلول للإشكاليات المرتبطة بشركات البستنة، التي أنشئت في ظروف سياسية استثنائية. كما تسعى إلى تحسين الوضعية المالية لكلّ من المجمع الكيميائي وشركة فسفاط قفصة لتعزيز مساهمتهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلّق بالانتدابات، شدّدت الوزيرة على احترام مبدأ تكافؤ الفرص وتفادي الطّابع الجهوي في المناظرات.

وفي تعقيبه، أكّد النائب أنّ الثروات الطبيعية ملك وحقّ لجميع للمواطنين وفقا لمقتضيات الدّستور، ودعا إلى ضمان توزيعها العادل وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل منصف بين جميع أفراد الشعب.

بالمخاطر حيث يتحمّل المستثمر الأجنبي أو الوطني التكاليف في حال عدم العثور على موارد. أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة الإنتاج، وتبرم الشركة الوطنية للأنشطة البترولية خلالها عقد شراكة مع المستثمر بنسبة إمتلاك لا تقلّ عن 50%، حيث تساهم في الإنتاج وتحمّل حصّتها من النّفقات.

وفيما يتعلّق بامتياز سيدي الكيلاني، أكدت الوزيرة أنّه يعود إلى المؤسسة التونسية للبترول بنسبة 55%. وأضافت أنّ الإشراف على رخصة الامتياز يتطلّب توفر الكفاءة المالية والإدارية، وهو ما استوجب تغيير آليات الرقابة على الشركة الصّينية التي كانت تدير الامتياز سابقا، مع اتّخاذ قرار بمواصلة الاستثمار تحت إشراف المؤسسة التونسية. وأشارت إلى وجود نزاع تحكيهي آخر مع مؤسسة «زينيت» للطاقة.

وفيما يخصّ المناطق الصّناعية بولاية قفصة، أوضحت أنّ هناك أرضا مهيتة من قبل وكالة التّهوض بالصّناعة، بالإضافة إلى أربعة مقاسم بصدد التهيئة، وذلك في إطار دعم مؤشّرات التنمية وخلق مواطن شغل جديدة ودفع القطاع الصّناعي، إلا أنّ تعطل تنفيذ المشاريع يعود أساسا إلى عدم استكمال أشغال الديوان الوطني للتطهير. وفي تعقيبه، اعتبر النائب أنّ تونس خسرت عديد القضايا بسبب عدم الالتزام بالإجراءات القانونية وأجال التّقاضى في فضّ النزاعات، داعيا إلى تعميق التّحقيقات حول ملفّات بعث مصانع وهميّة، خاصّة تلك التي تستفيد من الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدّولة للمستثمرين دون تحقيق جدوى اقتصادية.

وتوجّه النائب النوري الجريدي بسؤال ثان حول شهادات الفساد المتعلّقة بالشركة التونسية للأنشطة البترولية.

وخلال إجابتها، أكدت الوزيرة أنّ جميع الدوائر الرقابية تقوم بدورها في مكافحة الفساد. وأكدت بخصوص التعيينات أنّه تمّ اعتماد مبدأ الكفاءة والنّزاهة كمعيار لضمان العدالة والمهنية في الاختيارات.

وأوضحت أنّ جميع حقوق المستثمرين الأجانب والتونسيين مكفولة، مضيفة أنّ 18 عقد امتياز انتهت صلاحياتها، وهي محدّدة بأجال قانونية. وفي هذا الإطار، تمّ اتّخاذ قرار بمواصلة الاستغلال بهدف الحفاظ على مردودية الإنتاج وضمان الاستقلالية الطّاقية للبلاد. وأكدت أنّه تمّت مراجعة الإجراءات والآليات وفقا للضوابط القانونية المعمول بها.

وأضافت أنّ القرارات المتعلّقة بإسناد المشاريع

وفي تعقيبه، تساءلت السيدة بسمة الهمامي عن تغيب ولاية سليانة من سياسات التنمية رغم الفرص الطبيعية والزراعية التي تتمتع بها، مشيرة إلى أنه يتم تقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب، دون إعطاء الاهتمام الكافي للمنطقة. وطالبت بتسوية وضعية العمال في ولاية سليانة وتحسين ظروف عملهم.

السيد صابر المصمودي



تناول السؤال مشاكل البنية التحتية الصناعية في ولاية صفاقس.

وأوضحت الوزيرة أن الوكالة العقارية الصناعية تلعب دورا حيويا في ضمان استدامة المناطق الصناعية من خلال توفير الوحدات اللازمة. وأشارت إلى أن بعض المناطق الصناعية ترجع بالنظر للسلط الجهوية، فيما تقوم وكالة النهوض بالصناعة بتقديم الدعم الفني والمرافقة لضمان نجاح العمل. وأشارت إلى وجود هياكل تمويلية أخرى تساهم في تهيئة المناطق الصناعية، مؤكدة أن هذه المبادرات تركز على جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية. وفيما يخص إعادة تهيئة المجمع الصناعي، أوضحت أن الوزارة تعمل على مراجعة التشريعات المتعلقة بتهيئة هذه المناطق، مع العمل على تحسين المردودية من خلال مراجعة مجلة الاستثمار بهدف تطوير الصناعة بشكل عام. وأشارت الوزيرة إلى أن صفاقس تعتبر من أوائل الولايات في تحديد الأولويات وتعمل على تنمية الجهات التي تشهد نقصا في الاستثمارات. ونوهت بالإمكانيات المتاحة لمراكز الأعمال في تدريب وتأهيل الكوادر المحلية.

في تعقيبه، أشار النائب إلى وجود إشكاليات في بعض الإجراءات، بما في ذلك تحويل الأموال. كما طالب بعقد لقاء مشترك يضم وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة ونواب جهة صفاقس، لبحث الإشكاليات العالقة المتعلقة بالمنطقتين الصناعيتين «سيدي سالم» و«مدغشقر 2».

وفي ختام الجلسة أكد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية وزارة الصناعة والطاقة والمناجم باعتبارها تساهم في إحكام استغلال الثروات الوطنية،

الفلاحة والسياحة والبيئة والصيد البحري بولاية قابس. وأضافت أن جميع الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء المحليين أو الدوليين تحترم كافة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل. كما أوضحت أن المشروع النموذجي المبرمج لإنتاج «الأمونيا الخضراء» لا يستهدف بالأساس الجانب الصناعي، بل يهدف إلى اكتساب التجربة والخبرة في مجال إنتاج هذه المادة التي يقوم المجمع الكيميائي بإستيرادها. وأشارت إلى أن هذا المشروع يندرج في خانة المشاريع الصديقة للبيئة حيث سيعتمد في مرحلة الإنتاج على الطاقات المتجددة.

وفي التعقيب، تساءل النائب عن مشاريع الامتصاص الثلاثي ومآلاتها، ودعا إلى فتح ملفات الفساد في قطاع الطاقة في جهة قابس، منددا بما وصفه بالممارسات الهادفة إلى تضليل المسؤولين وتقديم صورة خاطئة عن واقع الجهة.

السيدة بسمة الهمامي



تمحور السؤال حول المناطق الصناعية في ولاية سليانة.

وفي إجابتها، أكدت الوزيرة وجود عديد المشاريع المحدث في ولاية سليانة باعتبارها تحتكم على امتياز فلاحي يتمثل في الزراعات الكبرى والسقوية. وأوضحت أنه تم توفير بنية تحتية ملائمة لتعزيز التحويل الصناعي. وأشارت إلى أن تطوير الإنتاج يتطلب بالضرورة تطوير التوريد والتصدير بنفس الوتيرة.

واعتبرت أن السياسات والخيارات التي اعتمدها تونس منذ السبعينات كانت مناسبة، مؤكدة ضرورة اتباع سياسات جديدة تتلاءم مع التحديات والرهانات. وذكرت بأن تونس تتصدر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر اتفاقيات متوازنة ساهمت في تطوير الصناعة. وأكدت أن الميزان التجاري في الصناعات حقق فائضا مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وأن تونس حافظت على سيادتها وهي تزاخم المنتجات الأوروبية. وبيّنت أن الوزارة تعمل على تعزيز القطاع الصناعي في ولاية سليانة وتشجيع الاستثمار فيها، بما يخدم تنمية المنطقة ورفع مستوى الإنتاج.

حيث يمثل 80% من الإنتاج الصناعي. وأوضحت أن 30% من المؤسسات الصناعية تنتهي إلى هذا القطاع، الذي يسهم بنسبة 70% في إجمالي الصادرات. وأكدت أن الوزارة تسعى إلى دعم المؤسسات المتعثرة وتحسين الحوكمة لتفادي الإغلاق والمحافظة على مواطن الشغل. وفي تعقيبه، شدّد النائب على تمسّكه بصحة الأدلة والإثباتات التي قدّمها، مؤكداً عزمه على متابعة الملفات المطروحة حتى يتم إيجاد حلول جذرية لها.

السيدة عواطف الشنيتي

تمحور السؤال حول المناطق الصناعية والغاز الطبيعي في ولاية باجة. وأوضحت الوزيرة في إجابتها أن ملف الغاز الطبيعي يشهد تقدما ملحوظا في إنجاز المشاريع العمومية والخاصة. كما بيّنت أنه من المقرر أن تبدأ أشغال ربط معتمديتي تبرسق بالغاز الطبيعي في السداسي الأول من سنة 2027. وأعلنت أنه تم ربط باجة الجنوبية بالغاز في جانفي 2025، في حين يقدّم مشروع الربط في تبرسق بـ 2.5 مليون دينار وفي دقة بـ 01 مليون دينار، واعتبرت أن هذه المشاريع استثمارية تستوجب توفير التجهيزات اللازمة مثل الربط بالكهرباء والغاز. وأضافت أن هناك 135 مشروعا صناعيا في باجة بطاقة تشغيلية تقدر بـ 16 ألف موطن شغل، مما سيعزّز التحويل الصناعي للمواد الفلاحية.

وفي تعقيبه، أشارت السيدة عواطف الشنيتي إلى أن المنطقة الصناعية تحتوي على أرض تابعة للدولة تمتد على 350 هكتار يمكن استغلالها بشكل فعال، مشيرة إلى التعطيلات في إطلاق المشاريع وتنفيذها، ومؤكدة تسريع معالجة الإشكاليات لدفع عجلة التنمية في الجهة.

السيد عصام البحري الجابري



تمحور السؤال حول بعض المسائل التي تهم الوزارة في ولاية قابس.

وفي إجابتها، أكدت وزيرة الصناعة أن الأنشطة الكيميائية أضرت بصفة ملحوظة بقطاعات

الموارد البشرية بالجهة، إضافة إلى ضعف تجهيز مرحلة التحضيري التي تفتقر للأجهزة الضرورية. واعتبر أنّ هذه النقائص تدفع بالعائلات إلى التّرحّل من الأرياف نحو المدن، متسائلا عن مخرجات الاستشارة الوطنية الخاصة بالتعليم.

السيد معز الرياحي



تمحور السّؤال حول احتساب سنوات التعاقد عند التقاعد وفتح الترقية بالشهاد العلمية للمعلّمين الحاصلين على الأستاذية والإجازة.

وأوضح وزير التربية في إجابته أنّ المتقاعدين في قطاع التربية مدعوون إلى تسوية وضعيتهم المالية من خلال تسديد المساهمات غير المدفوعة لفائدة صندوق التقاعد. كما أكّد أنّ باب الترقية بالشهاد مفتوح بصفة دورية، حيث تُنظّم مناظرات داخلية تتيح للمنتسبين إلى القطاع الترقية في مختلف الرتب حسب الشهاد العلمية المتحصّل عليها. وفيما يتعلّق بملف المتقاعدين، أشار إلى أنّ عملية خلاص مستحقّاتهم جارية مؤكّدا أنّه سيتمّ قريبا تسوية حقوقهم المالية.

وبخصوص ظاهرة العنف في الوسط المدرسي، بيّن أنّ الوزارة تتابع هذا الملف بالتنسيق مع كافة الأطراف والوزارات المعنية، في إطار خطة وطنية تهدف إلى حماية التلاميذ وتضمن أمن المؤسسات التربوية واستقرارها.

السيد محمد أمين الورغي

تناول السّؤال وضعية التربية في جبل الجلود. وفي جوابه، أوضح الوزير أنّ المؤسسات التربوية بهذه المنطقة شهدت عدّة تدخّلات للصيانة، يعكس اهتمام الوزارة وحرصها على إدراجها ضمن أولوياتها من حيث البنية التحتية والموارد البشرية والتجهيزات. وأضاف أنّه سيتمّ، مباشرة بعد شهر رمضان، التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة لإحداث ملاعب وقاعات رياضية، ومع وزارة الداخلية لتعزيز تأمين التلاميذ والمؤسسات التربوية.

وفي تعقيب، دعا النائب إلى برمجة زيارة ميدانية للاطلاع على الوضع عن كثب،

القصيبة من ولاية سوسة شهدت كثافة سكانية متزايدة، الأمر الذي استوجب تشخيصا دقيقا للوضع من أجل استيعاب العدد المتنامي من التلاميذ.

وفيما يتعلّق بمشروع المركّب التربوي بالقصيبة، أفاد أنّ أحد رجال الأعمال بالجهة عبّر عن استعداده لتمويل بناء الإعدادية داخل هذا المركّب، مع برمجة انطلاق الأشغال بعد شهر رمضان. وأضاف أنّه تمّت برمجة إحداث مدرسة ابتدائية بنهج طه حسين بزواوية سوسة، وتمّ تخصيص العقار اللازم، غير أنّ عملية الاقتناء تعذّرت، ممّا استوجب إحالة الملف إلى وزارة أملاك الدولة للشروع في إجراءات الانتزاع لفائدة المصلحة العامة. وأشار الوزير إلى برمجة عمليات توسعة لعدد من المدارس الابتدائية مع إضافة فضاءات صحية ورياضية. كما تمّ تعزيز المدارس الابتدائية بالتجهيزات الضرورية، وتوزيع مخابر إعلامية ومكتبية متنقلة على كافة المعاهد الإعدادية والثانوية.

وفي تعقيب، شدّد النائب على أهمية استثمار الهبة التي خصّصها أحد المستثمرين بالجهة للتهوض بالمؤسسات التربوية، مقترحا توجيه جزء منها لإحداث مدرسة إعدادية ثالثة بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات.

السيد حسن الجربوعي

تناول السّؤال وضعية البنية التحتية التربوية بولاية صفاقس عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة.

واعتبر وزير التربية في جوابه أنّ توفير الحد الأدنى من الظروف الملائمة داخل المؤسسات التربوية، سواء بالمدن أو في المناطق الريفية، أمر ضروري لخلق مناخ تربوي سليم يضمن جودة التعليم. وأكّد أنّ الجميع متفق على تشخيص الواقع التربوي، خاصة فيما يتعلّق بالبنية التحتية المهترئة التي تتطلّب تضافر جهود كل المتدخلين والعمل وفق أولويات واضحة تُمنح للمناطق الأكثر تضررا.

وفيما يتعلّق بالموارد البشرية، أكّد العمل على توفير الحد الأدنى الضروري من الإطار البشري بكل مدرسة وفي كل ولاية.

أمّا بخصوص التجهيزات، فقد أقرّ بإمكانية وجود تفاوت في توزيع المعدّات بين المؤسسات التربوية، مشدّدا على أنّ الوزارة ستقوم بالتثبّت والتدقيق لضمان العدالة والمساواة في التوزيع.

وفي تعقيب، اعتبر النائب أنّ معتمدية منزل شاكر تعاني من إشكاليات حقيقية أبرزها أزمة النّقل المدرسي. كما أشار إلى النقص في

وتأمين موارد الدولة، وتنشيط الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار، والتحكّم في الطّاقة. وأوضح الدور المنتظر من الوزارة، خاصّة فيما يتعلّق باستعادة نسق الإنتاج في القطاعات الاستخراجية، وتنوع مصادر الطّاقة، واستشراف الحلول لتحقيق الانتقال الطّاقّي، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، والتهوض بالاستثمار، ودفع التصدير.

وأشاد رئيس المجلس بالجهود المبذولة لدعم الاستثمار، واستحداث آليات جديدة لمساندة المؤسسات الصّغرى والمتوسطة. وأكّد أنّ التطلّع إلى الأفضل وتعزيز المكتسبات مسؤولية جماعية تتطلّب تكثيف الجهود، وتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف المعنية.

وذكّر رئيس المجلس بحرص الوظيفة التشريعية على العمل في تكامل مع الوظيفة التنفيذية، وتفاعل إيجابي مع المبادرات الإصلاحية، لا سيما مراجعة مجلة المحروقات ومجلة الاستثمار.

الأسئلة الموجهة

الى السيد نور الدين النوري

وزير التربية

يوم 18 مارس 2025

أكّد رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الجلسة حرص المؤسسة البرلمانية على المساهمة الفاعلة في مختلف البرامج الإصلاحية، وخاصة على المستوى التشريعي. وجدد تأكيد ضرورة مواصلة العمل المشترك مع كافة هيكل الدولة وفق رؤية جامعة تقوم على التجديد والتطوير، خاصّة في المجال التربوي، لجعل المدرسة فضاء جاذبا ومنتجا للفكر المستنير والمبدع، ولتمكين هذا القطاع من أداء دوره كاملا في معركة البناء وتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

السيد يوسف التومي



تمحور السّؤال حول تقدّم إجراءات إنجاز مشروع إحداث مدرسة إعدادية ومعهد ثانوي وفضاء رياضي بمدينة قصيبة سوسة. وفي إجابته، أكّد وزير التربية أنّ منطقة

وفي تعقيبه، دعا النائب إلى ضرورة الإسراع في فكّ العزلة الدّاخلية والخارجية عن ولاية المهديّة، وربطها بكافة معتمدياتها وبشبكة الطرقات السيّارة، مع إفراد مشروع سبّخة بن غياضة بطريق سيّارة، وربط ولايات صفاقس والمهديّة والمنستير عبر طريق حزامية مشتركة.

السيد صابر الجلاصي



تساءل حول مآل المشاريع المعطّلة ضمن برنامج تعبيد الأحياء الشعبيّة بغاية القضاء على التفاوت الجهوي (حي بورقية، حي الحفصية، حي الطاحونة من ولاية منوبة معتمدية برج العامري).

وأوضحت وزيرة التّجهيز والإسكان، بخصوص مشروع منطقة الفجة بمنوبة، أنّ مصالح الولاية تواصل دراسة الاعتراضات المقدّمة، مشيرة إلى أنّ القوائم النّهائية لم تُستكمل بعد. وأضافت أنّ المقاولّة المكلفّة بالمشروع تواجه صعوبات مالية وفنيّة تسبّبت في تعطيل الأشغال. كما أكّدت أنّ الوزارة تعمل على إيجاد الحلول الملائمة لتجاوز هذه الإشكاليات بالتنسيق مع الأطراف المعنية، حتى يتمّ استكمال المشروع وتسليم المساكن الاجتماعيّة خلال السّداسي الثاني من سنة 2025.

وأوضحت أنّ المشاريع المبرمجة داخل الأحياء الشعبيّة تندرج ضمن المشروع الخصوصي لتهديب هذه الأحياء والحدّ من التفاوت الاجتماعي وتحسين ظروف العيش، مؤكّدة أنّ انطلاق الأشغال مبرمج لشهر جويلية 2025.

وشدّد النائب في تعقيبه على أنّ الإشكاليات المتعلّقة بالمساكن الاجتماعيّة تعود أساسا إلى المشاكل التي تعاني منها المقاولّة المكلفّة بالإنجاز. وأكّدت ضرورة تحديد آجال دقيقة لتسليم المساكن لأصحابها.

السيد طارق المهدي

تمحور السّؤال حول خطّة الوزارة لتشجيع قطاع البناء المنظّم، وانطلاق أشغال تعمير مشروع تبرورة، وآجال انتهاء أشغال المدخل الشّمالي لصفاقس من جهة سيدي منصور.

ملفّ وتسوية وضعياتها. وأوضح أنّه كلّف التفقديّة العمومية بمواصلة التحقيق في الأمر.

وفيما يخصّ مناظرات الكفاءة، أقرّ بوجود بعض الشّوائب في الإجراءات، لكن محاضر لجان الامتحانات الموقّعة من الجهات الرسميّة تؤكّد أنّ ترتيب المعنيّة هو 171 في حين أنّ الرتبة المطلوبة هي 120 مما يجعل الوضع غير قابل للتّسوية.

وفي تعقيبه، دعت السيدة بسمة الهمامي إلى ضرورة التدخّل الفوري لمراجعة الأداء الإداري للتّربية، وذلك للحدّ من الأخطاء ومعالجة ملقّات الفساد ووضع حدّ للتلاعب بنتائج المناظرات.

السّئلة الموجهة

إلى السيدة سارة زعفراني زنزي

وزارة التّجهيز والإسكان

يوم 19 مارس 2025

السيد أحمد بنّور

تمحور السّؤال حول مشروع سبّخة بن غياضة وجهر وتوسيع ميناء الصّيد البحري وربط ولاية المهديّة بالطريق السيّارة.

وبيّنت الوزارة في جوابها أنّ اللّجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومة المنعقدة في 23 أكتوبر 2024 قرّرت الموافقة على المقترح المتعلّق بعرض المشروع للاستثمار باعتماد آلية التّفاوض التنافسي والمرور مباشرة للإعلان عن طلب التعبير عن الرغبة بمرافقة من الهيئة العامّة للشّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ التي تولّت بتاريخ 24 فيفري 2025 الإعلان عن طلب العروض لتعيين بنك أعمال أو مجمع مكاتب خبرات يتولّى إعداد ملف طلب التّعبير عن الرغبة في الإستثمار ومرافقة الدّولة في كامل المراحل التحضيرية قصد إبرام شراكة مؤسّساتيّة بين القطاعين العام والخاصّ لإنجاز مشروع بن غياضة بالمهديّة.

وبخصوص جهر ميناء الصّيد البحري بالمهديّة وتوسيعه، بيّنت أنّ المشروع يندرج ضمن مشمولات وزارة الفلاحة، مؤكّدة حرص الدولة على دفع نسق إنجاز المشاريع المعطّلة ومساندة شركات المقاولات التي تواجه صعوبات مالية.

وفيما يتعلّق بمشروع مضاعفة الطريق الوطنيّة، أشارت إلى أنّ المشروع يهدف إلى فكّ العزلة عن ولاية المهديّة، حيث تعمل الوزارة على استكمال إجراءات التسوية العقاريّة والبحث عن التمويلات اللازمة للانطلاق في إنجازها.

مؤكّدا أنّ التّربية تمثّل رهانا وتتطلّب توفير الحدّ الأدنى من مقوّمات التّجّاح.

السيد عبد السلام الحمروني

تمحور السّؤال حول معالجة المشاكل المتزايدة بأغلب المؤسّسات التربويّة الرّاجعة بالنّظر لمعتمدية بني خدّاش.

وبيّن الوزير في إجابته أنّه قام بزيارة ميدانيّة للجهة وتابع عددا من الملقّات، مؤكّدا استعدادّه لفتح بحث إداري عند الاقتضاء، خاصّة في الملقّات ذات الصّلة بشبهات الفساد انطلاقا من الحرص على تطبيق القانون وحماية مصلحة المرفق التربوي. وأفاد أنّ مصالح الوزارة قامت بـ 14 تدخّلا لصيانة المؤسّسات التربويّة وتجهيزها في منطقة بني خدّاش، في إطار السّعي إلى تحسين ظروف التّعليم وتوفير بيئة مدرسيّة لائقة.

وفي تعقيبه، دعا النائب إلى دمج مؤسّستين إعداديتين بسبب تراجع عدد التلاميذ فيهما، مع تخصيص إحدى المؤسّستين لتركيز إعدادية تقنية. كما طالب بتسريع معالجة ملف المرشدين والقيمين بالنظر إلى أهميته في تأمين سير المؤسّسات التربويّة وتأطير التلاميذ.

السيد عمّار العيدودي

تمحور السّؤال حول تعطلّ إنجاز عدد من المؤسّسات التربويّة ببعض المناطق من ولاية القصيرين.

وأوضح الوزير في إجابته أنّ أداء ديوان الخدمات المدرسيّة قابل للتّقييم والمراجعة بهدف تحسين جودة الخدمات المقدّمة. وفيما يتعلّق بمعهد فوسانة، أكّدت أنّ هذا المعهد تمّت برمّجته ضمن مشاريع الصّيانة وتقدّمت الأشغال فيه بنسبة بلغت 90%، إلا أنّ المقاولّة واجهت صعوبات تسبّبت في تأخير إتمام المشروع. وأقرّ بوجود صعوبات في بعض المشاريع بالجهة تتجاوز صلاحيات الوزارة، مؤكّدا حرصه على دفع نسق الأشغال واستعراض تقدّم المشاريع ومراحل التّعهد والصّيانة، وأسباب تعطلّ الأشغال.

وفي تعقيبه، أعرب النائب عن أمله في استكمال المشاريع في آجالها، كما أثار مشاكل نقل التلاميذ، متسائلا عن مآل تسوية وضعيّة المتعاقدين في القطاع.

السيدة بسمة الهمامي

تناول السّؤال تسوية وضعيّة مشاركة في مناظرة الكفاءة في الأستاذيّة في مادة الرياضيات. وأكّدت الوزير في جوابه أنّ هذا الموضوع خضع لدراسة دقيقة، حيث تمّ جرد أكثر من 1200

المخطط الثلاثي 2023 - 2025.

وأوضحت الوزيرة أنّ أشغال تهيئة المسالك الفلاحية بمعتمديات الجهة تشهد تقدّماً بنسبة 80%، ومن المنتظر استكمالها في جويلية 2025. كما أشارت إلى مشاريع مماثلة في جهات أخرى بالولاية تقدّر كلفتها بـ 8.7 مليون دينار، وتشهد تقدّماً بنسبة 50 % على أن تنتهي أشغالها في مارس 2026. وفيما يتعلق بالجسور، أكدت أنّ العمل جارٍ لاستكمال الإجراءات الإدارية تمهيدا لانطلاق الأشغال في ماي 2025.

وبخصوص مشاريع الطرقات الجهوية، أكدت جاهزية الدراسات الفنية وسيتم اقتراح هذه المشاريع ضمن المخطط التنموي القادم. وأوضحت أنّه يتمّ بحث تمويل دفعة أولى من مشاريع المسالك الفلاحية، مع ضبط الأولويات على المستوى الجهوي وفق الحاجيات الملحة.

وفيما يتعلق بالمساكن الاجتماعية، أكدت استعداد الوزارة للانطلاق في التنفيذ فور توفير الأراضي اللازمة.

وفي تعقيبها، أكد النائب ضرورة احترام الآجال المحددة نظرا لما عانته الجهة من تهميش خلال السنوات الماضية. ودعا إلى إنجاز المشاريع المبرمجة وعدم ترحيل أي منها إلى المخطط التنموي المقبل، ضماناً لحق الجهة في التنمية العادلة والمتوازنة.

السيد ياسين مامي



تمحور السؤال حول إعادة تهيئة كل من طبقة السير للطريق الجهوية MC28 والرصيف والتنوير والحلول المعتمدة للحدّ من الاكتظاظ المروري بمدخل مدينة الحمامات، وتأخّر إنجاز جسرين على مستوى قنطرة واد باطن بالحمامات.

وذكرت الوزيرة في إجاباتها بأنّ المشاريع التي تتوقّلها دراسات فنية متكاملة تُطرح ضمن المخطّطات التنموية، حيث تتم صياغتها على المستوى المحلي ثم الجهوي، ثم الإقليمي، وأخيراً تُعرض على المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وفيما يتعلق بمشكلة الاكتظاظ في مدينة

نقص الاعتمادات المالية، وتعمل الوزارة على التنسيق مع الأطراف المعنية لرصد التمويلات اللازمة لاستكمال المشروع.

وقدّمت الوزيرة لمحة عن تقدّم الأشغال في عدد من المشاريع بالجهة. كما شدّدت على أنّ برامج التنمية المستقبلية لن تُصاغ مركزيا، بل ستنبثق عن المستوى المحلي لتناقش جهويا ثم إقليميا قبل عرضها على المجلس الوطني للجهات والأقاليم للمصادقة، وفق مقتضيات القانون المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

وأكدت التزام الوزارة بمحاربة الفساد، مشيرة إلى أنّ كل الملفات المشفوعة بالأدلة والقرائن ستكون محلّ متابعة وتحقيق.

وفي تعقيبها، أكد النائب دور ممثلي الشعب في نقل المشاغل وإثارة الشّبهات المتعلقة بالفساد، فيما تقع مسؤولية التثبّت والتحقيق والتقصّي وجمع الأدلة على عاتق الجهات التنفيذية والرقابية.

السيد صابر المصمودي

تمحور السؤال حول مشاكل البنية التحتية الصناعية في ولاية صفاقس.

وأوضحت الوزيرة في جوابها أنّه تمّ عرض مشروع تبرورة على اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع الكبرى، وتمّ لأول مرة إقرار عرض الاستثمار. وأكدت أنّ الوزارة بصدد التفاوض مع شركة «البحيرة للاستثمار» لاستكمال الإجراءات والقيام بالدراسات الفنية، بما يمكن من الانطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع الذي سجّل تقدّماً. وبيّنت أنّ إقرار مثال تهيئة عمرانية للمنطقة، سيترك للمستثمر وتصوّره الكامل للمشروع، تفاديا للقيود التي قد تتناقض مع رؤيته الاستثمارية.

وفي تعقيبها شدّد النائب على ضرورة تفهّم انشغال أهالي صفاقس وحرصهم على إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي. وأكدت أهمية هذه المشاريع في دفع الاستثمار والتنمية في جهة صفاقس.

السيد رضا الدلعي



تمحور السؤال حول مدى تقدّم تنفيذ مشاريع البنية التحتية بولاية باجة ضمن

وأوضحت الوزيرة أنّ الوزارة وضعت خطة شاملة للمساهمة في تنظيم البناء ومجابهة ظاهرة التوسّع العمراني العشوائي. واعتبرت أنّ هذه الظاهرة تمثل أحد التحديات الكبرى في قطاع السّكن. وأكدت أنّ القطاع لا يزال يعاني من عدّة صعوبات وهو ما استوجب إقرار جملة من الإجراءات أبرزها إحداث الوكالة الوطنية للتهيئة الترابية والتّعمير، مع مراجعة الأمثلة التوجيهية والترابية.

وأعلنت الوزيرة أنّ مشروع مجلة التهيئة الترابية والتّعمير هو أحد المحاور الأساسية لتطوير قطاع السّكن وسيحال قريباً على مجلس نواب الشعب. وأشارت إلى قرار توسيع برنامج «المسكن الأول» بموجب قانون المالية لسنة 2025 ليشمل عدداً أكبر من المنتفعين، في إطار دعم السّكن الاجتماعي.

وأكدت أنّه تقرّر فتح باب الاستثمار في مشروع تبرورة، وتمّ إسناد الصّفقة إلى شركة «البحيرة للاستثمار» مع الانتهاء من عمليات تطهير محيط المشروع.

أما بالنسبة لمشروع الطريق الشمال جنوب لمدينة صفاقس في قسطه الأول، فقد تمّ فسح الصّفقة منذ شهر سبتمبر 2024 مع الشركة الوطنية «سومترا» نظراً لتعثر الأشغال، والمشروع في طور الإعلان عن طلب العروض لاستكمال أشغال القسط الأول بالتنسيق مع الممول.

وفي تفاعله، أكد النائب ضرورة تقسيم مشروع تبرورة على غرار مشروع البحيرة، بما يحقق التوازن العمراني. ودعا إلى الحزم في تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية وتشديد الرّقابة للحدّ من ظاهرة البناء الفوضوي التي تهدد النسيج العمراني.

السيد النوري الجريدي

تناول السؤال تعطلّ المشاريع المبرمجة من قبل وزارة التّجهيز والإسكان في القطار وبلخير والسند من ولاية قفصة.

وأوضحت الوزيرة أنّ المصالح الجهوية بولاية قفصة اقترحت عقارا على ملك بلدية السند يمسح 2902 متر مربع داخل مثال التهيئة العمرانية وصبغته سكنية، وهو موضوع اعتداءات من بعض المتساكنين ويمكن ادراجه ضمن البرنامج الخاص للّسكن الاجتماعي والمتعلّقة ببناء 5000 مسكنا اجتماعيا.

وأشارت إلى أنّ برنامج توسعة المستشفى المحلي بالسند لم يشهد أي تعطلّ وتمّ استكمال إجراءات القبول النهائي، تمهيدا لانطلاق الأشغال. وبيّنت أنّ مشروع مركب الطفولة بالسند يندرج ضمن صلاحيات وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وتمّ الشروع في الأشغال التي توقّفت بسبب

طويلة من الصّعوبات والإشكاليات. وبين أن الوزارة نجحت في تقليص تأخير رحلات شركة الخطوط التونسية، موضحاً أن الأسطول الحالي لا يتجاوز عشرات قيد الاستغلال، في حين تخضع أربع طائرات للتعاينة. وأكد التّقدّم التدريجي لمؤشرات التعافي داخل شركة الخطوط التونسية، متوقّعا استعادة توازنها المالي والتّشغيلي في أفق سنة 2026.

وبين أن التّوجّه العام يرتكز على إصلاح منظومة النّقل الفردي، عبر تجويد الخدمات والاهتمام بالنّظافة والمظهر العام للمهنيين. وشدّد على الدّور اللّوجستي للوزارة على مستوى الموانئ، مستشهداً بميناء رادس، ومؤكّداً جهود إعادة تهيئة وربط شبكة السّكك الحديدية بالموانئ لاستغلالها في نقل البضائع.

وفي تعقيب، اعتبر النّائب أن معالجة الدّيون التي تثقل كاهل شركات النّقل العمومي تمثّل أولوية كبرى وأوّل خطوة في مسار إصلاح القطاع. وشدّد على ضرورة تسريع تركيز تطبيق النّقل الذكي لما لها من دور في تحسين الخدمات. وأكد أهمية فكّ العزلة عن جزيرة قرقنة عبر دعم منظومة النّقل البحري وتعزيز الرّبط بين الجزيرة وبقية المناطق.

السيد يوسف التومي

تناول السّؤال تردّي خدمات النّقل الحديدي على الخط الرّابط بين تونس والمدن السّاحلية، وبرنامج الوزارة لاقتناء قطارات جديدة وعربات المترو الخفيف وحافلات لفائدة شركة النّقل بالسّاحل، وزيادة إسناد رخص التاكسي الفردي والجماعي وسيّارات الأجرة بولاية سوسة.

وأبرز الوزير في إجابته العمل على دعم الخطوط القائمة مع إمكانية منح رخص للنّقل الخاص لتغطية الحاجيات المتزايدة. وأعلن عن انطلاق خطة دعم لوجستي تشمل توفير حافلات جديدة لفائدة الشركات الجهوية للنّقل بداية من سنة 2026. وأشار إلى مواصلة العمل على إعادة تشغيل الخطوط التي تمّ التّخلي عنها، مع الحرص على توزيع الحافلات وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار الامتداد الجغرافي وعدد الاشتراكات المدرسية والجامعية في كل جهة. وأوضح أن إسناد رخص سيّارات الأجرة بولاية سوسة يتمّ بناء على تقييم الحاجيات على المستوى الجهوي بالتنسيق مع مختلف دوائر القطاع.

وفي تعقيب، شدّد النّائب على حجم معاناة المواطن، مقترحاً توسيع مسار المترو ليشمل مناطق القلعة الصّغرى وصولاً إلى النفيضة.

الشعبية يعود إلى تخلي الدولة، ممثلة في الشركات العقارية عن دورها الاجتماعي في توفير المساكن للطبقات المعنفة. وأكد أن تفشي البناء العشوائي أدّى إلى فوضى في تطبيق أمثلة الهيئة العمرانية واضطراب في منظومة الرّخص المتعلقة بالبناء، ورخص الماء والكهرباء.

وفي ختام الجلسة، اعتبر رئيس مجلس نواب الشعب أن وزارة التّجهيز والإسكان تشرف على قطاعات حيوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاغل المواطنين. كما تساهم في توفير خدمات حيوية مثل الجسور والطّرق والإسكان والبنائات المدنية، فضلاً عن حماية المدن من الفيضانات. وتحمّل مسؤوليتها في تنفيذ سياسة الدولة في هذه المجالات، مع الحرص على المحافظة على الرّصيد العقاري وتنميته.

ودعا إلى تكاتف الجهود لوضع معايير جديدة تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، وتسهيل الحصول على القروض وتمليك العائلات التونسية لمساكن. كما حثّ على اتّخاذ الإجراءات لحماية المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات، وضمان استدامة مكوّنات البيئة الحضرية، وأكد أهمية مراجعة المنظومة التشريعية، خصوصاً فيما يتعلّق بمجلة التهيئة الترابية والتّعمير.

الأسئلة الموجّهة

الى السيد رشيد عامري وزير النّقل
يوم الثلاثاء 25 مارس 2025

أكّد السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب حرص النواب على نقل مشاغل المواطن عبر الأسئلة الشفاهية التي تعكس الاهتمام بقطاع النّقل، بالنظر إلى دوره المحوري في تحقيق التنمية. وأبرز ما يفرضه ذلك من مسؤولية لتأمين الخدمات الضّرورية في مختلف الجهات، والعمل على جعله دافعا للاستثمار ومحركا للاقتصاد.

وبين أن التّهموز بقطاع النّقل يتطلّب المضي في إصلاحات هيكلية تشمل الجوانب التشريعية والمؤسّساتية، مع معالجة مكامن الخلل والفساد التي أثّرت سلباً على مردودية المؤسّسات والمنشآت العمومية النّشطة في هذا المجال. وأضاف أن المعالجة تتطلّب إرادة وصرامة في التّعاطي مع الإشكاليات. وشدّد على أن الإصلاح مسؤولية وطنية مشتركة تتطلّب تكامل جهود جميع مؤسّسات الدولة.

السيد محمود شلغاف

تناول السّؤال استراتيجية الوزارة للتّهموز بقطاع النّقل من حيث الوسائل والتّجهيزات والصيانة.

وفي إجابته أشار وزير النّقل إلى دقّة الوضعية التي يعيشها القطاع نتيجة تراكمات سنوات

الحمامات، أشارت الوزيرة إلى أن الدراسة الخاصّة بحلّ الإشكال المروري على مستوى مفترق بركة السّاحل قد بلغت مراحلها الأخيرة. وستكون جاهزة في ماي 2025. وأوضحت أن التّصوّر الحالي يتّجه نحو إنشاء نفق لتخفيف الاكتظاظ.

وفي تعقيب، أشار النّائب إلى أن المعطيات التي قدّمتها الوزيرة لا تتطابق مع ما يتمّ تداوله ومناقشته على المستوى الجهوي. ودعا إلى ضرورة التنسيق بين الوزارة والهيكل الجهوية من أجل تقديم حلول عملية تُعيد للمدينة ما يليق بها من جمال وسمعة سياحية.

السيد عبد الجليل الهاني



تمحور السّؤال حول المساكن الاجتماعية بمعتمدية بوعرقوب، ووضع الشركة العقارية للبلاد التونسية، ووضعية مقاطع الرّمال بمعتمدية بوعرقوب والمنطقة الصناعية حشاد.

وأشارت الوزيرة في إجاباتها إلى إصدار منشور يتعلّق بالبنائات المتداوية للسّقوط تنفيذاً لمقتضيات القانون الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب. وبيّنت أنه تمّ الشّروع في العمل عبر فرق تضمّ ممثلين عن الوزارة والشركة الوطنية العقارية، لضبط العقارات التي تعود ملكيتها للدولة وتتصرّف فيها الشركة وإعداد برنامج تدخّل لتجديدها.

وبيّنت أن إسناد أمثلة التهيئة العمرانية ورخص الكهرباء والماء، من اختصاص المصالح البلدية، وتقدّم الوزارة مساندة للبلديات التي تواجه صعوبات لضمان عدم تعطيل مصالح المواطن.

وأضافت أن الوزارة تعمل على تخصيص أراضي دولية بالدينار الرمزي يتمّ التفويت فيها لشركات البعث العقاري العمومية لتمكينها من استعادة نشاطها الأصلي في مجال السّكن الاجتماعي.

وفي تعقيب، أشار النّائب إلى أن تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي وزيادة عدد الأحياء

خاصة مع توفر السكة التي يمكن استغلالها دون حاجة إلى تمويلات إضافية. ودعا إلى تقنين إسناد رخص النقل الفردي والجماعي.

السيد صابر الجلاصي

تناول السؤال الأول نتائج التقارير الخاصة بالحوادث المتكررة لعربات المترو الخفيف، واستراتيجية الوزارة لإنقاذ شركة نقل تونس للحافلات والمترو الخفيف.

وفي إجابته أكد الوزير أن تفقدية شركة نقل تونس تقوم باستمرار بمتابعة سير العمل ورصد التجاوزات. وشدد على أنه سيتم تحميل المسؤولية لكل من ثبت تقصيره أو تجاوزه للقانون، حفاظا على مرفق النقل العمومي.

واعتبر أن أعمال الشغب تعد سببا رئيسيا في إتلاف وسائل النقل. وبين أنه سلوك يستوجب المعالجة والتوعية، مؤكدا العمل على التنسيق مع المؤسسات التربوية لترسيخ ثقافة احترام المرفق العمومي لدى الناشئة. وفي تعقيب، شدد النائب على أهمية المتابعة الجدية لكل الملفات المطروحة، وعلى أن الهدف هو النهوض بقطاع النقل خدمة للمواطن وللمصلحة العامة.

وتوجه النائب صابر الجلاصي بسؤال ثان حول توجهات الوزارة لمعالجة النقائص وإنقاذ شركة الخطوط التونسية.

وأوضح الوزير في إجابته أن مشروع إعادة هيكلة شركة الخطوط التونسية جاهز ويصدد استكمال بقية الإجراءات. وأشار إلى أنه تم الشروع في تنفيذ عدد من التدابير الإصلاحية، من بينها توفير السيولة لصيانة أربع طائرات، والانطلاق في عملية الرقمنة، فضلا عن اعتماد نمط جديد للحوكمة وإعادة الهيكلة بهدف تحسين الخدمات. وفي تعقيب، تساءل النائب عن طبيعة الامتيازات الجبائية التي تتمتع بها شركة «كاترينغ». ودعا إلى التدخل العاجل لمعالجة الإشكالات التي يعيشها مستودع الزهروني لصيانة الحافلات. كما شدد على ضرورة إرساء منظومة حوكمة فعالة، وعلى أهمية التوعية بالحفاظ على وسائل النقل العمومي.

السيد محمد علي فنييرة

طرح سؤالاً حول واقع قطاع النقل في جنوب ولاية نابل.

وفي إجابته، أكد الوزير الحرص على دعم مختلف الفروع الجهوية بالحافلات

المزدوجة وفق البرنامج الوطني المعتمد، ومنها جهة قرقمالية. وبين أن الحافلة المكيفة قد تتسبب في بعض الخسائر المالية للشركة، وهو ما يستوجب إعادة تقييم الجدوى الاقتصادية لمردوديتها.

وأكد إسداء التعليمات اللازمة للشروع في تركيز محطات الحافلات، بالتنسيق مع السلطات المحلية والجهوية. وأفاد أن العمل جارٍ لإدراج خدمة استخراج البطاقات الرمادية من مركز الفحص الفني بقرمالية في إطار تقريب الخدمات من المواطن، في انتظار تهيئة الفضاء الذي سيخصص لإجراء امتحانات إسناد رخص السّياقة.

وفي تعقيب، شدد النائب على ضرورة وضع استراتيجية واضحة لمعالجة الصعوبات التي تعيشها ولاية نابل في مجال النقل. وجدّد المطالبة بإحداث محطة قارة للنقل البري بقرمالية. ودعا إلى تطبيق قرار إلغاء النقل الريفي في كافة ولايات الجمهورية لما يشكّله من ضغط على منظومة النقل العمومي.

السيد صابر المصمودي

تناول السؤال آجال انطلاق مرحلة انجاز المترو بمدينة صفاقس.

وأوضح وزير النقل أن خطة الوزارة تركز على استغلال شبكة الخطوط الحديدية المتوفرة بصفاقس كخيار استراتيجي لتسريع تطوير خدمات النقل. وأشار إلى أن العمل جارٍ على إيجاد التمويلات الضرورية لإنجاز مشروع المترو بالمنطقة.

وأضاف أنه سيتم تعزيز أسطول الشركة الجهوية للنقل بصفاقس بحافلات جديدة، منها 8 كهربائية دعما لمجهودات تطوير النقل المستدام بالجهة.

وفي تعقيب، شدد النائب على حجم حركة التنقل التي تعرفها صفاقس يوميا، مؤكدا ضرورة المرور إلى مرحلة إنجاز المشاريع المعطلة ولوبصفة تدريجية وجزئية. ودعا إلى إنجاز مشروع المترو بصفاقس باعتباره مشروعا حيويا.

السيدة بسمة الهمامي

تمحور السؤال حول وضعية الشركة الجهوية للنقل بسليلانة.

وأكد الوزير أنه سيتم تدعيم الشركة بـ 15 حافلة جديدة في موفى شهر أفريل، في إطار مجهودات تحسين خدمات النقل. وأوضح أنه تم إسناد دعم مالي إضافي هام لفائدة الشركة نظرا للوضعية المالية الصعبة التي تمرّ بها، مع تعزيزها بانتداب 21 سائقا.

وفي تعقيبها، عبّرت السيدة بسمة الهمامي عن استيائها من طول آجال التقاضي التي قد تمسّ بحقوق المشتكين والمعتضين على نتائج المناظرات الخارجية. وأشارت إلى وجود شبهات تلاعب في نتائج بعض المناظرات الخارجية، داعية إلى ضرورة إرساء مبادئ الشفافية في التعامل مع هذه الملفات، والتواصل مع المتضررين وتوفير المعلومة بكل وضوح لضمان تكافؤ الفرص.

السيد عصام البحري الجابري

تناول السؤال الحلول العاجلة لمشاكل النقل بولاية قابس وبرنامج النقل الحديدي، واستغلال الميناء التجاري، وإحداث خط مباشر للحافلة بين تونس وقابس.

وفي إجابته، أوضح الوزير أن المعايينة الميدانية التي أجراها، خلال زيارة غير معلنة إلى ولاية قابس، أسفرت عن اتخاذ قرارات عاجلة بالنظر إلى الوضعية المتردية للنقل بالجهة. وأشار إلى العمل على إعادة تهيئة شبكة السكك الحديدية واقتناء تجهيزات جديدة بما سيسمح باستغلال الشبكة بنسبة تفوق 60% في غضون الثلاثي الأخير من هذه السنة. كما أكد أن الوزارة ستدخل لتعميق ميناء قابس وجرجيس لتعزيز الديناميكية التجارية، بما يدعم مكانة المنطقة كوجه استثمارية. وفي تعقيب، أكد النائب محدودية الإجراءات المتخذة، مشيرا إلى حادثة سرقة حافلة بالجهة، وهو ما يعكس هشاشة الوضع. وجدّد الدعوة إلى تفعيل مطار قابس لما له من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وجلب الاستثمارات.

السيدة نورة الشبراك



تمحور السؤال حول وضعية النقل العمومي بمعتمدية قربة.

وأفاد الوزير في إجابته أن معتمدية قربة تسلمت حافلة مكيفة ضمن برنامج الإقتناءات الجديدة، إلى جانب حافلة عادية وحافلتين من الحافلات المستعملة لتعزيز أسطول النقل في الجهة. وأكد مواصلة العمل على تركيب المحطات والواقيات في المعتمدية وغيرها من المناطق، في إطار خطة متكاملة لمعالجة نقص

عقد مجلس وزاري في جانفي للتداول حول الاستعدادات لشهر رمضان، مضيفاً أنه تم الانتقال من مرحلة النقص إلى مرحلة بناء مخزون استراتيجي وضمان حسن التصرف.

وأكد سعي الوزارة إلى تعزيز مكانة تونس بالأسواق الخارجية ودعم المنتج التونسي من خلال مرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والحرفيين خلال المشاركة في التظاهرات الدولية، إلى جانب العمل على رقمنة القطاع وتوسيع قاعدة العرض وتنويع المنتجات المصدرة.

وأبرز دور المجلس الأعلى للتصدير والمجلس الوطني للتجارة الخارجية في ضبط الاستراتيجيات وتيسير إجراءات الصادرات وتطوير آليات المراقبة الفنية.

ودعا النائب في تعقيبه إلى تكثيف حملات المراقبة على مسالك التوزيع للحد من التجاوزات. وشدد على أهمية التنسيق مع مختلف الوزارات والهيكل للترويج للمنتج التونسي في الأسواق الخارجية. كما أكد أهمية البحث عن أسواق جديدة لا سيما في القارة الآسيوية، وتفعيل الاتفاقيات الإطارية مع دول الجوار.

السيد عبد الستار الزارعي



تناول السؤال ظاهرة التجارة الموازية وبعث المناطق التجارية الحرة في الجهات الحدودية.

وأبرز الوزير المجهودات الرامية إلى وضع مقارنة ناجعة للتصدي لظاهرة التجارة الموازية والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد. وأكد أهمية العمل على تعزيز التواصل مع الشباب وتحسيسه بمخاطر الاقتصاد غير المنظم، باعتباره قوة فاعلة في دعم مسار التنمية. وأشار إلى أن منطقة بن قردان تمثل إحدى الركائز الأساسية في هذا التمشي، وتعمل الوزارة على إدماجها ضمن مشروع التنمية حتى تكون منطقة جاذبة للاستثمار وقادرة على خلق الثروة وفرص التشغيل. وأفاد بأنه يجري الإعداد لمخطط مديري مشترك مع

على منظومة الدعم وضمان توجيهها إلى مستحقيها.

وشدد النائب في تعقيبه على ضرورة الموازنة بين المراقبة القبلية وترشيد التوريد العشوائي بما يضمن حماية المنتج التونسي. واعتبر أن الترفيع في الأداءات الجمركية قد يكون بديلاً عملياً يُمكن من الاستغناء عن آلية المراقبة القبلية التي تساهم أحياناً في تكريس البيروقراطية وتعطيل الإجراءات، مؤكداً أن الإبقاء على هذه الآلية بشكلها الحالي قد يفتح المجال أمام التهريب والتجارة الموازية.

السيدة بسمة الهمامي

تمحور السؤال حول وضعية المخازن في ولاية سليانة.

وأوضح الوزير في إجابته الحرص على ضمان إيصال المواد الأساسية خاصة إلى المناطق الريفية، مشدداً على استعداد المصالح الوزارية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي النقائص ومعالجتها.

وفيما يتعلق بولاية سليانة، أشار الوزير إلى وجود 8 مخازن تنشط حالياً، منها مخبزة واحدة محل نزاع قضائي، وقد تم توزيع حصتها من مادة الفرينة على بقية المخازن لضمان تواصل تزويد المواطنين بهذه المادة الأساسية.

وفي تعقيبه، شددت السيدة بسمة الهمامي على ضرورة إعلام الراغبين في الاستثمار بخريطة دقيقة للاحتياجات حسب المناطق، بما يضمن توزيع الفرص بشكل عادل. وأكدت أن التشغيل حق لكل مواطن، وأن الإدارة جعلت لخدمة الصالح العام بعيداً عن المحاباة.

السيد نجيب العكرمي

نيابة عن السيد النوري الجريدي



تناول السؤال مسائل تهمة الواردات والصادرات وتعديل الأسواق والرقابة.

وأوضح الوزير أن التوازن بين العرض والطلب شهد تحسناً ملحوظاً، وأنه تم

محطات النقل وفضاءات الانتظار.

وأوضح أن الاستراتيجية التي تعمل الوزارة على تنفيذها تشمل إنشاء مركز وطني لصيانة معدات النقل البري، بالإضافة إلى وحدة إنتاج، كما تتضمن ربط جميع أنماط النقل في تونس الكبرى وكذلك مع الجهات الداخلية.

وفي تعقيبه، أشارت السيدة نورة الشبراك إلى أن معتمدية قرية تعدّ من المناطق المعزولة التي تتطلب اهتماماً خاصاً من وزارة النقل. وأوضحت أنه كان من المنتظر تعزيز فرع النقل في المعتمدية بثلاث حافلات، لكن لم يتم الحصول سوى على حافلة واحدة، مما أثار استياء أهالي المنطقة.

الأسئلة الموجهة

الى السيد سمير عبيد

وزير التجارة وتنمية الصادرات

يوم 26 مارس 2025

السيد غسان يامون

تمحور السؤال حول جدوى اعتماد الرقابة القبلية عند التوريد ودفع فارق الدعم من المؤسسات الصناعية والوحدات السياحية والترفيع في حصّة جربة من المواد الأساسية المدعّمة وزيادة حصّة المخازن.

وأوضح الوزير في إجابته أن بعض الجهات سعت خلال فصل الصيف إلى خلق اضطرابات في السوق في جزيرة جربة من خلال ممارسات احتكارية، خصوصاً في المواد الأساسية والسلع المرتبطة مباشرة بصفة المواطن. وأكد أن الوزارة، تعمل باستمرار على التصدي لهذه الممارسات التي تهدد استقرار السوق وتضرر بالقدرة الشرائية للمواطن.

وأشار إلى أن عدد المخازن الناشطة بجزيرة جربة يبلغ حوالي 40 مخبزة، وهي قادرة على تلبية حاجيات المواطنين.

كما أكد التنسيق مع وزارة السياحة لتأمين حاجيات الموسم السياحي في جربة، بما يضمن استقرار السوق وتوفير المواد الأساسية للمتساكنين والزوّار على حدّ السواء. وأوضح أن الهدف الأساسي من الرقابة القبلية على الواردات هو حماية المنتج الوطني وضمان جودة السلع.

وأكد تكثيف الحملات الرقابية والتصدي لعمليات التهريب وكل أشكال مخالفة القانون التي تمسّ بالاقتصاد الوطني. وأوضح أن دعم مادة السكر موجه إلى الكميات المخصصة للاستهلاك العائلي وليس للاستعمال الصناعي، حفاظاً

وعكست حجم المهام والصلاحيات الموكولة لهذه الوزارة. وأشار إلى الدور المحوري الذي تضطلع به في تجسيد السياسات الاجتماعية، خاصة في المرحلة الزاهنة التي تميّزت بإيلاء رئيس الجمهورية اهتماما متواصلا بالمحافظة على المقدرة الشرائية والتصدي لمختلف أشكال الاحتكار والمضاربة. وأكد أهمية المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المتعلق بتجريم الاحتكار والمضاربة غير المشروعة، الذي يعدّ مكسبا تشريعيًا. وبين أنّ نجاح هذا التمشي يتطلب تعزيز الإجراءات والتدخلات لمعالجة الإخلالات في مسالك التوزيع ومكافحة التلاعب بالمواد المدعّمة والحدّ من ظاهرة التمييز الغذائي. كما شدّد على أهمية تكثيف التشاور حول سبل حماية المكاسب الاجتماعية، من خلال إحكام التصرف في منظومة الدّعم وتوجيهه إلى مستحقيّه، ومزيد التنسيق لمواجهة التجارة الموازية والتهريب والتصديّ للتجاوزات التي تضرّ بالتوازنات المالية للدولة.

وجدّد التزام مجلس نواب الشعب بإعطاء الأولوية لكل القطاعات المرتبطة بحقوق المواطن في العيش الكريم، مؤكّدا استعداد الوظيفة التشريعية، لمواكبة الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ المنافسة، ودعم الإطار القانوني والمؤسّساتي بما يساهم في تعزيز قدرات البلاد التصديرية وتحسين شروط النّفاد إلى الأسواق، والتصديّ لكل مظاهر الاحتكار والغش والمضاربة.

العرض في المواد الاستهلاكية، مبيّن أنّ المخزون الاحتياطي يمثل عاملا أساسيا في دعم استقرار السوق.

وأكد الحرص على تحفيز منظومات الإنتاج من جهة وتعزيز مفهوم الأمن الغذائي من جهة أخرى، مع إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني في تلبية حاجيات السوق ومواصلة محاربة الاحتكار وحوكمة مسالك التوزيع. وأشار إلى رقمنة منظومة التوزيع، باعتماد تطبيقات ذكيّة تُمكن من التدخل السريع والفعال.

وبين أنّ الوزارة بصدد مراجعة القانون المتعلّق بالمنافسة بهدف إحداث تحوّل هيكلي وتنظيمي يمكن من التحكم في السوق وحماية المستهلك. وتطرّق الوزير إلى عمليات المراقبة على المستويين المركزي والجهوي، مبيّن أنّها تتمّ في إطار استراتيجية تعتمد على عدّة محاور من أبرزها تكثيف التدخلات الرقابية على مستوى مسالك التوزيع بالتنسيق مع المصالح الأمنية. وأضاف أنّ الوزارة تعمل على تغطية كامل تراب الجمهورية عبر تعزيز حضور فرق المراقبة في كل الجهات. وأشار إلى إعادة هيكلة مصالح المراقبة الاقتصادية والعمل على دعمها بالوسائل اللوجستية والموارد البشرية، لضمان نجاعة التدخلات وتحسين الأداء.

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب البيانات التي قدّمها وزير التجارة وتنمية الصادرات،

كل من الجزائر وليبيا، يهدف إلى تنمية المناطق الحدودية وتحويلها إلى فضاءات توفر فرص التشغيل.

وفي تعقيبه، أكّد النائب أنّ الأولويات الوطنية تتمثّل في ضمان الأمن الغذائي وترسيخ السلم الاجتماعي. ودعا إلى اتخاذ إجراءات حازمة للتصديّ لظاهرة التهريب، ومعالجتها في إطار مقاربة شاملة تحفظ التوازنات وتدعم الاقتصاد.

عرض حول استراتيجيات الوزارة

قدّم وزير التجارة وتنمية الصادرات عرضا تناول استراتيجية الوزارة في إدارة ملف الواردات، مؤكّدا أهمية ترشيدها خاصّة فيما يتعلّق بالمواد غير الأساسية. وأوضح أنّ الوزارة تعمل على الانفتاح على أسواق جديدة خاصة الأوروبية والآسيوية دعما للتوازنات التجارية والمنتوج الوطني والحدّ من استنزاف الموارد المالية للدولة عبر الاستيراد العشوائي.

وأكد أنّ المراقبة القبليّة تمثّل آلية ضرورية لحماية المنتج التونسي، إلى جانب مراجعة الاتفاقيات التي أظهرت تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تمّ فرض معالم جمركية إضافية على بعض السلع التركية لتمكين المنتج التونسي من فرص أفضل في السوق المحليّة.

وشدّد على جهود ضمان انتظام التزويد واستقرار

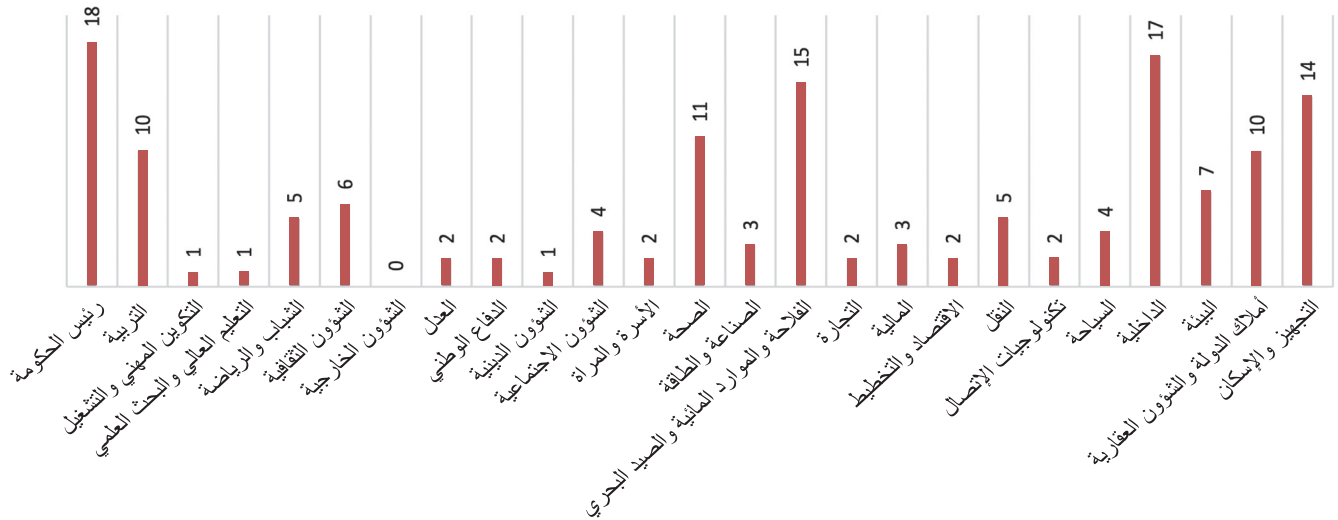
معطيات حول الأسئلة الشفاهية وتوزيعها



النواب يتقدمون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة

يواصل النواب ممارسة العمل الرقابي عبر آلية الأسئلة الكتابية التي تشمل مختلف القطاعات وتتناول عديد الإشكاليات المطروحة، وفي ما يلي عرض عن هذه الأسئلة الكتابية الموجهة خلال الفترة من جانفي الى مارس 2025

الأسئلة الكتابية الموجهة إلى أعضاء الحكومة خلال الفترة من جانفي الى مارس 2025



أعضاء لجنة الصحة يزورون عددا من المؤسسات الصحية بولاية سوسة



أدى وفد نيابي عن لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يومي 06 و 07 فيفري 2025 زيارة ميدانية إلى عدد من المؤسسات الصحية والإستشفائية بولاية سوسة، وذلك لمتابعة سير المرفق العمومي للصحة والمساهمة في إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة المشاكل والنقائص المطروحة.

وشملت الزيارات المستشفى الجامعي فرحات حشاد، والمستشفى الجامعي سهلول، ومستوصف سوسة المدينة، والمستشفى الجهوي بمساكن، والمستشفى المحلي بالنفيسة، ومركز الوسيط المتعدد الاختصاصات بسوسة، ومركز الصحة الأساسية حي العوينة، ومستوصف قصيبة الشط، ومستوصف العسكريين بالقلعة الكبرى، والمستشفى المحلي بالقلعة الصغرى، ومستوصف كندار بأولاد عامر.

واطّلع النواب على وضعية البنية التحتية لهذه المؤسسات، مشددين على ضرورة المحافظة على رصيد

المرفق العمومي الصحي والسعي إلى الإصلاح قدر الإمكان. كما عاينوا التجهيزات الثقيلة بالمستشفيات الجامعية وتجهيزات التصوير الطبي وتجهيزات طب الأسنان وإجراءات السلامة والوقاية المعتمدة بالأقسام الطبية. واستمعوا كذلك إلى الطواقم الطبية والإستشفائية الذين أبرزوا مشاغلهم ومقترحاتهم والمشاكل والصعوبات التي تواجههم.

وانعقدت خلال الزيارة جلسة عمل مع المدير الجهوي للصحة بسوسة الذي قدّم عرضا عن الخارطة الصحية بالجهة والخدمات

المقدمة من طرف المؤسسات الصحية والتصورات المقترحة لتحسين الخدمات الصحية. كما عقدت جلسة عمل مع المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية وممثلين عن الصناديق الاجتماعية وتفقدية الشغل بالجهة وإدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية، تمحورت حول موضوع سداد وتحويل المساهمات للصندوق الوطني لاسترجاع مصاريف المرض من طرف الصناديق الاجتماعية، إضافة إلى مسائل تهم الموارد البشرية والإمكانات اللوجستية وطب الشغل والسلامة المهنية.

الدبلوماسية البرلمانية

تعزيز التعاون البرلماني مع العراق وإيطاليا ومجلس أوروبا
وحضور مكثف في اجتماعات البرلمان العربي والاتحاد البرلماني الدولي

يوصل مجلس نواب الشعب مساعيه ومبادراته الزامية الى تعزيز علاقات تونس الخارجية، وبحث سبل تعزيز تعاون بلادنا مع عديد البلدان الشقيقة والصديقة ولاسيما في المجال البرلماني. وقد تجسّم هذا التمثي عبر مختلف الاستقبالات وجلسات العمل التي احتضنها قصر باردو. كما واصل مجلس نواب الشعب حضوره الفاعل والمكثف في اجتماعات مختلف الهيئات والمنظمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية وفي مقدّمتها البرلمان العربي والاتحاد البرلماني الدولي. وكانت مختلف الاستقبالات والمشاركات مناسبة لإبراز التطوّرات التي ما فتئت تشهدها تونس في مسارها التنموي وفي مواجهتها لمختلف التحديات، كما كانت فرصة للتعريف بمواقف تونس من مختلف القضايا المطروحة إقليميا ودوليا.

استقبال وفود برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية

رئيس مجلس نواب الشعب

يستقبل رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي

واللقاءات وتبادل التجارب والخبرات. وكانت المحادثة مناسبة للتطرّق إلى عديد التحديات المشتركة وضرورة دعم المساعي الزامية الى التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية. وتمّ إبراز ما يتطلّبه هذا الهاجس المشترك من جهود على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف بما يخدم مصالح شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط ويدعم أمنها واستقرارها. وأكّد الجانبان أهمية توخّي مقاربة شاملة لمقاومة هذه الظاهرة، تقوم على معالجة الأسباب الجذرية وعلى أسس التنمية المتضامنة. وأبرز رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي، الأهمية التي توليها إيطاليا لعلاقاتها مع تونس، بما مكن من إرساء تعاون مثمر، مشيرا إلى حرص بلاده على تنميته خاصة في المجالات الاقتصادية والفلاحية والتبادل التجاري وفي المجال الطاق. وأبرز أهمية تنفيذ الاتفاقيات المشتركة، مشيرا إلى التقدّم الحاصل في مجال تجسيم الاعتراف المتبادل لخص السّياقة ودوره في تحقيق التقارب. وأكّد ما تحظى به تونس من تقدير لدى إيطاليا، مشيرا إلى أهمية تعزيز العمل المشترك لدعم العلاقات الأوروبية الافريقية على قدم المساواة، وتماشيا مع المقاربة الإيطالية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية التي تقودها رئاسة الوزراء الإيطالية. ودعا إلى مضاعفة الجهود لمقاومة ظاهرة الاتجار بالبشر.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب تقديره لحرص إيطاليا على تعزيز التعاون مع تونس، مؤكّدا الرّغبة في دعمه خاصة في الميادين الاقتصادية والأكاديمية والثقافية. وأبرز الخطوات التي قطعها تونس في مسارها الجديد، مؤكّدا ما توليه من أهمية للحقوق والحريات. وشدّد على أهمية تكثيف الجهود المشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، مؤكّدا المقاربة التونسية في التعامل مع موضوع الهجرة وفق القوانين والمواثيق الدولية، ورفض أن تكون تونس بلد عبور أو توطّن. ودعا إلى توخّي مقاربة إقليمية تجمع دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي لحلّ معضلة الهجرة غير النظامية.

استقبل السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 17 جانفي 2025 السيد Ignazio LA RUSSA رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي، مرفوقا بوفد هام، وبالسيد Alessandro PRUNAS سفير إيطاليا بتونس، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن مبروك والسيد الأنور المرزوقي، والنائب المساعد للرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة السيدة ضحى السالمي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة السيد أيمن بوغديري، والنائب عن دائرة الحمامات السيد ياسين مامي.

وأكّد الجانبان العلاقات التونسية الإيطالية الممتازة والقائمة على روابط تاريخية وعوامل جغرافية تسهم في إقامة تعاون وثيق في شتى الميادين. وأبرز الآليات المعتمدة، التي أعطت دفعا لهذا التعاون تماشيا مع تطلّعات الشعبين.

وتمّ التطرّق إلى العلاقات بين مجلس نواب الشعب ومجلس الشيوخ الإيطالي، ومساهمتها في تعزيز التعاون بين البلدين. ودعا الجانبان إلى مضاعفة المساعي لإثرائها عبر تكثيف الزيارات





جلسة عمل بين أعضاء لجنة التربية
ووفد من لجنة التعليم العالي بمجلس النواب العراقي
 انعقدت يوم 11 فيفري 2025 جلسة عمل بين أعضاء لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة برئاسة السيد كمال فراح رئيس اللجنة، ووفد من لجنة التعليم العالي بمجلس النواب العراقي برئاسة السيد عادل حاشوش الركابي النائب الأول لرئيس اللجنة، بحضور عدد من النواب. وتطرق الجانبان إلى العلاقات بين البلدين وما يجمعهما من قواسم حضارية وتاريخية ومعرفية وثقافية مشتركة، مؤكدين أهمية إيجاد آليات جديدة لتعزيز التعاون خاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

وأشار أعضاء الوفد العراقي إلى خصوصية منظومة التعليم العالي في العراق، مبرزين مجهودات اللجنة البرلمانية في تجويد القوانين الهادفة إلى تطوير التعليم عبر الحث على الترفيع في ميزانية هذا القطاع. وعبروا عن اهتمامهم بتبادل الكفاءات والخبرات في مجال الصيدلة والهندسة وإيجاد آليات النهوض بمجالات البحث العلمي، والاستفادة من الخبرات التونسية. وأشاروا إلى المشاغل التي تواجه الطلبة العراقيين في تونس، داعين إلى تذليل الصعوبات التي قد تعترضهم. وأكدوا أهمية تعميق التعاون في المجال التشريعي في قطاع التعليم العالي العام والخاص ودعم البحث العلمي بهدف تحقيق الجودة في المنظومة التعليمية.

وأشاد أعضاء وفد مجلس نواب الشعب بمساعي تمتين العلاقات من أجل الارتقاء بالتعاون الثنائي. وأبرزوا دور

اللقاءات بين الوفود البرلمانية في تعزيز هذه المساعي. كما أشاروا إلى ضرورة العمل على دفع العلاقات في المجال الاقتصادي والعلمي. وتطرقوا إلى الخطوات التي تقوم بها تونس للنهوض بمنظومة التعليم، مشيرين بالخصوص إلى الاستشارة الوطنية في مجال التربية، وإلى إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم. كما أبرزوا دور لجنة التربية في معاضدة مجهودات الحكومة لتطوير مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة.

وتم اقتراح إحداث أكاديمية برلمانية افتراضية تونسية عراقية من أجل توحيد الأفكار التشريعية وتطويرها، إلى جانب إمكانية إحداث قطب عربي مشترك في مجال البحث العلمي.

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس

التّظاميين من بعض بلدان جنوب الصحراء الذي أصبح يشكل خطراً على الأمن العام وعلى الاستقرار الاجتماعي وما يمكن أن ينجّر عنه من تداعيات. وأكد تعامل بلادنا مع هذه المسألة وفق المواثيق الدولية والقانون الإنساني، مشدداً على حرص تونس على الإيفاء بتعهداتها الدولية، ومبرزا ما تتطلبه المسألة من مجهودات مضاعفة وعمل مشترك بالنظر إلى التأثيرات على ارتفاع التدفق نحو البلدان الأوروبية.

استقبل السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 17 مارس 2025 السيدة Pilar MORALES رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس، بحضور السيدة ضحى السالحي النائب المساعد للرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة.

وأبرزت رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس تطوّر التعاون بين تونس ومجلس أوروبا وأشارت إلى مشروع التعاون الثلاثي بين تونس والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا حول موضوع تعزيز الحوكمة الاقتصادية من خلال مكافحة الفساد، الذي يتنزل في إطار استراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي مع عديد الشركاء، مؤكدة أهمية العمل على تفعيله والسعي إلى تجسيمة. كما تطرقت إلى العلاقات بين تونس ومجلس أوروبا في إطار تنفيذ سياسة الجوار. وأكدت الاستعداد لمزيد تعزيز التعاون مع مجلس نواب الشعب عبر برامج العمل ومختلف الآليات ولاسيما من خلال تقديم التجارب والخبرات والتكوين.



وعبر رئيس مجلس نواب الشعب عن انزعاجه من تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية، التي تعدّ من بين التحديات التي تواجهها تونس. وبين مخاطر ارتفاع منسوب تدفق المهاجرين غير

وبين السيد إبراهيم بودريالة، الخطوات التي قطعتها تونس على درب حرية الرأي والتعبير، مؤكداً ما استدعاه توسّع المشهد الاتصالي وتنوّعه من ضرورة التنظيم وتفادي كل انحراف. وأشار إلى مقترح تنقيح المرسوم 54 الذي لا علاقة له بالعمل الصحفي وبحرية الرأي والتعبير كمسألة مبدئية لا يمكن التراجع عنها.

وجدت رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس تأكيد أهمية انضمام تونس إلى إتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست. وأكدت استعداد مجلس أوروبا إلى تقديم الدعم والمساعدة لتسهيل تطبيق هذه الاتفاقية. كما أبدت اهتمامها بتنقيح المرسوم 54.

— حضور فاعل في اجتماعات الاتحادات والمنظمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية —

ودعا رئيس مجلس نواب الشعب إلى تكثيف الجهود المشتركة لتوفير الدعم الدولي لنصرة القضية الفلسطينية وإرجاع الحقوق لأصحابها وفضح مخططات الكيان المحتل. كما أكد رفض تونس القاطع لدعوات تهجير سكّان قطاع غزة وللمحاولات الصهيونية اليائسة لتصفية القضية الفلسطينية العادلة بعد عجز الاحتلال الغاشم عن كسر إرادة شعب متمسك بحقوقه أعطى مثالا في صموده البطولي ومقاومته الباسلة. وأكد مجدداً موقف تونس المبدئي والثابت الداعم لقضية الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه التاريخية المسلوبة غير القابلة للتصرف ولا سيما حقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

ودعا كافة البرلمانات العربية والبرلمانات الشقيقة والصديقة والمجالس والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية لمواصلة ممارسة كل أشكال الضّغط ومساندة القضية الفلسطينية، ووضع حدّ لهذه المظلمة التي طالّت أكثر من سبع عقود، والعمل على تسريع تدفق المساعدات الإغاثية والطبية العاجلة. كما ثمن رئيس مجلس نواب الشعب المواقف الإيجابية لعدد من الدول والمبادرات الداعمة لحق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال ومقاضاة مرتكبي الجرائم أمام المحاكم الدولية إنتصاراً للعدالة وللمبادئ القانون الدولي وللقّيم الإنسانية السامية وصونا للأمن والسّلم في المنطقة والعالم. وجدّد في ختام كلمته وقوف تونس إلى جانب الدول العربية في مواجهة المخططات الرامية إلى زعزعة أمنها واستقرارها، ورفضها التدخل في شؤونها الداخلية باعتباره مساساً بسيادتها الكاملة، وخرقاً للقانون الدولي وكافة المواثيق الدولية.

اجتماع افتراضي للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي

شارك السيد أيمن البوغديري رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والهجرة والتونسيين بالخارج، وعضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي، يوم 11 فيفري 2025، في الاجتماع الافتراضي لفريق العمل المنبثق عن اللجنة التشريعية بالبرلمان المذكور والمعني بدراسة مشروع القانون الإسترشادي المتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية في العالم العربي.

وتطرّق فريق العمل إلى أهمية إصدار البرلمان العربي للقوانين الإسترشادية بمساهمة البرلمانات العربية عبر تقديم ملاحظاتها ومقترحاتها، والإستفادة من تجارب الدول العربية في المواضيع ذات العلاقة، بالإضافة إلى تحديد المعايير المطلوبة التي يعتمدها البرلمان العربي لإصدار القوانين الاسترشادية.

المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية

نيابة عن السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب شارك السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس المجلس في أشغال المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية الذي انعقد يوم 22 فيفري 2025، بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

وألقى السيد أنور المرزوقي كلمة رئيس مجلس نواب الشعب، التي عبّر في مستهلّها عن شكره وامتنانه إلى كلّ من السيد حمد بن أحمد اليمامي، رئيس البرلمان العربي، والسيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي على ما يبذلانه من جهود على رأس هذين المؤسّستين وحرصهما على أن تضلّ فضاء لتعزيز التعاون البرلماني العربي في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدّد الأمن القومي.

كما ثمن مبادرة إصدار «وثيقة برلمانية عربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضمّ ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية»، التي تناولتها اللجنة التحضيرية بالدرس، نظراً لما تكتسيه القضية الفلسطينية من أهمية، باعتبارها القضية المركزية الأولى، وفي ظلّ ما تتعرّض له من مؤامرات ومخططات لتهجير الشعب الفلسطيني الأعزل من أراضيه. وأكدت كلمة رئيس مجلس نواب الشعب أنّ الجرائم الفظيعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل على مرّأى ومسمع المجتمع الدولي، ستبقى وصمة عار على جبين الإنسانية جمعاء. وبينت أنّ الشعب الفلسطيني عانى من ويلات حرب الإبادة الجماعية والممنهجة التي شتّها الكيان المجرم ضد المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية وإصراره على مواصلة في مشاهد يومية مؤثّقة وسط صمت دولي مريب، ودون رادع لهذا الكيان الذي يمعن في تحديّهِ للشرعية الدولية.



المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية



الطبيعية، ولجنة النوع الاجتماعي والأسرة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وقدمت السيدة عواطف الشنيتي بالمناسبة مداخلة تمحورت حول مسألة التغيرات المناخية، والصعوبات والحلول. وشارك أعضاء الوفد كذلك في الاجتماع المشترك للجنة التعاون والعلاقات الدولية وفرض النزاعات، ولجنة العدل وحقوق الإنسان، كما شارك الوفد التونسي في عملية انتخاب النائب الرابع لرئيس البرلمان الإفريقي وممثل منطقة إفريقيا الوسطى بمكتب البرلمان الإفريقي.

وعقدت المجموعة التونسية جلسة عمل مع رئيس البرلمان الإفريقي السيد فورتين شارومبيرا، الذي أكد المكانة الهامة للمجموعة التونسية وحضورها المميز في البرلمان الإفريقي. كما



وأكد السيد أيمن البوغديري في تدخله أهمية تناول لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب لمشروع هذا القانون الاسترشادي بناء على إحالة من البرلمان العربي، مبيناً أنّ اللجنة تولت دراسته ومناقشته. وشدد على ضرورة تشريك المنظمات والهيئات الوطنية والعربية، والاتصال بالدول المتضررة ومعرفة الأطراف المستفيدة من تفشي ظاهرة الهجرة غير النظامية. وبين من جهة أخرى أهمية اعتماد عديد المقاربات الأخرى منها الاقتصادية والتنموية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، وعدم الاقتصار على الجانب الزجري الذي طغى على مشروع القانون الاسترشادي.

الدورة العادية للبرلمان العربي

شاركت المجموعة التونسية بالبرلمان العربي في الدورة العادية لهذا البرلمان التي انعقدت بالقاهرة من 24 إلى 26 فيفري 2025. وتتكون المجموعة من السيد أيمن نقرة، نائب رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية والأمن القومي والسيد أيمن البوغديري، عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان والسيد ماهر الكتاري، عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والسيد محمد اليحياوي، عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب. وقد شارك أعضاء المجموعة في اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان العربي، واللجان الفرعية للنظر في المواضيع المدرجة بجدول أعمالها خاصة المتعلقة بمشروع «القانون الاسترشادي لمكافحة الهجرة غير المشروعة» والمواضيع المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية وكذلك المعنية بتعزيز علاقات التنسيق والتعاون مع المنظمات والجهات الاقتصادية العربية.

كما شارك النواب في الجلسة الطارئة التي نظمها البرلمان العربي يوم 26 فيفري 2025 بشأن فلسطين «تحت شعار إعمار غزة واجب... وتهجير أهلها جريمة».

وخلال الجلسة العامة تمت المصادقة على مداوات الجلسة الثانية للبرلمان العربي التي انعقدت بتاريخ 14 ديسمبر 2024 وعلى تقارير اللجان الدائمة الأربعة، كما تمت الموافقة على ميزانية البرلمان العربي لسنة 2025 وعلى إعداد «رؤية برلمانية لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية لنزع فتيل الأزمات ومنع نشوب الصراعات من خلال تفعيل الدبلوماسية الوقائية» وإعداد «رؤية برلمانية لمكافحة الأساليب الحديثة لترويج وتصنيع وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية» فضلا عن اعتماد «الوثيقة الاسترشادية العربية لتعزيز التطوع لكبار المواطنين».

اجتماعات لجان البرلمان الافريقي

شاركت المجموعة التونسية القارة بالبرلمان الإفريقي في أشغال الدورة السادسة لهذا البرلمان التي انعقدت من 18 إلى 28 فيفري 2025 في ميدراند بجنوب إفريقيا، تحت شعار: «العدالة للأفارقة والأشخاص من أصل أفريقي من خلال التعويضات». وقد ضم الوفد السيدة عواطف الشنيتي والسادة يسري البواب ولطفي الهمامي وأيمن بن صالح وأحمد سعيداني.

وقد حضر أعضاء المجموعة التونسية في أشغال الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة للبرلمان الإفريقي. كما شاركوا في الاجتماع المشترك للجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والبيئة والموارد

من جهتها تطرقت النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، إلى حرص تونس على ضمان الحقوق والحريات، مستشهدة بالفصلين 31 و44 من الدستور .

• شاركت السيدة سوسن مبروك، والسيدة ضحى السالحي يوم 19 مارس 2025 في الاجتماع الافتراضي الذي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والهيئة الدولية للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد، حول موضوع «التحديات التي تطرحها الرقمنة في علاقة بالسلام والإدماج وحقوق الإنسان: ما هو دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية، وما هي الوسائل المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة؟».

وأكدت نائب رئيس مجلس نواب الشعب حرص تونس على الحفاظ على حرية المواطن وصون كرامته. وأبرزت تبنيها مقاربة شاملة في مواجهة الظواهر المرتبطة بالعنف والكراهية، مشيرة إلى اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن القومي التي تعنى بمقاومة الإرهاب والتطرف الفكري والعنف بكل أشكاله. وتطرقت إلى دور مجلس نواب الشعب وخاصة لجنة الحقوق والحريات في العمل على مكافحة هذه الظواهر، مشيرة إلى انفتاح اللجنة على المنظمات والهيئات الدولية والوطنية. ودعت البرلمانات والهيئات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية إلى الوقوف أمام خطر نشر خطاب الكراهية والعنف.

من جهتها أشارت النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، إلى التحولات السريعة التي يشهدها الفضاء الرقمي، والتحديات المتصلة بالحفاظ على التوازن بين ضمان حرية التعبير من جهة ونبد خطاب الكراهية والحفاظ على الحقوق من جهة أخرى. وتطرقت إلى عدد من التشريعات التونسية في علاقة بهذا المجال وأوضحت أن بعض التشريعات تستدعي تدقيقا للمصطلحات لتجاوز التحديات التي تطرح في مستوى التطبيق. كما شددت على أهمية اتباع نهج متكامل يشمل التوعية المجتمعية والتعامل مع مختلف الفاعلين، لبناء فضاء رقمي آمن ومنفتح في نفس الوقت.

اجتماع افتراضي حول "دور البرلمانات في النهوض بالعمل المناخي وتنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني"

شاركت السيدة مهي عامر مقرّر لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة يوم 5 مارس 2025، في الاجتماع الافتراضي الذي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي حول "دور البرلمانات في النهوض بالعمل المناخي وتنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني".

ويهدف هذا الاجتماع الافتراضي، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى تحديد الإجراءات الفورية وطويلة المدى التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لضمان تنفيذ التزامات بلدانها في مجال المناخ.

وأكدت السيدة مهي عامر في تدخلها أهمية اتفاق باريس للمناخ واعتبرته نقطة تحول في الجهود العالمية، حيث يعتمد بشكل كبير على تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، وهي التزامات تتعهد بها الدول للحد من الانبعاثات وتعزيز التكيف مع آثار التغير المناخي. وأفادت أن تونس



تمّ التداول بخصوص سبل تفعيل دورهم وتسهيل القيام بالمهام المناطة بعهدتهم.

هذا والتقى أعضاء الوفد التونسي على هامش أشغال الدورة السادسة للبرلمان الأفريقي، بعدد من الوفود البرلمانية الإفريقية المشاركة كما التقى بسفيرة تونس لدى جنوب إفريقيا، حيث تمّ التداول بالخصوص حول مكانة تونس وإشعاعها إفريقيا..

المشاركة في اجتماعين افتراضيين للاتحاد البرلماني الدولي

• شاركت السيدة سوسن مبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب والسيدة ضحى السالحي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، يوم 16 جانفي 2025 في اجتماع افتراضي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والهيئة الدولية للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد، حول موضوع « كيفية إدارة حرية التعبير وحرية الإعلام وثقافة المحو وخطاب الكراهية لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز التماسك الاجتماعي».

وأكدت نائب رئيس مجلس نواب الشعب في مداخلتها انخراط تونس في كل المواثيق والمعاهدات التي تحفظ حرية الإنسان وكرامته، مشيرة إلى دستور تونس لسنة 2022 الذي خصّص الباب الثاني للحقوق والحريات، وتضمن حرية التعبير والإعلام والمعتقد.



يكن في مراقبة الأداء الحكومي، وإنشاء لجان دائمة للمناخ، وتعزيز الشفافية والمساءلة عبر إلزام الحكومة بتقديم تقارير شفافة حول التقدم في تنفيذ المساهمات، ونشر البيانات والتقارير البيئية بشكل مُتاح للمواطنين والمجتمع المدني.

وبينت أن دور البرلمانات في تنفيذ الالتزامات البيئية يتجسد أيضاً من خلال مراقبة صرف التمويلات الدولية المخصصة للمشاريع المناخية، وتخصيص جزء أكبر من الميزانيات لمشاريع الطاقة النظيفة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تعتمد ممارسات صديقة للبيئة، بالإضافة إلى تعزيز الشركات والمشاركات.

نجحت في تنفيذ المساهمات المحددة الأولى، وانطلقت يوم 26 فيفري 2025 في تحديد المساهمات الثانية. كما تطرقت إلى تحديات تنفيذ المساهمات لاسيما المتعلقة بالتمويل، مشيرة إلى ضرورة تعزيز قدرات تونس لتنفيذها.

وأوضحت أن تعزيز دور البرلمانات في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً عبر التشريع يكون أساساً من خلال سن القوانين الداعمة، ومواءمة التشريعات، وتدعيم الاستدامة الصناعية، ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة. وأفادت السيدة مهي عامر أن دور البرلمان في المستوى الرقابي

تفاعل متواصل مع تطورات الأوضاع في غزة والتعبير عن المساندة الدائمة للقضية الفلسطينية

إن مكتب مجلس نواب الشعب المنعقد اليوم الخميس 2 جانفي 2025 بتزكيته الجديدة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وفي إطار متابعته للتطورات والمستجدات في قطاع غزة:

- يعرب عن انشغاله العميق إزاء الأوضاع الصعبة والمتروية وغير الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني الصّامد في قطاع غزة، مع استمرار حرب الإبادة الجماعية والمنهجة التي ينتهجها الكيان الصهيوني الغاصب، وما خلفته من آلاف الشهداء والجرحى والمصابين.

- يدين بشدة هذه الهجمة الوحشية واستمرار مسلسل القتل والدمار والتجويع والتشريد في حق الأبرياء العزل في مشاهد يومية موثقة أمام أنظار العالم ووسط صمت دولي مريب، ودون رادع لهذا الكيان الذي يواصل بكل صلف استهانتته واستخفافه بكافة القرارات والمواثيق الدولية وبكل التداءات الداعية للوقف الفوري لهذه الحرب المدمرة.
- يهيب بكافة البرلمانات الوطنية والاتحادات والمجالس البرلمانية الإقليمية والدولية تكثيف مجال تحركها ومبادراتها وتوسيعها قصد وضع حد للجرائم البشعة المرتكبة في حق المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ ومحاسبة مرتكبيها. كما يحثها على مزيد تقوية تضامنها ودعمها للقضية الفلسطينية، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، مع تسهيل تدفق المساعدات الإغاثية والطبية للقطاع.

- يؤكد مكتب المجلس تمسكه بموقف تونس المبدئي والثابت المساند لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ونضاله المشروع من أجل إقرار حقوقه الوطنية ولاسيما حقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كل أراضي فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

بيان مكتب مجلس نواب الشعب 2 جانفي 2025

إن مجلس نواب الشعب المنعقد اليوم الثلاثاء 18 مارس 2025 في جلسة عامة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، وفي إطار متابعته لتطورات الوضع الخطير في قطاع غزة جراء سلسلة الهجمات الوحشية والغادرة لالة حرب الكيان الصهيوني والتي طالت فجر اليوم المدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني وهم نيام، وما خلفته من مئات الشهداء والمصابين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، فإنه:

- يندد ويدين بأشد العبارات الجرائم البشعة وسياسة الإبادة الجماعية التي يمعن الكيان المجرم في اقترافها في تحد صارخ للمجتمع الدولي واستخفاف بالقوانين والمواثيق الدولية.

- يناشد كافة البرلمانات الوطنية والاتحادات والمجالس البرلمانية والإقليمية والدولية إدانة هذا الكيان على ما يقترفه يوميا من جرائم وحشية في حق أبناء الشعب الفلسطيني والعمل على محاسبة مرتكبيها. كما يحثها على التحرك العاجل والفاعل قصد وضع حد لمسلسل القتل والتشريد والتجويع والسعي من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واستئناف إدخال المساعدات الإغاثية والطبية للقطاع والحيلولة دون تفاقم الأوضاع وحدوث كارثة إنسانية تزيد في معاناة سكانه.

- يؤكد مجددا دعمه المطلق لنضال الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وحقه في إقرار حقوقه الوطنية المشروعة، كما يهيب بكافة القوى الحرة في العالم إلى الوقوف إلى جانبه ونصرة قضيته العادلة.

بيان مجلس نواب الشعب 18 مارس 2025

الأكاديمية البرلمانية

مجلس نواب الشعب ينظم سلسلة جديدة من الأيام الدراسية

واصلت الأكاديمية البرلمانية تنظيم الأيام الدراسية المخصصة لتعميق النظري في المبادرات التشريعية المعروضة على المجلس وللتداول بخصوص عديد المواضيع والمسائل المطروحة على الساحة الوطنية. وتناولت الأيام الدراسية التي تم تنظيمها خلال أشهر جانفي وفيفري ومارس 2025 مواضيع تهم بالخصوص الهجرة غير النظامية، ومتابعة استراتيجية الوظيفة التنفيذية للمياه، ومقترح قانون تنقيح القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص.

الهجرة غير النظامية في تونس

جنوب الصحراء من دول افريقية تعاني أوضاعا تنموية صعبة وهشاشة أمنية وعدم استقرار، وهو ما يربطها بظواهر خطيرة على غرار الجريمة المنظمة التي تصل إلى حد الاتجار بالبشر. وأضاف أن ارتفاع أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين دخلوا التراب التونسي في السنوات الأخيرة يشكل عبء كبيراً على الوطن. كما أشار إلى اعتماد بعض دول المقصد في الاتحاد الأوروبي مقارنة أثبتت عدم جدواها حيث تريد أن تجعل دول العبور في شمال افريقيا بمثابة منصّات لتجميع المهاجرين في الفترة الأخيرة.

وبين أن تونس اعتمدت مبدأ يقوم على الرّفص القطعي لأن تكون دولة عبور أو توطين للمهاجرين غير النظاميين، مع عدم قبول إقامة ما يسعى بمحطات الإنزال على أراضيها للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، وتسخير امكانياتها المادية والبشرية حصريا للدّفاع عن حدودها وتأمينها والقيام بالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وأضاف أن المقاربة التونسية تدعو إلى ضرورة عدم الاقتصر على البعد الأمني، بل التعاطي مع هذه الظاهرة من جذورها.

وأشار إلى حاجة بعض دول جنوب الصحراء التي تمرّ بأوضاع تنموية واقتصادية صعبة وهشاشة الأوضاع الأمنية، إلى مساعدة دول المقصد من حيث المساعدة على التنمية وتعزيز أسباب الاستقرار، بالإضافة إلى مكافحة الشبكات الدولية للجريمة المنظمة في ما يتعلق بالاتجار بالبشر. وذكر بالميثاق الأمني حول الهجرة

الذي يرسخ الفكرة الدّاعية إلى تنظيم الهجرة ومعالجتها في إطار تقاسم المسؤولية بشكل عادل بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال. وبين أن تونس انضمت إلى هذا الميثاق، وهي ملتزمة بحقوق الإنسان وبمعاملة المهاجرين غير النظاميين في إطار الكرامة البشرية.

وبخصوص التعامل مع المهاجرين غير النظاميين الموجودين في تونس، بين كاتب الدولة أن الجهد الدبلوماسي يتركز على عدّة أطراف أولها المنظمات الدولية وخاصة المنظمة الدولية للهجرة، مشيراً إلى أنه تمّ في نهاية سنة 2024 تأمين عودة

نظمت الأكاديمية البرلمانية يوم الاربعاء 22 جانفي 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول موضوع «الهجرة غير النظامية في تونس»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي نائبي رئيس المجلس، والسيد محمد بن عياد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وعدد من إدارات الوزارة، والعميد خالد بن جراد، المدير المركزي بالتفقدية العامة للحرس الوطني ورئيس لجنة الهجرة غير النظامية، والسيدة أحلام الهمامي، المديرية العامة للمرصد الوطني للهجرة، وعدد هام من النواب والضيوف.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن أمله في أن يكون هذا اليوم الدراسي لقاء إيجابيا بين ممثلي الهياكل الرسمية للدولة ونواب الشعب الذين يضطلعون بالدور التشريعي، مشدداً على ضرورة إلمامهم بكل المعطيات المتصلة بالموضوع. وأضاف أن مسألة تواجد الأفارقة جنوب الصحراء في تونس كانت محلّ نظر عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي الذي تناولها من جميع جوانبها، مع اتخاذ الإجراءات التي تتماشى مع المصلحة العليا للوطن.

ثم ألقى السيد محمد بن عياد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج كلمة أكد في مستهلّها خطورة ظاهرة الهجرة غير النظامية، مبينا أنّها وافدة من مناطق



وأشار إلى خصوصية المقاربة الإنسانية التي تعتمد القوت الأمنية والتي تركز على الممارسات الفضلى في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين. وبين أنه تم إحداث مراكز للتكوين المشترك للتصرف المندمج في الحدود تعنى بتكوين القوات الأمنية في مجال الممارسات الفضلى الواجب اعتمادها في إطار احترام حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

كما استعرض النتائج المتحصّل عليها بعد اعتماد المقاربة الأمنية والإنسانية وبعد القيام بمجهودات وإجراءات استثنائية للتقليص من عدد المهاجرين العابرين إلى الفضاء الأوروبي عبر بلادنا. وأكد أنّ عدد الوافدين على الحدود البرية انخفض إلى 1839 خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024، وارتفع عدد الراغبين في العودة الطوعية.

وأشار إلى الصّعوبات التي تعرقل العمل الأمني في بعض الأحيان لا سيما الشّريط الساحلي، وطول الحدود البرية التونسية مع غرب الجزائر وشرق ليبيا، إلى جانب نقص الموارد البشرية والصّعوبات اللّوجستية.

وقدّمت السيدة أحلام الهامي المديرية العامة للمرصد الوطني للهجرة مداخله حول الهجرة غير النظامية وأسبابها ومختلف أبعادها. وتطرّقت إلى تطوّر الظّاهرة في العالم، مستعرضة مؤشّرات تواصل ارتفاعها المتمثّلة في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، ونسب الفقر المرتفعة في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب التغيّرات المناخية.

كما استعرضت تطوّر عدد المهاجرين التونسيين غير النظاميين الواصلين إلى أوروبا الذي بلغ ذروته في سنة 2011 ثم تراجع في السّنات المالية ليعود إلى الارتفاع تدريجيا، ليبلغ 18512 سنة 2022. ثم تطرّقت إلى الأشكال الجديدة للهجرة غير النظامية من تونس كهجرة العائلات والأطفال غير المصحوبين.

ثم تطرّقت إلى آثار الهجرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وبيّنت أنّ 36.4% من العدد الإجمالي للمهاجرين الوافدين إلى تونس هم أفارقة جنوب الصحراء، ويتمركزون في مدن تونس الكبرى وعلى طول الشريط الساحلي.

وعلى صعيد البعد السياسي للظّاهرة، أكّدت موقف تونس الرّافض لأن تكون مستقرا أو معبرا للمهاجرين غير النظاميين. وقدّمت مقترحات تمحورت حول ضرورة مضاعفة العمل الدبلوماسية لتأمين العودة الطوعية للمهاجرين المتواجدين على التراب التونسي إلى بلادهم، وضرورة استكمال المسار الذي انطلق من روما بمبادرة مشتركة بين تونس وإيطاليا والذي سيتواصل في المرحلة القادمة في تونس لمعالجة أسباب الهجرة غير النظامية بصفة جماعية.

وفي تفاعلهم مع ما تمّ تقديمه أكّد النواب ضرورة العمل على سدّ الثغرات على الحدود لوقف تواصل توافد المهاجرين غير النظاميين. وشدّدوا على استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجابهة هذه الظّاهرة. وأبرز عدد من المتدخلين أهمية المقاربة الدبلوماسية في ظلّ محدودية نجاعة المقاربة الأمنية. وأكّدوا ضرورة تدعيم التواصل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، مشيرين إلى الجهود التي بذلها النواب التونسيون الأعضاء في البرلمان الإفريقي في مواجهة اتهام تونس بالعنصرية. كما أبرزوا أهمية تقييم العمل الدبلوماسية على الصّعيد الإفريقي، وتعزيز التمثيل الدبلوماسية.

وأكد النواب أهمية تفعيل قمة تجمع دول الساحل والصحراء

طوعية لـ 7250 مهاجر غير نظامي في إطار التعاون مع هذه المنظّمة وفي كنف احترام القانون الدولي. كما أشار إلى الجهود الثنائية مع دول الجوار، وإلى التنسيق الثلاثي مع الأشقاء غربا وشرقا، فضلا عن الاجتماعات بين الأجهزة المختصة والجهود الدبلوماسية.

ثم تطرّقت إلى التوجّه المتعلّق بالتعاون مع الدّول الإفريقية الأصلية للمهاجرين غير النظاميين، مشيرا إلى الاتصالات الدبلوماسية المكثفة لتسهيل العودة الطوعية، ولقطع الطريق على أطراف عملت على الإساءة لتونس وقدّمت اتهامات باطلة تدّعي سوء معاملة المهاجرين. وتطرّقت من ناحية أخرى إلى الجانب المتعلّق بالدّول المانحة التي تعدّ دول المقصد من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه على غرار كندا والولايات المتحدة الأمريكية، مبرزا أهمية مضاعفة دعمها للمنظّمة الدولية للهجرة من أجل ترفيع عدد المنتفعين من برنامج العودة الطوعية. وأكّد أهمية الموضوع بالنسبة للشأن الوطني وحساسيته، وما يتطلّبه من تعامل بحكمة وعقلانية في إطار الالتزام بالدّفاع عن مصالح تونس ورفع هذا العبء تدريجيا.

وقدّم العميد خالد بن جراد المدير المركزي بالتفقدية العامة للحرس الوطني ورئيس لجنة الهجرة غير النظامية، عرضا عن ظاهرة الهجرة غير النظامية وخصوصية المقاربة المعتمدة وأهم التّناج والصّعوبات. واستعرض العوامل التي ساهمت في انتشار هذه الظّاهرة إقليميا وجعلتها تحدّي الأوّل على المستوى العالمي، ومنها تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بدول الساحل والصحراء، والانفجار الديموغرافي، والتّزاعات المسلّحة والانقلابات، مما جعل هذه الدّول غير مسيطرة على حدودها، علاوة على إلغاء النيجر لقانون تجريم تهريب المهاجرين في أواخر سنة 2023. كما أشار إلى عامل إصرار المهاجرين على المجازفة بحياتهم في سبيل الوصول إلى الفضاء الأوروبي، إلى جانب عدم الاستقرار في ليبيا وإتساع حدود دول الجوار مثل الجزائر وليبيا مع دول الساحل والصحراء.

وبين استنادا إلى تقرير المنظّمة الأممية للهجرة أنّ تمركز المهاجرين غير النظاميين بدول شمال إفريقيا ارتفع، إذ نجد 1000000 مهاجرا في ليبيا، و250000 في الجزائر، و103000 في المغرب، مقابل انخفاضه في تونس حيث يصل إلى 20000 مهاجر غير نظامي، مذكرا بأن أكبر نقطة تجمّع توجد بولاية صفاقس. وأضاف أنّ عدد المهاجرين غير النظاميين في اتجاه الفضاء الأوروبي، إنطلاقا من السّواحل التونسية تقلّص بصفة ملحوظة حسب تقرير الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السّواحل. وأشار إلى تطوّر الظّاهرة في تونس منذ بروزها سنة 2015، وتفاقمها في حيز زمني قصير في أواخر سنة 2022، ممّا تسبّب في تنامي عدد شبكات تهريب المهاجرين الدولية والمحلية وانخراط المهريين التونسيين فيها، فضلا عن توقّر عديد مسالك التمويل.

وبين بخصوص الخطط والاستراتيجيات الأمنية المعتمدة للحدّ من ظاهرة الهجرة غير النظامية، أنّ المقاربة تركز أساسا على الوقاية عبر الاستباق والاستعلام في مجال أمن الحدود، واعتماد إجراءات استثنائية للحدّ من عمليات الاجتياز البري، وتكثيف الرّقابة البرية والبحرية والجوية، وضبط العناصر المورّطة في تهريب البشر والاتجار بهم، فضلا عن تطوير القدرات واعتماد سياسة التصدي لكلّ ما من شأنه المسّ بالسيادة الوطنية في مجال أمن الحدود.

وأكد عدد من النواب معانيتهم لرغبة عديد المهاجرين في العودة الطوعية، ودعوا الى تكثيف التوجيه والإرشاد بخصوص هذا الاجراء. وإلى معالجة عديد الحالات الإنسانية. كما تطرّق النواب إلى موضوع المهاجرين غير النظاميين التونسيين، وتساءلوا عن سياسات الدولة للحدّ من الهجرة، وخطوات وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بخصوص المفقودين، بالإضافة إلى استراتيجية وزارة الداخلية لإيقاف ما يعرف بقوارب الموت. كما أكدوا ضرورة تعزيز التعاون مع الدول الأوروبية من خلال إبرام اتفاقيات عادلة، والتعاون مع المجتمع المدني لتدعيم جهود التوعية.

للوصول إلى مقارنة إقليمية شاملة وفرض رؤية تونسية مشتركة مع دول الجنوب، على دول الاتحاد الأوروبي. وأبرزوا العمل الاستباقي ومعالجة أسباب الظاهرة في الدول المصدرة. كما تمّت الدعوة إلى التعامل مع المسألة بمقاربة شموليّة تضمّ عديد الأطراف وتتناول مختلف الأبعاد.

وتطرّق النواب إلى عديد التحديات المتعلقة بتدقّق الهجرة غير النظامية من بلدان جنوب الصحراء خاصّة منها تردّي الوضع الأمني والاقتصادي في المناطق التي يتركز بها المهاجرون، بالإضافة إلى هويّات وثبانات أطفال المهاجرين غير النظاميين. وتساءلوا حول استراتيجية وزارة الداخلية في هذا الصدد.

متابعة استراتيجية الوظيفة التنفيذية للمياه

خضراء (غابات ومراعي)، مضيفا أنّ النسبة الكبرى 55%، تذهب إلى التبخّر والسيلان في الأراضي الرطبة والبحر. وبين أنّ الموارد المائية تتوزّع إلى موارد مائية تقليدية يمكن تعبئتها وتمثّل 4.8 مليار متر مكعب، وموارد مائية غير تقليدية تمثّل 405 مليون متر مكعب، ما يجعل إجمالي المياه المتوفّرة 5.205 مليار متر مكعب في السنة يمثل نصيب الفرد منها 420 متر مكعب في السنة. وأوضح أنّ تونس تأتي في المرتبة 30 عالميا من حيث نصيب الفرد من المياه في السنة وهي تحت عتبة «الندرة المطلقة للمياه» التي تمثّل 500 متر مكعب في السنة لكل ساكن. وأضاف أنّه سينخفض إلى 350 متر مكعب في السنة لكل ساكن بحلول عام 2050.

وتطرّق إلى وضعية السدود بتاريخ 27 جانفي 2025، وأشار إلى الوضعية الحرجة لنسبة الإيرادات للسدود رغم أنّ التساقطات منذ بداية الموسم فاقت المعدّل لهذه الفترة (قاربة 111%) وتمثّل قاربة 62 % من المعدّل السنوي. وأوضح في هذا الإطار أنّ المخزون الجملي للسدود بلغ 755 مليون متر مكعب مقارنة بـ 768 مليون متر مكعب لنفس اليوم بالسنة الفارطة وهو ما يعني وجود عجز بـ 13 مليون متر مكعب.

واستعرض الوضعية الحالية لسدود منظومة مياه الشرب للشمال بتاريخ 27 جانفي 2025 وعددها 14 سدا وتمثّل 74% من مخزون جميع السدود، حيث بيّن أنّ 7 منها تراجع مخزونها مقارنة بالسنة الفارطة.

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم 29 جانفي 2025 يوما دراسيا حول «متابعة استراتيجية الوظيفة التنفيذية للمياه»، أشرف عليه السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور نائبي رئيس المجلس، وعدد من إدارات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وعدد من النواب.

وبين رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح الأشغال أنّ موضوع المياه أصبح الشغل الشاغل لكلّ الفئات في العالم وخاصة بالنسبة إلى المنطقة التي توجد بها بلادنا باعتبار مخاطر شحّ المياه. وأكد أهمية التحكم في كل الموارد المائية سواء عند تجميعها أو توزيعها، مبينا أنّ مجلس نواب الشعب ارتأى تنظيم هذا اليوم الدراسي باعتبار الأهمية التي يولها لهذا الملف الحيوي فضلا على ما يتحمّله من مسؤولية دستورية.

وأضاف أنّ هذا اليوم الدراسي سيمكّن من التواصل بين النواب والإدارات العليا المكلفة بملف المياه لتوضيح المفاهيم سواء بالنسبة إلى البرامج التي وضعتها الحكومة، أو بالنسبة إلى استفسارات. وأكد ضرورة الإطلاع على تفاصيل سير هذا الملف باعتبارهم ينقلون هواجس ناخبهم وآرائهم.

وقدّم السيد شاكر بن زيد كاهية مدير البرمجة والدراسات الاستراتيجية بشركة استغلال قنال وأنايب مياه الشرب، مداخلة حول وضعية الموارد المائية، بين خلالها أنّ المعدّل السنوي للتساقطات المطرية يمثل 36 مليار متر مكعب تتوزّع إلى 13 % من المياه الزرقاء القابلة للاستغلال، و17% مياه خضراء (فلاحة مطرية)، و15% مياه



الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتحسين مردودية شبكات التزود بمياه الشرب.

وفي تفاعلهم مع ما تم تقديمه من معطيات، تطرّق النواب إلى الإشكاليات المتعلقة بالملف المائي على المستويين الجهوي والوطني. وأشاروا إلى أزمة مياه الشرب في العديد من المناطق الداخلية والتي تكون في بعض الأحيان مجاورة للسدود ولمنايع المياه. وشددوا على أهمية ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع المياه، مشيرين كذلك إلى موضوع حفر الآبار وإلى كلّ ما يتعلق بالرخص وإشكالياتها. وطالبوا بضرورة متابعة ومراقبة إسناد التراخيص واستعمالاتها. كما تطرّقوا إلى موضوع الجمعيات المائية، معتبرين أنّها أصبحت تمثل عبء كبيراً، داعين إلى إلحاقها بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وتطرّق النواب كذلك إلى أزمة سوء استغلال المنظومة المائية في قطاعي الصناعة والسياحة، وإلى موضوع التسريبات المائية نتيجة سوء وضعية الأنابيب والبنية التحتية، إلى جانب وضعية السدود وتمركزها في مناطق دون غيرها.

وقدّم المتدخلون مجموعة من المقترحات والحلول لا سيما مراجعة منظومة الزراعات السقوية وزيادة مساحات الحبوب مع تركيز سياسات خاصة بهذه المساحات الثرية ومراعاة المساحات السقوية الصغيرة باعتبارها مصدر رزق للفلاح الصّغير، مع إمكانية مراجعة تسعيرة المياه بما يتلاءم مع حجم الاستهلاك. ودعوا إلى تعصير منظومة المناطق السقوية العمومية ومنظومة السدود وطريقة تخزين المياه.

كما تباينت الآراء بخصوص مشروع تحلية مياه البحر كبديل وحلّ تقترحه الوزارة لمواجهة إشكاليات المياه على المدى البعيد بين مؤيد ورافض، بالنظر خاصة إلى التكلفة الباهضة لمثل هذه المشاريع.

وأجمع النواب على أهمية دعم العمل الرقابي للحدّ من إهدار المياه، فضلاً عن أهمية اعتماد استراتيجية متكاملة لترشيد استهلاك المياه وتشريك الإعلام والمؤسسات التربوية في هذه المنظومة. كما شددوا على أهمية تسريع تمرير مجلة المياه وإدخال التنقيحات الضرورية التي من شأنها أن تكون خارطة طريق تساهم في حلحلة مختلف إشكاليات ملف المياه.

وخلال التعقيب على مداخلات النواب أكد السيد فايز المسلم مدير عام السدود والأشغال المائية الكبرى بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، أنّ مجلة المياه تمثل أولوية تعمل عليها الأجهزة التنفيذية، مشيراً إلى أنّه تمّت إحالتها إلى رئاسة الحكومة وستقع برمجة مجلس وزاري في الغرض في الفترة المقبلة. وبيّن أنّ مشروع تحلية مياه البحر الذي من المبرمج إنجازها في ظلّ الاستراتيجية المقبلة، هو خيار الدولة لضمان توفير مياه الشرب. وأفاد بخصوص تعبئة السدود وحسن استغلال المياه، أنّه وقع الشروع في إنجاز 5 سدود كبرى في مناطق مختلفة لضمان تعبئة الموارد المائية السطحية.

ثمّ قدّم السيد رفيق العيني مدير التخطيط الاستراتيجي بمكتب التخطيط والتوازنات المائية، مداخلة حول مشاريع برنامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في قطاع المياه. وأفاد أنّ الوزارة أعدت استراتيجية تضمّ 4 محاور رئيسية وتحتوي على 43 برنامج مقسّمة إلى 1200 إجراء إلى أفق 2050، وموزعة حسب المناطق. وبيّن أنّ المشاريع ذات الأولوية تمّ تضمينها في مخطّط 2026 - 2030 وتهتمّ أساساً تعبئة الموارد المائية، وتحسين نجاعة شبكات مياه الشرب وشبكات الري، وتهيئة المياه المعالجة في المجال الفلاحي، وتحلية مياه البحر، وأشغال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وتهيئة حصص مياه الأمطار، واعتماد الطاقات المتجددة. كما بيّن أنّ من توجّهات الوزارة تعبئة 75% من الاستثمارات ابتداء من عام 2031، أي بنسبة 3.75% سنوياً حتى عام 2050. وأكّد في هذا الصدد ضرورة حشد التمويل المختلط والمتنوّع، بما في ذلك استثمارات القطاع العمومي والقطاع الخاص، والهبات والتعاون الثنائي والدولي، والتمويل المناخي.

وفي علاقة بتوجّهات وزارة الفلاحة في مجال المياه للفترة 2026 - 2030، بيّن أنّ أبرز الملامح تتمثّل في تعبئة الموارد المائية السطحية، وتركيز محاور جلب وتحويل المياه، وتدعيم الموارد المائية الجوفية بإنجاز 30 سد باطني لمجابهة التبخر، وتحسين نجاعة شبكات التزود بمياه الشرب بتجديد 5000 كلم، مع تركيز عداّات ذكية بمدينة جربة كمشروع نموذجي لتعزيز ترشيد الاستهلاك.

كما تطرّق إلى استراتيجية إعادة تهيئة منظومات التزود بالماء الصّالح للشرب عبر إعادة تأهيل 23 منظومة مائية لفائدة قرابة 90 ألف ساكن في الوسط الريفي وإحالتها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. وأشار من جهة أخرى إلى برنامج تهيئة المياه المعالجة في المجال الفلاحي على مستوى الأراضي الفلاحية العمومية والخاصة عبر إحداث 30 منطقة سقوية صغرى على مساحة 8000 هكتار، وإعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية العمومية وتحلية المياه الجوفية المالحة لري 15 ألف هكتار من الزياتين، وتحلية مياه البحر بتوسعة 4 محطات وإنجاز 4 محطات لتحلية المياه الجوفية.

وتطرّق مدير التخطيط الاستراتيجي بمكتب التخطيط والتوازنات المائية، في معرض حديثه عن توجّهات الوزارة في مجال المياه للفترة 2026 - 2030، إلى برنامج إنجاز أشغال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، وتهيئة حصص مياه الأمطار لتطوير النظم الفلاحية (الحبوب، الزيتون، المراعي)، وتعزيز الفلاحة البعلية.

واستعرض مجموعة من المشاريع المتعلقة بالسدود والأشغال المائية الكبرى والتي تندرج في إطار تعبئة الموارد المائية، وتتمثّل في إنجاز سدود جديدة ومشاريع تغذية سدود ومشاريع إنشاء سدود جبلية، بالإضافة إلى مشاريع تحويل المياه. كما أشار إلى مشاريع

مقترح قانون تنقيح القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص

بودرّالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ونائبي رئيس المجلس، ورئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب، إضافة إلى عدد من إدارات وزارة التعليم

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الأربعاء 05 فيفري 2025 يوما دراسيا حول «مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرّخ في 25 جويلية 2000 والمتعلّق بالتعليم العالي الخاص»، أشرف عليه السيد ابراهيم

ومتابعة وضعيات المدرّسين. كما تطرّق إلى الإجراءات المتّصلة بتكثيف المتابعة والمراقبة البيداغوجية والإدارية للمؤسسات.

ثم استعرض التوجّهات المستقبلية للوزارة والمتمثلة في توحيد منظومة التقييم والجودة والاعتماد في القطاعين العام والخاص والجامعات العمومية والأجنبية، والعمل على تطوير آليات تبادل الخبرات ونقل المعرفة في إطار الشراكة بين المؤسسات الخاصة للتعليم العالي، إضافة إلى إعداد دراسة حول تشخيص واقع القطاع الخاص وضبط التوجّهات الاستراتيجية، وإعداد مشروع قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرّخ في 25 جويلية 2000 المتعلّق بالتعليم العالي الخاص. ويبيّن أنّ هذا المشروع يهدف أساساً إلى تجاوز الصّعوبات



التطبيقية للنصوص المعتمدة طيلة 25 سنة، وإلى تفعيل توصيات محكمة المحاسبات في تقريرها لسنة 2018، وتشريك القطاع الخاص في معاضدة مجهود الدولة في مجال تشغيلية حاملي شهادة الدكتوراه.

ثم تطرّق إلى ملاحظات الوزارة في تفاعلها مع مضمون مقترح القانون لا سيما فيما يتعلّق بالفصل 14 (جديد) من القانون عدد 78 لسنة 2000، الذي ينصّ على وجوبية انتداب المؤسسات الخاصة للتعليم العالي نسبة لا تقل عن 30 بالمائة من جملة إطار التدريس المباشر كمدرّسين قارّين بالمؤسسة، ويبيّن أنّ الوزارة تتفق مع جهة التشريع في هذا التعديل.

وبخصوص التعديل المقترح حول تأمين المدرّسين القارّين المذكورين لنصف الدروس المقدّمة في إطار كل شهادة منظّمة من قبل المؤسسة الخاصة للتعليم العالي، بيّن الوزير أنّ هذا المقترح يتطابق مع أحكام الفقرة 2 من القرار المؤرّخ في 28 سبتمبر 2000 والمتعلّق بضبط النسبة الدنيا الضرورية من المدرّسين القارّين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي والمستوى العلمي الأدنى المطلوب.

ويبيّن من جهة أخرى أنّ المقترح الدّاعي إلى أن يكون المدرّسون القارّون من حاملي شهادة الدكتوراه، يتلاءم مضمونه، مبدئياً، مع التوجّه العام للوزارة في مجال الانتداب في القطاع العمومي، مؤكّداً ضرورة مزيد التدقيق من مدى توقّر حاملي شهادة الدكتوراه في الاختصاصات المطلوبة من قبل القطاع الخاص.

وفيما يتعلّق بالتنقيح الخاص بالتنظير الذي ينصّ على أنّ إطار التدريس بالتعليم العالي الخاص ينظر بالأنظمة الخاصة للمدرّسين الباحثين بالتعليم العالي بالقطاع العمومي فيما يخصّ الأجر الأدنى وعدد ساعات التدريس والتأطير، أكّد الوزير أنّ المسألة تخضع إلى قانون الشغل وتقتضي التنسيق مع الهيئات المهنية في الغرض.

من جهته أبرز السيد كمال فراح رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب الأهمية التي يكتسبها مقترح القانون المتعلّق بتنقيح قانون التعليم العالي الخاص، مستعرضاً مختلف المراحل التي مرّت بها دراسته. كما دعا إلى تسريع المصادقة على هذه المبادرة التشريعية الهادفة إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي الخاص في اتجاه ضمان ديمومة إطار التدريس واستقراره، ودمج حاملي شهادة الدكتوراه.

العالي والبحث العلمي، والضيوف من الأساتذة الجامعيين. وذكّر رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال بقرار مكتب المجلس المتعلّق بتعميق التّظرفي المبادرات التشريعية قبل عرضها على الجلسة العامة. وأضاف أنّ القوانين تلزم الدولة بما يستوجب من المجلس التشريعي التّثبت والتّريث والاستماع إلى مختلف الجهات والأطراف المعنية حتى يصوّت النائب على المبادرة التشريعية عن روية وبناء على فهم لمضمونها ولكل جزئياتها وما سيرتب عنها من آثار قانونية.

ثم قدّم السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي مداخلة تناولت واقع قطاع التعليم العالي الخاص والصّعوبات التي تعترضه، وتدخّلات الوزارة والإجراءات المعتمدة والتوجّهات المستقبلية لمعالجة المشاكل، إضافة إلى ملاحظات الوزارة في تفاعلها مع مضمون مقترح القانون.

واستعرض مؤشّرات حول تطوّر عدد المؤسسات الخاصة للتعليم العالي، ويبيّن أنّ هذا العدد ارتفع من 21 مؤسسة سنة 2005 إلى 85 مؤسسة سنة 2025، كما تطوّر عدد المدرّسين القارّين من 1250 سنة 2016 إلى 1627 سنة 2025، وعدد المدرّسين العرضيين من 3926 إلى 4362. ويبيّن أنّ العدد الجملي للطلّبة ارتفع من 3322 طالبا إلى 53687 طالبا. وأشار من جهة أخرى إلى أنّ اختصاصات المؤسسات تتوزّع بين 28 مؤسسة هندسة وتقنيات مماثلة، و 10 مؤسسات هندسة معمارية، و 9 مؤسسات علوم الصحة، و 38 مؤسسة في اختصاصات أخرى.

ثمّ استعرض الإشكاليات والصّعوبات التي يواجهها القطاع والمتمثلة أساساً في شكل الشركات الباعثة باعتبارها شركات تجارية ذات أهداف ربحية، ومحدودية قيمة الاستثمار عند الإحداث، ونسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال هذه الشركات، إضافة إلى غياب مبدأ التدرّج في العقوبات وشروط التّسجيل بمختلف مسالك التكوين وأجال الترسيم، وإشكاليات متعلّقة بالمتابعة والمراقبة.

و تطرّق إلى الإجراءات المعتمدة والمتمثلة خاصة في إرساء منظومة معلوماتية تعنى بالتصرّف في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي. ويبيّن أنّ هذه المنظومة تتضمن كل المعطيات حول تسجيل الطّلبة ومتابعة المسار الجامعي والتّثبت من المسارات المؤهلة بكل مؤسسة فضلاً عن التحكّم في طاقة الاستيعاب وأجال التّسجيل،

هذا وأكد المتدخلون أنّ مقترح القانون سيحقق النجاعة البيداغوجية والعلمية، وسيعزز الثقة في مؤسسات التعليم العالي الخاص، كما يتكامل مع المبادرة التشريعية المتعلقة بالحد من التشغيل الهش، مع أخذ فلسفة الدستور التي تقوم على الدور الاجتماعي للدولة، بعين الاعتبار.

وأبرزوا في علاقة بمضمون المقترح، أنّه لم يكن من المقبول وجود أساتذة غير قارّين في مؤسسات التعليم العالي الخاص، وأنّه تمّ تحديد نسبة المدرّسين القارّين من جملة إطار التدريس المباشر بالمؤسسة الخاصة للتعليم العالي بـ 30%، وهي نسبة لم يتمّ الاعتراض عليها من قبل الأطراف التي وقع الاستماع إليها في إطار جلسات عقدتها اللجنة سابقاً.

وقدّم الضيوف من الأساتذة الجامعيين، عديد الملاحظات، حيث اقترحوا إضافة التنظير في التدرّج في المسار المهني ضمن الفصل الثّاني من مقترح القانون. كما دعوا إلى تحديد صيغة الانتداب المنصوص عليه، وإلى التفكير في فتح المجال أمام التكوين المستمرّ والتكوين عن بعد في الجامعات التّونسية، بما يمكن من استيعاب الآلاف من أصحاب الشّهادت العليا. وتمّت الإشارة كذلك إلى ضرورة اعتماد نفس المقاييس والإجراءات لانتداب الأساتذة في قطاع التعليم العالي العمومي والخاص، وضرورة تطابق اختصاصات الدكاترة المعيّنين بالتشغيل في مؤسسات التعليم العالي الخاص مع الشّعب التي تدرّسها هذه المؤسسات.

وفي ختام النقاش، أكد السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب ضرورة بحث كل الجوانب المتعلقة بإصلاح التعليم بصفة عامة لوضع استراتيجية وطنية متكاملة تعيد توجيه البوصلة في المسار السّحيح.

وفي تعقيبهِ بَيّن الوزير أنّ الوزارة منكبّة على إعادة النّظر في الخارطة الجامعية ودمج بعض المؤسسات، بالإضافة إلى إعادة النّظر في منظومة الدكتوراه خاصة فيما يتعلّق بقبول الطّلبة الدوليين.

وخلال النقاش تطرّق النواب إلى مسارهذه المبادرة التي تعلّقت بالأساس بتفعيل نواة البحث في كل وزارة، وتشجيع المبادرة الخاصة وتحفيز المؤسسات الاقتصادية والصّناعية لانتداب بعض الدكاترة في مجال اختصاصات معيّنة، مع أهمية اعتماد مقاربة تمزج بين المقاربة الاجتماعية والاقتصادية من أجل إرساء إصلاح تعليمي شامل.

وأكد النواب أنّ مراجعة المقترح يجب أن تكون في إطار أشمل ونابع من أهمية الاستثمار في التّعليم العالي و مردودية ذلك على الدولة. ودعوا إلى التركيز على مبدأ مراقبة الإخلالات في هذا القطاع، وإلى السّعي نحو مزيد حوكمته، حفاظاً على جودة التّعليم في تونس. كما استعرضوا الصّعوبات والإخلالات المتّصلة بمجال التّعليم العالي في القطاعين العمومي والخاص، معتبرين أنّ ارتفاع عدد مؤسسات التّعليم العالي الخاص قد يعود إلى تراجع التّعليم العالي العمومي وتدهور هذا القطاع من حيث الجودة ومن حيث تراجع مسؤوليات الدولة في إدماج الكفاءات وخريجي الجامعات في سوق الشّغل.

وتطرّقوا إلى إشكاليات متعلّقة بمجال البحوث ومخابر البحث والإطار القانوني المنظّم لقطاع الباحثين، داعين إلى اتّخاذ إجراءات تشريعية ثورية وإعداد استراتيجية شمولية تأخذ بعين الاعتبار تطوّر نسق التّعليم العالي الخاص واحتياجات سوق الشّغل وهجرة الأدمغة وغيرها من العوامل.

وأثار النواب كذلك بعض الصّعوبات التي تهمّ قطاع التعليم العالي الخاص، ولا سيما مسألة التّأجير والتّشغيل الهش ونقص اعتماد المدرّسين القارّين، داعين إلى تكثيف الرّقابة وإيجاد حلول جذرية بمزيد إدماج المؤطّرين والمدرّسين بما يليق بهذه الفئة من الكفاءات.

كما شدّد المتدخلون على أهمية المحافظة على قيمة الشهادة العلمية التّونسية وتعزيز جودة التّعليم العالي العمومي والخاص، مع الحرص على إقرار إجراءات تحفّز الكفاءات على التدريس في تونس للحدّ من هجرة الأدمغة في مجال التّعليم العالي والبحث العلمي.

— مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمجالس المحليّة والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم —

وبَيّن رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح الأشغال أنّ دستور

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الأربعاء 12 فيفري 2025



يوماً دراسياً حول «مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمجالس المحليّة والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم» (88/2024)، أشرف عليه السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور نائباً رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، ورئيس لجنة التّشريع العام السيد ياسر القوراري، ومقرّر لجنة النّظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية السيد يوسف طرشون، والكاتب العام لوزارة الداخلية السيد عصام الحمروني، والكاتب العام لوزارة الاقتصاد والتّخطيط السيد فوزي غراب، وعدد من إطارات الوزارتين ووزارة المالية، وممثّلين عن مجلس الإقليم الثّاني، وعدد هام من النواب.

المحلية. وأوضح أن التداول في مقترحات المجالس المحلية صلب المجالس الجهوية هو شكل من أشكال السلطة التقديرية باعتبار أنها ستعرض كقاعدة للمصادقة على أنظار المجلس الوطني للجهات والأقاليم وتكتسي بعد المصادقة عليها طابعا تقريريا. وفي مداخلته، أكد السيد عصام الحمروني الكاتب العام لوزارة الداخلية أن مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم يتنزل في إطار الخيارات الوطنية التي عثر عنها دستور 25 جويلية 2022 والذي يجسّم إرادة الشعب في تحقيق العدل والحرية والكرامة ويؤمن بأن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت مشفوعة بديمقراطية اقتصادية واجتماعية تقضي على كل أشكال التفاوت الجهوي والفنوي.

واعتبر الكاتب العام لوزارة الداخلية أن هدف إحداث هذه المجالس يكمن في تحقيق الاندماج الاقتصادي والتنموي في كنف احترام وحدة الدولة والقطع مع التخطيط المركزي الصّرف الذي لا يعكس غالبا احتياجات الجهات. وأضاف أن المشروع تضمن أحكاما تقضي بمرافقة السلطات العمومية للمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في أداء مهامها وتوفير كافة الوسائل الضرورية لها مع تمكين الأعضاء المنتخبين من منحة شهرية مجزية سيتم ضبط مقدارها وشروط إسنادها بمقتضى أمر. وعلاوة على ذلك، فقد تضمن المشروع أحكاما تقضي بتسهيل الحضور في الجلسات وفي دورات تكوينية من خلال التنصيب على واجب المؤجرين تمكينهم من تسهيلات في الغرض، مع التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون تغيب الأعوان لحضور جلسات او دورات سببا للطرد أو فسخ عقد الشغل فضلا عن أنه لا يمكن أن ينجّر عن الغيابات لحضور الجلسات أي إجراء تأديبي أو تعطيل ترقية مهنية أو الحرمان من الانتفاع بأي إمتياز اجتماعي.

ومن جهته، قدّم السيد فوزي غراب الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط عرضا عن منهجية إعداد المخطط التنموي في ظلّ الهيكل الجديدة لمنظومة الحكم. وبين أن المخطط التنموي يضبط الأولويات الوطنية على المستوى القطاعي والمستوى المحلي والجهوي والإقليمي، بالإضافة إلى الإصلاحات المزمع القيام بها. كما أوضح أن التوجهات الوطنية الكبرى تضبط من خلال تنمية رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية العادلة والتهيئة الترابية الدامجة والإقتصاد التنافسي المتنوع والداعم للمبادرة الخاصة.

وبين أن إعداد التقارير القطاعية يخضع للتبويب الوارد بالدليل القطاعي على غرار التقييم الكمي والنوعي وتطور المؤشرات وتقدم إنجاز المشاريع والبرامج وتبويبها حسب الصنف، ودرجة النضج بالإضافة إلى الإشكاليات الهيكلية والظرفية المطروحة وضبط الآفاق والإستراتيجيات وتحديد الإجراءات المصاحبة واستغلال الدراسات المنجزة.

كما قدّم لمحّة عن مسار إعداد المخطط التنموي الذي يمرّ في مرحلة أولى بالمستوى المجالي والمستوى القطاعي قبل أن يعرض على المستوى الوطني. وأوضح أن المستوى المجالي يتكوّن من المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم في حين يتكوّن المستوى القطاعي من المؤسسات العمومية والوزارات الفنية، وذلك بهدف العمل بصفة تشاركية في بلورة مخطط تنموي يعرض فيما بعد على المستوى الوطني ممثلا في وزارة التخطيط والإقتصاد التي تتولّى النظر فيه قبل إحالته على أنظار رئاسة الحكومة قصد

25 جويلية 2022 نصّ على أن الوظيفة التشريعية تتكوّن من مجلس نواب الشعب الذي له الصّلاحيات التشريعية والرقابية والدّيلوماسية البرلمانية، والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، الذي جاء إحداثه في إطار فلسفة ترمي إلى ضرورة تذليل الفوارق التي كانت بين مختلف الجهات وذلك عبر تشريكها في صناعة القرار. وأضاف أن أهمية هذا المجلس تتمثل بالنسبة للمستقبل في إعداد المقترحات والتصورات بخصوص المخطط الذي ستقدمه الحكومة، معتبرا أن كل المقترحات وكل الملاحظات سيقع تجميعها من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط وتصاغ بصورة نهائية في المخطط. وبين أن كل العمدات ستشارك لأول مرة في تاريخ البلاد في المخطط التنموي باعتبار أن المجالس المحلية تمثلها، وتقدم مقترحاتها التي ترفع إلى الجهويات، فالأقاليم، فالمجلس الوطني للجهات والأقاليم. وأكد ضرورة استيعاب هذه الفلسفة باعتبارها تمثل أهم دور ستقوم به الغرفة الثانية للوظيفة التشريعية وبقيّة الهياكل انطلاقا من المحليات.

وأضاف رئيس مجلس نواب الشعب أن مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم هو قانون إطاري، وشدّد على أهمية الانطلاق من نص قانوني لشروع هذه المجالس في أعمالها وممارسة صلاحياتها ثم تبلور الآليات من وراء إحداث هذه الغرفة.

وفي مداخلته، اعتبر السيد ياسر القوراري رئيس لجنة التشريع العام أن الزخم الذي عرفته البلاد خلال ما سمي بفترة الإنتقال الديمقراطي لم يؤدّ إلى نتائج ملموسة بل تحوّل إلى مناخ تسوده المحسوبية والمحابة وتوظيف المال السياسي وضرب أركان الدولة من الداخل. وبناء على ذلك، كان من المفروض تعديل البوصلة وقطع الطريق أمام هذه الممارسات بتكريس مبدأ تكافؤ الفرص ومن خلال إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل القانون الانتخابي باعتماد منظومة اقتراع على الأفراد ممّا مكّن الشعب من اختيار الأشخاص الذين يمثلونهم حقّا ويحملون مشاغلهم اليومية باعتبار قهرهم منهم.

وشدّد على أن تحقيق العدالة لا يمكن أن يتمّ إلا من خلال مسار تنموي واضح ترسمه المجالس المحلية المنتخبة والتي يوكل لها هذا الدور من خلال التّواصل المباشر مع المواطنين. وبين أن الإطار القانوني نظّم عمل هذه المجالس من خلال الفصل 133 من الدستور، وأضاف أنه في إطار تنزيل مقتضيات الدستور يأتي مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

وشدّد رئيس لجنة التشريع العام على أن دور المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم يكمن في أنها قوّة اقتراح لا سيما فيما يتعلق بالمسار التنموي، وأضاف أنه ينبغي على كل مؤسسات الدولة معاضدة مجهوداتها من خلال توفير الدّراسات والخبرات الإدارية والدّعم الماديّ واللوجستي والفني.

من جهته، اعتبر السيد يوسف طرشون مقرّر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية، أن البلاد تمرّ اليوم بلحظة تاريخية باعتبار أنها تشهد تحوّلا نوعيا في بنية الحكم وإسترجاعا لثورة الشعب المسلوقة بإسم الديمقراطية التمثيلية الشكلية، وأكد أن مشروع القانون هو آخر لبنة في بناء الوظيفة التشريعية في تصوّرها الجديد الذي يمثل صوت المواطن بصورة فعلية. وبين أن الهاجس الأساسي للنواب المحليين يكمن في إمكانية إسناد سلطة تقريرية لعمل المجالس

سيردوايب الدولة بصفة كلية، داعين إلى تعميق دراسته والاطلاع على أكبر عدد ممكن من التجارب المقارنة ومن الدراسات العلمية والفنية المتعلقة بمجال اللامركزية.

وأكد بعض المتدخلين أن نظام الإقتراع على الأفراد جعل الفعل الميداني يسبق النص المنظم للعمل المحلي والجهوي والإقليمي، مشيدين بروح المسؤولية العالية التي يتحلى بها النواب المحليون المنتخبون، وبالتشخيص الجدي الذي يقومون به، وبالحلول العملية التي يطرحونها لفضّ المشاكل العالقة المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن الذي همّش على امتداد العشرية السابقة.

وفي ختام اليوم الدراسي، أقرّ رئيس مجلس نواب الشعب بأنّ الوظيفة التنفيذية لم تتدخل بتاتا في عمل الوظيفة التشريعية وهذا ما يمكن للمواطن أن يلمسه من خلال حرية الآراء التي يدلي بها نواب الشعب في مختلف الأنشطة التي ينظمها المجلس وفي سائر المهام المنوطة بعهدته. وشدد على تمسك كل مؤسسات الدولة باستقلالية قرارها السيادي وهذا ما يثير حفيظة عديد الأطراف ويجعلها تشنّ هجمات وتنظم حملات تستهدف من خلالها مؤسسات الدولة بغية إرباكها، ولكنّها لن تنجح في ذلك بفضل الإرادة الصادقة والعزيمة القوية وروح المسؤولية العالية التي يتحلى بها ممثلو الشعب، وكذلك بفضل صلابة مؤسسات الدولة وتماسك أركانها.

عرضه على مجلس وزاري وإحالته على أنظار الوظيفة التشريعية بغرفتها للمصادقة عليه بصفة مشتركة.

وخلال النقاش تطرّق النواب إلى مسألة التنسيق بين الأقاليم فيما بينها من جهة ومع المجالس الجهوية والمحلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضرورة ضبط الإطار القانوني للتفرغ وللمفعول الرجعي لمستحقّات النواب المنتخبين عن المحليات ولموضوع الحصانة وعدد من المشاغل المتعلقة بضعف الإمكانيات الموضوعة على ذمة مجالس الأقاليم مقارنة بالمهام الجسيمة المنوطة بعهدتهم. واعتبر عدد من المتدخلين أنّه تمّ أخذ مقترحات النواب المحليين بعين الاعتبار.

وشدّد عدد من الحاضرين على أنّ الشعب هو الذي قرّر القطع مع الممارسات التي عرفتها البلاد إبان الثورة نظرا لما نتج عنها من فساد وفوضى وعيب، واختار مسارا إصلاحيا وفق فلسفة جديدة تضع المواطن في قلب الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال البناء القاعدي.

وعبر بعض النواب عن تخوّفهم من التخلّي عن دورهم التشريعي من خلال فسخ المجال للوظيفة التنفيذية لضبط بعض المسائل الجوهرية بمقتضى أمر والاكتفاء بوضع الإطار العام لعمل المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم. وأكدوا أهمية مشروع هذا القانون الذي من شأنه أن يغيّر ملامح

تقنيات صياغة النص التشريعي من أجل جودة تشريعية

وآليات صياغة النصوص التشريعية. ثم قدّم الأستاذ محمد حمودة، عرضا عن فنّ صياغة النص التشريعي. وأكد أنّ كتابة القانون هي التعبير عن الفكر القانوني بواسطة نظام متّفق عليه، وهي اقتران لروح التشريع مع الذوق القانوني. وأبرز أنّ فنّ كتابة النص القانوني بالنسبة إلى المشرّع هو فنّ التفكير في حاجيات المجتمع والآليات الكفيلة بتأمينها، مضيفا أنّ الفنّ التشريعي هو امتداد للوظيفة التشريعية وأنّ القاضي يقول كلمة القانون ويعمل الرأي فيها ويحسم النزاعات، وأنّ القانون هو مصدر القرار.

وتطرّق إلى الجمهور المستهدف من القانون، مبيّنا أنّ الافتراض البديهي يقرّ بأنّ القانون موجّه للكافة باعتبار أنّه «لا يعذر جاهل

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 19 فيفري 2025 يوما دراسيا برلمانيا تحت عنوان: «تقنيات صياغة النص التشريعي من أجل جودة تشريعية». أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس، والأستاذ محمد حمودة دكتور دولة في القانون الخاص، وأستاذ جامعي مبرز بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، والاستاذ منير الفرشيشي، القاضي، ومدير عام مركز الدراسات القانونية والقضائية.

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال مبادرة الأكاديمية البرلمانية بتنظيم هذا اليوم الدراسي الذي يتنزّل في صميم عمل المؤسسة البرلمانية ويهدف إلى تعميق النظر في أساليب



مذكّرة تفاهم بين مجلس نواب الشعب ومركز الدراسات القانونية والقضائية



أشرف السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 28 فيفري 2025 على توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس نواب الشعب ممثلاً في الأكاديمية البرلمانية، ومركز الدراسات القانونية والقضائية، تولى توقيعها السيد منير الفرشيشي المدير العام لهذا المركز من جهة، والسيدة هدى علي مديرة وحدة الندوات والأيام الدراسية بالأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب من جهة أخرى.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب دور هذه المذكرة في إرساء تعاون متين بين المجلس ومركز الدراسات القانونية والقضائية في إطار شراكة استراتيجية ترمي إلى تطوير القدرات وتبادل الخبرات والتجارب، مع دعم انفتاح مجلس نواب الشعب على محيطه الخارجي. وأعرب عن الأمل في أن يحقق هذا التعاون الأهداف المنتظرة ولاسيما من حيث تنمية قدرات أعضاء مجلس نواب الشعب وإطاراته في المجالات القانونية، وكذلك دعم المؤسسات من حيث التكوين والتدريب الميداني والبحوث والاستشارات والدراسات في المجالات القانونية.

من جهته أعرب المدير العام لمركز الدراسات القانونية والقضائية، عن ارتياحه لنسق التعاون القائم بين المركز والأكاديمية البرلمانية، والذي سيتعزز عبر هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز القدرات والعمل المشترك من أجل تجويد التشريعات والتصوص القانونية. كما أبرز الأبعاد العلمية والبحثية التي تكتسبها العلاقة بين الأكاديمية البرلمانية للمجلس وهذا المركز باعتباره فضاء علميا هاما.

بجمله للقانون». وأضاف أن هذا الافتراض يبدو غير سليم خاصة عندما تكون النصوص مثقلة بالتفاصيل وبالتراتب المعقدة، ومعتبرا أن طبيعة التشريع تقتضي أن يكون النص تقنيا وموجها للمعنيين بالمادة القانونية. وأوضح أن فن كتابة القانون تندرج في هذا السياق، وهي إدراك ما يمكن وما يجب تفسيره للعموم وما يتوجّه إدراجه في صياغة دقيقة وصارمة خاصة للمعنيين بالشأن القانوني.

وبيّن أن النصوص القانونية المعقدة تستوجب التنقيح قصد التوضيح لإثرائها أو لترميمها ممّا قد يوجي بوجود قصور في تصوّر وبناء النص القانوني في البداية، مستشهدا في هذا الصدد بالقانون المكرس للأثر المنشئ للرسم، وبالقانون إسناد اللقب للأطفال مجهولي النسب، وقانون إنقاذ المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية. وأشار إلى وجود نصوص تتضمن رغم خصوصيتها، فصولا تتسم صيغتها بالاعتصاب والدقة، وتعبّر عن أفكار واضحة مثل مجلة الالتزامات والعقود. وبيّن في سياق آخر أن نفس النصوص القانونية يمكن أن «تسافر» من نص إلى آخر مثل التي نجدها في مجلة الالتزامات والعقود ومجلات أخرى كمجلة الحقوق العينية.

واعتبر أن النص القانوني يتحدّث أحيانا بلغة يسيرة وسهلة التقبل من قبل الجميع ويصاغ أحيانا أخرى في لغة تتميز بالصرامة والدقة وتعبّر عن مفاهيم ومبادئ وقيم في كلمات مختصرة ولغة متميزة تترجم إبداع المشرّع، مستشهدا بالفصلين 242 و 243 من مجلة الالتزامات والعقود. وشدد على أهمية اختيار المشرّع للمصطلحات وانتقائها بما يضيف عليها الدلالات التي تؤمن الوظيفة المحددة للنص القانوني، معتبرا في المقابل أنه يمكن للمشرّع اعتماد «فن الصمت في الكتابة القانونية». وبيّن أن القانون يتضمّن بعدا أدبيا باعتبار أن تعاقب الفصول وترتيبها يقتضي اعتماد «المحسنات البديعية» الملائمة للمبدإ مع الاستثناء، ومقتضيات الشكل مع موجبات الأصل، وهو ما يبرز فنّ الصياغة وفنّ التفكير عند كتابة النص القانوني.

واستعرض الدكتور محمد حمودة أهمية فنّ التفكير في القانون ولا سيما التصميم أو التصوّر للنص القانوني معتبرا أنه عمل جري. واستعرض الخطوات العملية في مجال التصوّر القانوني والتي وصفها «بالمهيات» و«المتّمات» معتبرا أن الفنّ يحتضن

الجانب الحسيّ بينما يتنزّل القانون في المجال العقلائي. وشدد في هذه المرحلة على أهمية القدرة على فهم الأساسيات وامتلاك ملكة التعبير بشكل جيّد مع انتقاء الكلمات والمصطلحات المناسبة عند التفكير في صياغة التصوّر القانوني، إلى جانب ضرورة الموازنة بين التحديات المتعددة والمصالح المختلفة. كما أشار في الجزء المتعلّق «بالمتمّات» إلى أهمية الحرص على صياغة النصوص بشكل واضح وسليم، بما يساهم في تحسين مضمون القانون.

وتطرّق الدكتور محمد حمودة في الجزء الثاني من المبحث المتعلّق بفنّ التفكير في القانون إلى مسألة التنظيم معتبرا أنها مهمة عسيرة تتضمن عنصري الترتيب و الموازنة.

وأشار بخصوص الترتيب إلى أهمية ترجمة الأفكار وتنظيم القيم، مبيّنا أن ترجمة الأفكار تكون في بعدها النقل من لغة إلى أخرى والتعبير عن تطلّعات المواطن. واعتبر أن التصوّر والتفكير في القانون التونسي يتمّ وفق منهج أجنبي بما أن النصوص كانت تصاغ بالفرنسية ثم تعرّب.

أما في الجانب المتعلّق بالموازنة بين القواعد القانونية لخدمة المصالح المختلفة فقد اعتبر أنها تتجسّد عبر الحفاظ على نجاعة النص القانوني مع الحرص على صياغة المفاهيم والمصطلحات بدقة والعمل من أجل استدامة القانون. كما تطرّق إلى أهمية الشحنة الدلالية وتحول القانون مع الزمن باعتباره مرنا ويجب أن يحافظ على معناه الموحد والمستقر.

الثانية ترتبط بأن النص القانوني هو جملة من الفصول وهو عملية بناء يجب الأخذ فيها بعين الاعتبار مسألة تقديم أو تأخير فصل على آخر، مشيراً في هذا الإطار إلى ما ورد في مجلة الأحوال الشخصية فيما يتصل بمسألة المواريث، ومؤكداً أن مسألة البناء تقوم بالأساس على مواقع الفصول وترتيبها في النص القانوني. ثم تطرق الأستاذ منير الفرشيشي إلى مسألة تمتين النص القانوني وقوته، مشيراً إلى أهمية شرح الأسباب ودراسة تداعيات تطبيقه التي تراجع اعتمادها في السنوات الأخيرة. كما استعرض القواعد العامة للقانون لاسيما قاعدة الأمان القانوني وكذلك النفاذ السهل إلى القانون.

ثم أشار إلى التحرير والقواعد والتقنيات الواجب اتباعها والتي تلخص في الدقة والتناغم والصيغة التشريعية، وتجنب الغموض والابتعاد عن التردد. وأكد في هذا الإطار أهمية التناسق، واعتماد قائمة المراجع والاستطلاعات مع دراسة تأثيرات استعمالات بعض المصطلحات.

كذلك تناول مسألة تقنيات كتابة النصوص القانونية التي يجب أن تركز على قواعد اللغة وعرف الاستعمال، مشيراً إلى أشكال الجمل، والأدوات اللغوية، والمفاعيل، ومؤكداً ضرورة الابتعاد عن الجمل الوصفية والاستفهامية واعتماد الجمل التقريرية التي تكون إسمية أو فعلية بحسب المعنى التشريعي. كما تناول مسألة بناء النص القانوني، مشيراً إلى تنقيحات بعض الفصول من مجالات معينة، ومشدداً على ضرورة إدراجها في المجلة المعنية في أقرب وقت من تنقيحها بالنظر إلى وجود عديد التنقيحات من هذا النوع التي لم يقع إدراجها.

وأشار في نهاية مداخلته إلى أهمية العمل التشاركي في صياغة النصوص القانونية والاستئناس بأراء الخبراء والمختصين والهيئات المتدخلة في مختلف المراحل. وجدد تأكيد ضرورة إرفاق النص القانوني بشرح الأسباب إضافة إلى مسألة دراسة الأبعاد القصدية وجدوى النصوص القانونية.

وخلال النقاش تطرق المتدخلون إلى أهمية تدعيم قدرات النواب في مجال تنقيح القوانين. وتطرقوا إلى مميزات النص القانوني الذي يجب أن يكون موجزاً ويعالج إشكالية معينة ويتسم

وفي الجزء المتعلق بفن صياغة القانون، شدد الدكتور محمد حمودة على أهمية الجمالية والأسلوب الرّاقى للنص القانوني وذلك عبر الوضوح والسلاسة والبساطة والحزم. وبين أن نجاعة النص القانوني وضمان الأمن القانوني يستوجب أن تكون القاعدة واضحة ودقيقة، ومتناسبة مع الأهداف المتصلة بالمصلحة العامة، ومتوافقة مع مقتضيات الدستور والمعاهدات الدولية والمبادئ العامة للقانون.

وأكد في ختام مداخلته أن سنّ القوانين يستوجب إعمال العقل والصياغة الجيدة تستوجب استحضار الفن.

من جهته قدم الأستاذ منير الفرشيشي، القاضي، ومدير عام مركز الدراسات القانونية والقضائية، عرضاً حول طرق صياغة النص التشريعي، بين في مستهلّه أن عملية التشريع تتطلب عدم الاستهانة بالنص القانوني الذي يعدّ بناءً مهمّاً وخطيراً. ودعا إلى ضرورة التفريق بين المبادرة التشريعية التي تعدّ لب التشريع، وصياغة النص القانوني التي هي مسألة تقنية. كما أشار إلى عدم وجود قواعد متفق عليها مصنّفة في كيفية الصياغة التي تعتبر في نهاية الأمر مسألة تعود وممارسة واكتساب للقدرات وتطويرها. وأشار كذلك إلى غياب المراجع الأساسية الموحدة في الصياغة القانونية، مشيراً إلى وجود طرق متنوعة وتجارب مختلفة، وإلى ارتكازها على مسألة فلسفية تتعلق بالتساؤل هل أن الصياغة من اختصاص المشرع أم تقني الصياغة.

وبين أن النصوص القانونية في تونس جيدة، لكنها تتغير بحكم أن آفاق التشريع لا تتوقف عند حد كتابة النص بل وترتبط بالمجالات الاقتصادية والسياسية والقضائية باعتبار أن القانون يصاغ ليُطبق. وشدد على احترام نية المشرع من قبل جميع المعنيين بالتطبيق، وهو ما يترجم أهمية مسألة الصياغة القانونية. وأبرز ضرورة أن يكون للنص القانوني معنى وحيداً يحدده المشرع من خلال عباراته، مبيناً أهمية اللغة في الصياغة القانونية التي يجب أن تكون واضحة وضماناً لصحة القانون.

وأكد المحاضر أن العملية التشريعية هي مسار وعقلية ترتبط بمراحل يتصل أولها بأخذ المشرع بعين الاعتبار للمراجع المهمة للتشريع، وللقواعد العامة وتقنيات الصياغة. وأضاف أن النقطة



وأثار عدد من النواب موضوع التضخم القانوني وتشنت التّصوّص القانونيّة، وأشاروا إلى الصّعوبات التي تواجه النواب مثل غياب المرافقة في صياغة مقترحات القوانين . وطرح النواب أسئلة تقنية على غرار إمكانية استباق القاعدة السلوكيّة من عدمه، ومدى جدوى القوانين الاستثنائية، واقتروا وضع دليل خاص بإصدار القوانين.

وفي ختام النقاش، أعلن السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب عن إبرام اتفاقية تعاون بين مركز الدراسات القانونية والقضائية من جهة والأكاديمية البرلمانية من جهة أخرى، بهدف مرافقة النواب في دراسة النصوص التشريعية وتطوير العمل البرلماني في جانبه التشريعي.

بالاستمرارية في التاريخ، وإلى منهجية صياغته. واعتبروا أن النصّ القانوني لا يختلف عن أي عمل إبداعي يحتاج إلى الاجتهاد القانوني واللّغوي. وطرحوا جملة من الملاحظات المتعلقة بمشاريع القوانين الواردة من الحكومة حيث بيّنوا عدم الاجتهاد في صياغة وثيقة شرح الأسباب وغيابها في بعض الحالات، بالإضافة إلى غياب دراسة الجدوى التي تعتبر ذات أهمية قصوى عند صياغة نص قانوني. وتمّ تأكيد أهمية وجود بعد استراتيجي في التشريع، مع الإشارة إلى الدّور الهام للتنافس في جاذبيّة القاعدة التشريعية خاصة في مجال الاستثمار. ودعا المتدخلون إلى اعتماد طريقة حوكمة جديدة تستند إلى مقارنة تشريعية تشاركية مع الوظيفة التنفيذية. كما تمّ اقتراح تكوين لجنة تفكير تضمّ أساتذة القانون وتعاضد جهود النواب في المجال التشريعي من خلال العمل على تجويد الصياغة القانونية.

ندوة تحت عنوان «الإستثمار في تونس : الرهانات والتحديات»

أشارت إلى النصوص التشريعية المجرّمة لهذه الأهداف وأهمية تطويرها، مؤكدة أهمية تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال ورقمنة الخدمات .

وأبرزت آليات تحقيق هذه الأهداف وفي مقدّمتها تنفيذ استراتيجية تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ورقمنة مسار المستثمر، التي انطلقت منذ سنة 2023 وتهمّ عدة قطاعات عبر مسار يركّز على رقمنة الخدمات الإدارية المسداة وعلى الحوار بين القطاعين العام والخاص. وبيّنت أنّ أهم الإصلاحات في مناخ الأعمال تتعلق بالملكية العقارية عبر وضع منظومة وطنية موحدة للمعطيات العقارية في إطار مواجهة مشكلة النفاذ. وتطرّقت إلى الإصلاحات المتصلة بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني، إضافة إلى العناية بالبنية التحتية وكل ما يتّصل بتنقل السّلع والموارد البشرية، وتشجيع التجارة عبر الحدود، فضلا عن إصلاحات القطاع البنكي ومنظومة الجباية.

وبعد أن أشارت إلى البوابة الوطنية للمستثمر التي تمثّل نقطة نفاذ موحدة لمختلف الخدمات الإدارية لفائدة المؤسسة وسترافقها في مسارها انطلاقا من سنة 2026، تطرّقت إلى تحسين المنظومة التشريعية للاستثمار، وإلى إشكاليات تطبيق بعض التشريعات، التي تتطلّب مراجعة، مشيرة في هذا الصدد إلى مشروع القانون الأفقي للاستثمار الذي يتمّ إعداده. كما تطرقت إلى حرص الوزارة على مراجعة الاتفاقيات الدولية للاستثمار لضمان التوازن بين مصلحة الدولة التونسية ومصلحة المستثمر الأجنبي.

ثم تناولت بالتحليل عمل الوزارة على مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية التي تمثّل عوائق لممارسة هذه الأنشطة، حيث يتم الحرص على تقليصها بالنظر إلى ارتفاع عددها مع التمييز بين التراخيص التي تهمّ ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتحدّد النفاذ إلى السوق، والتراخيص الإدارية .

وبعد أن استعرضت مختلف التراخيص الراجعة بالنظر إلى عديد الوزارات وخصوصياتها وطرق إسنادها، أبرزت الجهود التي بذلت من حيث الاستغناء عن العديد منها وحذفها وتعويضها بكراسات شروط، مع الحرص على إبقاء تلك التي تحمي المصلحة الوطنية والاقتصاد الوطني وتنظّم مختلف القطاعات..

ثم تطرّقت إلى الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ودورها المحوري وقيمتها الاقتصادية ومساهمتها في توفير مواطن الشغل، وتكريس التنمية العادلة،

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم 26 فيفري 2025 ندوة تحت عنوان «الإستثمار في تونس: الرهانات والتحديات»، أشرف عليها السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيدة سوسن مبروك نائب رئيس المجلس، والسيد معز بن زغدان رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وعدد من إطارات الاتحاد، والسيد هشام اللومي نائب رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وعدد من إطارات الاتحاد، إلى جانب عدد من اطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي التونسي وعدد هام من النواب والضيوف.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذه الندوة في ما يتعلق بالاستثمار وبالجوانب الاقتصادية ببلادنا، معربا عن الأمل في أن يحصل التفاعل الإيجابي بين النواب والإطارات العليا للمؤسسات الرسمية والمنظّمات التي تعنى مباشرة بالاستثمار ومستقبله.

وقدّمت السيدة أميرة الكلاعي المكلفة بالإشراف على الإدارة العامة للاتفاقيات والتّزاعات الدولية في مجال الاستثمار بوزارة الاقتصاد والتخطيط عرضا عن سياسة الدولة في مجال الاستثمار، والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل عليها الوزارة بهدف دفع القطاع وجعل تونس وجهة جاذبة للاستثمار الخارجي ومحفّزة للمبادرة الخاصة. واستعرضت تطوّر المؤشرات المتعلقة بالاستثمار، مشيرة إلى البطء الذي شهده نتيجة تأثيرات الأزمات الدولية والحروب والاشكاليات السياسية والاقتصادية في العالم. وبيّنت أنّ الصّعوبات تتعلّق بضعف الأفاق الاقتصادية الدولية وضعف الطلب الخارجي خاصة من الشريك الاقتصادي الأول، وتواتر الالتزامات وتراجع مؤشر إدراك مناخ الأعمال في السنوات الأخيرة إضافة إلى إشكاليات المنافسة والسوق الموازية، فضلا عن صّعوبات تتّصل بالفساد والبنية التحتية واللوجستية وغيرها من الإشكاليات التي تواجه المستثمر التونسي والأجنبي. كما أشارت إلى ضعف الآليات الموجّهة للشباب لإدماجه في المجال الاقتصادي.

وتطرّقت إلى جهود إضفاء حركية جديدة على الاستثمار، مبرزة أهمية العمل على تحقيق الأهداف المرسومة لضمان نجاعة المنظومة التشريعية المؤسّساتية، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وبناء علاقة ثقة بين الدولة والمستثمر. وأبرزت أهمية الإرادة السياسية الواضحة في المجال، وتشجيع انجاز المشاريع المهيكلّة التي تجلب استثمارات تحقّق تنمية عادلة ومتوازنة. ثم



كما استعرض شبكة الأمان المالي التي عمل البنك المركزي على ارسائها وتعزيزها باعتبارها ضماناً للاستقرار المالي ودعم الاستثمار، وتحمي المودعين والمستثمرين من المخاطر المحتملة، من خلال تفعيل عدد من الآليات على غرار الرقابة المصرفية الفعالة، ومنظومة المقرض الأخير، ومنظومة ضمان الودائع البنكية وهيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية.

وقدّم السيد هشام اللومي نائب رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، عرضاً عن رؤية القطاع الخاص للاستثمار في تونس وأبرز دعم الاتحاد لكل المبادرات الداعمة للاستثمار. ودفعه للملف الاقتصادي والتنموي، مضيفاً أنّ هذا الحرص ازداد مع الأزمات التي مرّت بها بلادنا مثل جائحة كوفيد 19 وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. وبين أنّ الوضع الاقتصادي يتطلب مضاعفة الجهد والعمل على توفير مناخ مشجّع على الاستثمار. وأضاف أنّ مناخ الاستثمار بحاجة إلى قرارات جريئة وعلى رأسها تحرير الاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة.

كما أبرز الحاجة إلى نقلة نوعية في مجال تشجيع الاستثمار وتحريره، والتي تتطلب سياسة جبائية تحقق النمو، إلى جانب الاعتناء بكل عناصر التنافسية وخاصة منظومات الإنتاج. وبين أهمية إقرار التشريعات في مجال الاستثمار اعتماداً على الدراسات المقارنة والتحيين المتواصل حتى تكون تونس دوماً أفضل وجهة للاستثمار. وأشار كذلك إلى أهمية القيام بصفة دورية بدراسات مقارنة مع البلدان الشبيهة بتونس والمنافسة لها خاصة من حيث القدرة التنافسية والامكانيات اللوجستية والنظام الجبائي والقدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

كما تطرّق إلى ما يتطلبه تشجيع الاستثمار وتحريره من تشجيع على تواجد المؤسسة التونسية بالخارج لفتح آفاق للمنتجات التونسية في الأسواق الأجنبية وتوظيف الكفاءات التونسية وتأطيرها، مبرزاً أهمية إيجاد حلول عاجلة لقضية تمويل الاستثمار والمشاريع سواء للشباب أو للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وكذلك إصلاح مجلة الصّرف بما يسهّل استقطاب الاستثمار الأجنبي والاستثمار التونسي بالخارج، مع التصدي للتهريب ودمج القطاع غير المنظم، ورفع العراقيل على المشاريع المعطلة ومزيد العناية بالبحث والتجديد وبمواكبة التكنولوجيا والمراهنه على المعرفة وخلق القيمة المضافة واقتحام مجالات الصناعات الذكية. وأبرز من ناحية أخرى ضرورة مراجعة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتدعيم نظام اللزمت، ومزيد العناية بالتونسيين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار في تونس وعلى تسويق المنتجات التونسية ببلدان إقامتهم، مشيراً إلى أهمية العمل على الاستفادة من موجة إعادة توجيه الاستثمارات التي ظهرت على المستوى العالمي جراء تداعيات الكوفيد والحرب الروسية الأوكرانية.

وبين أنّ دفع الاستثمار هو السبيل الوحيد للتشغيل والتصدير وخلق الثروات وتنمية الدخل الوطني وتحقيق الاستقرار، مؤكداً القدرة على مواكبة المتغيرات والاستثمار في الصناعات الذكية والمتطورة وفي الطاقات المتجددة وفي كل المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية وخاصة الغذائية والصحية والطاقيّة. وأشار إلى أنّ فرص الاستثمار تتوفّر في القطاع الصناعي والفلاحي والصيد البحري والسياحة والصناعات التقليدية والخدمات شرط توفّر المناخ المناسب وتطوير التشريعات التي تعزّز تنافسية الاقتصاد. كما أكّد أهمية تطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير

بما يدعو إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتوفير آليات وبرامج وهياكل إحاطة ودعم.

وتطرّقت في نهاية المداخله إلى مسائل تتعلق بأهمية اعتماد خارطة استثمارية وطنية شاملة تهدف إلى تحديد الاستثمارات وتوجيهها بطريقة مدروسة وتقديم تصوّر شامل للفرص الاستثمارية المتوقّرة، مشيرة في هذا الإطار إلى أهمية التعرّف على خصوصيات فرص الاستثمار حسب الجهات والمناطق ودورها في الترويج والتسويق للوجهة الاستثمارية التونسية.

ثم تولّى السيد معز اللجي المدير العام للسياسة النقدية بالبنك المركزي التونسي تقديم عرض حول دور البنك في دفع الإستثمار. وبين في البداية أنّ التطوّر الاقتصادي يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربعة المتمثلة في النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي والتشغيل والتقليص من التضخّم، وذلك يتطلب سياسات محدّدة وهي سياسة المالية العمومية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الاحترازية الكلية والسياسة التجارية والسياسة القطاعية وسياسة التشغيل.

وأكد أنّ دفع الاستثمار يقتضي تضافر جهود كلّ الأطراف المعنية، مشيراً إلى أنّ مجالات تدخل البنك المركزي تتمثّل في دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المالي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتطرّق إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بجلب الاستثمار، حيث يتمثّل دور البنك المركزي في المحافظة على قيمة العملة والتحكّم في التضخّم. وبين أنّ السيطرة على التضخّم والإبقاء عليه في مستويات منخفضة تساهم في توفير بيئة اقتصادية قادرة على جلب الاستثمار على الصعيدين المحلي والأجنبي.

كما استعرض السياسة النقدية للبنك المركزي في علاقة بالتحكّم في التضخّم والرجوع به إلى مستويات مقبولة، موضحاً أنّها سياسة حذرة نظراً للمخاطر المحيطة بالتضخّم. وأكد أنّ هذه السياسة النقدية الحذرة مكّنت من التقليص من العجز في احتياطي العملة والحفاظ على استقرارها.

ثمّ تطرّق السيد سفيان بنور، المدير العام للتعديل والرقابة الاحترازية الكلية للبنك المركزي التونسي، إلى دور السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. واستعرض الظرفية الاقتصادية التي تتسم بتوالي الصدمات على غرار جائحة كوفيد والتوترات الجيوسياسية، وغياب تمويلات بديلة للتمويل البنكي التقليدي، وتأخّر المؤسسات التونسية ورواد الأعمال على مستوى التحوّل التكنولوجي والطّاق، وتشديد متطلبات السياسة الاحترازية نظراً لتفاقم المخاطر.

كما قدّم المشهد الحالي للقطاع المالي وأهمّ المؤشّرات ذات الصلة، مشيراً إلى تعدّد المتدخلين بهدف تغطية مختلف احتياجات التمويل. واستعرض المهام القانونية للبنك المركزي المتمثلة خاصة في الحفاظ على استقرار الأسعار والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، ومراقبة شروط ممارسة البنوك للعمليات البنكية. وتطرّق إلى دور البنك المركزي في تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وما يوفّره من فرص استثمارية واعدة خاصة في الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة. وتطرّق إلى دور البنك المركزي في تعزيز الاستثمار المباشر عبر التمويل التشاركي لاسيما عبر استكمال كل الإجراءات لبعث المنصات، مستعرضاً مزايا هذه الآلية في تحفيز الاستثمار على غرار تقليل الضغط على النظام المصرفي وتوفير بدائل تمويلية أكثر تنوعاً.

أنّ نجاح الاستثمار في القطاع الفلاحي يتطلب ثورة تشريعية تفتح الطريق أمام بناء جهاز إنتاج وطني قادر على الصمود أمام المتغيرات المناخية والاقتصادية . وتطرق إلى اقتراح الاتحاد إحداث صندوق وطني للاستثمار في السيادة الغذائية لدعم وتمويل كل البرامج الفنية ومشاريع البحث العلمي والتكنولوجي وبرامج الإرشاد والتكوين.

وخلال النقاش شدّد النواب على ضرورة المرور من مرحلة التشخيص إلى الإنجاز واتخاذ القرارات الشجاعة، منوّهين بتجارب عديد الدّول الشبيهة لتونس. وذكّروا بالحاجة الملحة لمراجعة مجلة الصرف ومجلة الاستثمار ، معتبرين أنّ الأحكام الواردة فيهما معطّلة للاستثمار والتنمية وتحول دون القيام بالإصلاح والتغيير. وأكّدوا في علاقة بالتعقيدات الادارية وغياب التنسيق بين الإدارات، ضرورة تركيز ملف الاستثمار لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط للحدّ من تشتت الإجراءات وتعدّد الأطراف المتدخلة. ثمّ تطرّق النواب إلى أهميّة الثبات التشريعي في مجال الجبابة، واعتبروا أنّ عدم الاستقرار الجبائي منقّر للمستثمرين وأنّه لابدّ من قاعدة جبائية واحدة.

وتمّت الإشارة إلى أهميّة الرّقمنة في تطوير الاقتصاد وما حقّقه بعض الدّول في مجال التحوّل الرّقمي والدعوة إلى النسخ على منوالها ومجاراتها في ما حقّقه من تطوّر بفضلها.

ودعا النواب إلى ضرورة تدعيم العلاقات الاقتصادية مع السوق الإفريقية حتى تكون تونس فعليا بوابة إفريقيا الاقتصادية. وأثاروا الإشكاليات التي تعترض المستثمرين في المجال الفلاحي وغياب الرّوى والاستراتيجيات. وتمّت الإشارة إلى الوضعية المزرية للفلاحين في بعض المناطق بسبب الشحّ المائي وسبل مواجهة هذا الإشكال حتى يستأنفوا نشاطهم. كما تمّ التطرّق إلى ارتفاع مؤشرات الفساد مع الدّعوة إلى الترفيع في العقوبات لمجابهة هذه الآفة.

علاقتنا مع شركائنا التقليديين والبحث عن شركاء جدد، والتركيز على تجسيد تكامل اقتصادي حقيقي مع ليبيا والجزائر واستكمال تجسيد مشروع بعث المنطقة التجارية الحرة المشتركة التونسية الليبية.

وبيّن ما أظهره القطاع الخاص من قدرة على الصمود أمام المصاعب والمتغيرات والتأقلم مع الظروف الوطنية والعالمية، مؤكّدا أنّه واصل القيام بدوره في مجالات الاستثمار والتصدير والتشغيل. وأشار إلى وجود فرص واعدة للاستثمار يمكن إنجازها بالاعتماد على ما راكمه القطاع الخاص في تونس من تجربة.

وقدّم السيد معزبن زغدان رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عرضا حول «الاستثمار في القطاع الفلاحي أداة لدفع التنمية»، وبيّن أنّ الهوية الاقتصادية لتونس هي بالأساس هوية فلاحية بالنظر إلى الثقل الذي يمثّله القطاع الفلاحي اقتصاديا وتنمويا وتشغيليا. وأشار إلى أنّ القطاع الفلاحي يساهم بـ 10% من الناتج الداخلي الخام، و 13% من إجمالي القوى العاملة، و 12% من قيمة الصادرات الوطنية. كما بيّن أنّ القطاع قاد قاطرة النمو سنة 2024 وساهم بـ 0,97 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة للناتج المحلي الإجمالي، وأنّ قطاع الإنتاج الفلاحي والغذائي سجّل أقوى نموّ في الصادرات سنة 2024 بنسبة 25,6 % إلى موقّ شهر نوفمبر الماضي.

ثم تطرّق إلى المخاطر والتحديات الجديدة المرتبطة بتغيّر المناخ والشحّ المائي وظهور أمراض مستجدة نباتية وحيوانية، وأفاد أنّه من المتوقّع أن تسجّل تونس حسب تقرير صادر عن المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية من سنة 2022 إلى 2050، انخفاضا مستمرا في إنتاج الزراعات الكبرى والبطاطا، وتراجعا في الإنتاج الحيواني. وأكّد أنّ الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يعتبر

انفتاح متواصل على المنظمات الوطنية والعربية والمجتمع المدني

واصل مجلس نواب الشعب سياسة الانفتاح على المنظمات الوطنية وعلى ممثلي المجتمع المدني والإصغاء إليهم والتعرف على مشاغلهم، مع العمل على تشريكهم في العمل البرلماني والاستشارة بأرائهم في دراسة التشريعات المعروضة على اللجان . وفي هذا الإطار كانت لرئيس مجلس نواب الشعب لقاءات مع عدد من المنظمات الوطنية ، إلى جانب استقبال وفد كشفي عربي. ومكنت مختلف اللقاءات من التّداول بخصوص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والمجهودات المبذولة لمواجهة التحديات المطروحة بمشاركة كل الأطراف المعنية وفي إطار الشعور المشترك بأهمية العمل الجماعي من أجل إنجاح مسار البناء والتشييد الذي تسير عليه البلاد.



استقبال الأمين العام للكنفدرالية العامة التونسية للشغل

استقبل السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 31 جانفي 2025، السيد الحبيب قيزة أمين عام الكنفدرالية العامة التونسية للشغل، والسيد ياسين العيادي الأمين العام المساعد للكنفدرالية المكلف بالمالية والإدارة.

وأطلع الضيف رئيس المجلس على أنشطة المنظمة ومبادراتها الهادفة إلى ابرام عقد اجتماعي موطني تتضافر فيه الجهود لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد. وثمن القرارات والجهود المبذولة لتحسين أداء المرفق العمومي ومزيد حوكمة المؤسسات العمومية الكبرى. كما تطرّق إلى أهمية العمل النقابي، مستعرضاً الأنشطة الميدانية التي تحرص الكنفدرالية على تنظيمها من دعم وتأييد لمنخرطيها.

وأكد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ تونس تدخل مرحلة البناء والتشييد بكل ثقة في غد أفضل من خلال تضافر جهود كل أبنائها. وأبرز أهمية العمل النقابي، مستعرضاً نضالات النقابيين، وجهودهم عبر التاريخ الحديث، داعياً إلى الحفاظ عليها وتعزيزها خدمة للمصلحة الوطنية العليا. كما أشار إلى حرية العمل النقابي التي يجب توظيفها لتقديم التصورات والمقترحات البناءة لخدمة البلاد، وأبرز من جهة أخرى استعداد مجلس نواب الشعب للإصغاء إلى كل الجهات والاستشارة بأرائها.

لقاء مع عميد المهندسين

استقبل السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 13 مارس 2025 بقصر باردو عميد المهندسين كمال سحنون والسيدتان الفة اليحايوي وعليه بهلول غنية والسيد عدنان بلحاج حميدة أعضاء عمادة المهندسين.

وأطلع الحاضرون رئيس المجلس على الإشكاليات التي تعترض قطاع الهندسة والصّعوبات التي يشهدها التكوين الهندسي، وكذلك موضوع تنظيم الشهادت وتوحيد مسالك العبور لمراحل التكوين. وأثاروا مسائل تتعلق بوضعية المهندس في القطاعين العمومي والخاص، مؤكّدين أهمية العناية بالجانب المادي والمعنوي من خلال مراجعة النظام الأساسي وسلّم الأجور، كما أثاروا مشكلة هجرة الكفاءات التونسية من المهندسين بحثاً عن ظروف أفضل.

وقد عبّر رئيس مجلس نواب الشعب عن تفاعله مع مختلف الإشكاليات التي أثارها الحاضرون، مؤكّداً ضرورة مواصلة

الحوار للتعمّق في هذه المشاكل ، كما شدّد على أهمية حضور المهندسين في أعمال اللجان لتقديم آرائهم وخبراتهم خلال النّظر في التشريعات ذات الصّلة بتنظيم مجال عملهم.

استقبال رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

استقبل السيد ابراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، يوم 13 مارس 2025 بقصر باردو، السيد سمير ماجول رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، مرفوقاً بالسيد الطيب الكتاري وماهر الشخاوي عضوي المكتب التنفيذي للمنظمة. وثمن رئيس مجلس نواب الشعب دور هذه المنظمة العريقة ومدى إسهامها في مسار بناء تونس في مختلف المراحل وفي دفع عجلة التنمية والنّهوض بالاقتصاد الوطني . وأكّد أنّ المجلس سيعمل على سنّ



دولة فلسطين بتونس، والسيد فتح الله الزني، وزير الشباب بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، والقائد الأستاذ فيصل خريم العنزي، الأمين العام للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب، إلى جانب ممثلي منظمات وقيادات كشفية عربية من المغرب والجزائر والكويت ومصر.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب ما اضطلعت به الحركة الكشفية في تونس من دور فاعل خلال مختلف الفترات التاريخية عبر النضال وتربية الناشئة وتأطير الشباب وتنمية المجتمع. وأكد دعمه للعمل الكشفى بالنظر إلى إسهامه في الاعداد للمستقبل وإيجاد فضاءات للشباب لممارسة هواياته والتعبير عن تطلعاته. كما أشاد بمساهمة العمل الكشفى في صقل المواهب وغرس مبادئ الوطنية والتطوع وتحمل المسؤولية وترسيخ قيم التضامن والتعاون.

وأكد ما تقدّمه الحركات الكشفية من مساندة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلة، مبرزا موقف تونس الثابت من هذه القضية العادلة.

ونوه أعضاء الوفد الضيف بما تحظى به الحركة الكشفية في تونس من عناية، وتطرقوا إلى أهمية تعزيز العمل العربي المشترك، ومزيد التنسيق وتبادل الآراء والتجارب والتصورات ولاسيما من حيث مزيد استقطاب الناشئة وتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام، فضلا عن دعم التفاعل مع المستجذبات على الساحة العربية وتحقيق مزيد من التقارب بين الشعوب. وأكدوا استعداد الحركة الكشفية في العالم العربي لمواصلة ما تقوم به من مبادرات لمساندة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والكرامة.



التشريعات الملزمة التي من شأنها أن توفر الإطار الأمثل للعمل في مناخ سليم والنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار بمشاركة كل الأطراف وبتضافر الجهود.

كما أبرز انفتاح البرلمان على المنظمات الوطنية واستعداده لمزيد الإصغاء إلى منظمة الأعراف والاستئناس بأرائها ضمن اللجان البرلمانية المعنية.

وأكد رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أهمية الاقتصاد في ضمان أمن تونس واستقرارها، داعيا إلى ضرورة أن يحظى التشريع الاقتصادي بالأولوية بالنظر إلى دوره في ضمان مستقبل الأجيال القادمة مثمنا أهمية مشاركة منظمة الأعراف في أعمال اللجان المعنية بسن القوانين التي تهتم قطاعات الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

وأشار إلى الوضعية الصعبة التي تمرّ بها البلاد وما تتطلبه من عمل مشترك، مؤكدا أهمية التشريعات المتعلقة بالمؤسسات العمومية التي يجب أن تكون قاطرة نموّ للوطن وللجهات.

وفد كشفي عربي يزور المجلس

استقبل رئيس مجلس نواب الشعب يوم 7 فيفري 2025، وفدا كشفيا عربيا، زار تونس بمناسبة المؤتمر الوطني الرابع والعشرين للكشافة التونسية، وذلك بحضور عدد من النواب.

وضمّ هذا الوفد، كلاً من القائد الفريق جبريل الرجوب رئيس المجلس الأعلى للشباب الفلسطيني ورئيس جمعية الكشفية الفلسطينية مرفوقا بالسيد هائل الفاهوم سفير



تم طبع هذه الجريدة في
الشركة التونسية للنشر وتنمية قنون الرسم



12، نهج الخيرية، 1002 تونس، الهاتف
الهاتف : 71 904 380 / 71 901 933
البريد الإلكتروني : Sotepagraphe@yahoo.fr

الصور :

هادي ماجري
عدنان الطرودي
عصام حمودة

رسوم بيانية
وغرافيك :

ريم الطالي

أسرة التحرير :

خلود كواكب
ليلي الزواوي

رئيس التحرير :

خالد المجاهد



المجلس

مجلس نواب الشعب

العنوان :
مجلس نواب الشعب - باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الإلكتروني : presse@arp.tn
الموقع الإلكتروني : www.arp.tn